

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

الاندماج الاقتصادي كتوجه حديث لمواجهة الكيانات
العملاقة مع التركيز على القطاع المصرفي
- عرض تجارب -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت إشراف الأستاذة:

سعاد شعابنية

إعداد الطالبتين:

- هناء رحابي
- الويزة بوترة

السنة الجامعية: 2012 - 2013

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى طريق العلم و المعرفة، وأعاننا على إتمام هذا العمل.

نشكر جزيل الشكر من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذه الدراسة خاصة الأستاذة المشرفة.

"شعابنية سعاد"، ولا ننسى شكر أساتذة العلوم الاقتصادية و علم التسيير.

إهداء:

الحمد لله نحمده، ونستر شدة ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

إلى..... والدي الكريمين الذين كانا سببا وجودي
و تعليمي أطال الله عمرهما.

إلى..... إخوتي وأخواتي.

والي جميع صديقاتي

والي دفعة تخرج 2013/2012

والي من نسيهم قلبي ولكن قلبي لن ينساهم

هنا

قائمة المحتويات-

<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
تشكرات	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة.....أ	
الفصل الاول : الاندماج الاقتصادي	
تمهيد.....02	
المبحث الأول: التأصل التاريخي لظاهرة للاندماج الاقتصادي	03.....
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة للاندماج الاقتصادي	03.....
أولاً: مفهوم الاندماج.....03	
ثانياً: الاندماج الاقتصادي.....08	
ثالثاً: الاندماج المالي.....09	
المطلب الثاني: التأصل التاريخي لظاهرة الاندماج الاقتصادي	11.....
أولاً: نشوء الاحتكارات الوطنية.....11	
ثانياً: نشوء الاحتكارات المصرفية.....13	
ثالثاً: الاندماجات الأولية.....14	
المطلب الثالث: الأشكال التي تتخذها عمليات الاندماج الاقتصادي.....20	
اولاً: الاندماج حسب طبيعة النشاط للوحدات المندمجة.....20	
ثانياً: الاندماج حسب طبيعة العلاقة بين أطراف الاندماج.....23	
ثالثاً: الاندماج حسب طبيعة الإدارة المصرفية السائدة.....25	
المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة الاندماج الاقتصادي	27.....
المطلب الأول: التفسير الاشتراكي.....28	
المطلب الثاني: التفسير الرأسمالي.....30	
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي.....33	
المبحث الثالث: البيئة الدولية المحفزة للاندماج.....36	
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة.....36	

أولاً: نظرة تاريخية عن المنظمة العالمية

للتجارة.....36

ثانياً: المنظمة العالمية للتجارة و الاندماج.....37

المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي38

أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي و أنواعه.....38

ثانياً: التكامل الاقتصادي و الاندماج.....40

خلاصة.....42

الفصل الثاني: الإطار النظري للاندماج المصرفي

تمهيد.....44

المبحث الأول: العولمة و انعكاساتها على أعمال البنوك.....45

المطلب الأول: ماهية العولمة المصرفية.....45

أولاً: مفهوم العولمة المصرفية.....45

ثانياً: أسباب العولمة المصرفية.....46

المطلب الثاني: تكنولوجيا المصارف وإنشاء الفروع المصرفية

الأجنبية.....50

أولاً: تكنولوجيا المصارف.....50

ثانياً: إنشاء الفروع المصرفية الأجنبية.....51

المطلب الثالث: الأدوات المصرفية الحديثة.....53

أولاً: الأدوات المصرفية التقليدية.....54

ثانياً: الأدوات المصرفية الحديثة.....55

المبحث الثاني: أساسيات حول الاندماج المصرفي.....57

المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي خصائصه و

دوافعه.....57

أولاً: تعريف الاندماج المصرفي و خصائصه.....57

ثانياً: دوافع الاندماج المصرفي.....60

المطلب الثاني: مراحل و آليات الاندماج

المصرفي.....67

أولاً: مراحل الاندماج المصرفي.....67

ثانياً: آليات صنع قرار الاندماج المصرفي.....68

المطلب الثالث: شروط و ضوابط الاندماج

المصرفي.....73

أولاً: شروط الاندماج المصرفي.....73

ثانياً: ضوابط نجاح الاندماج.....74

المبحث الثالث: تقييم عمليات الاندماج المصرفي و متطلبات الدمج

الناجح.....75

75.....	المطلب الأول: عوائق الاندماج المصرفي و آثاره.....
75.....	أولاً: عوائق الاندماج المصرفي.....
76.....	ثانياً: الآثار المترتبة عن الاندماج المصرفي.....
	المطلب الثاني: إجراءات عمليات الاندماج المصرفي.....
80.....	80.....
82.....	المطلب الثالث: متطلبات الدمج الناجح.....
82.....	أولاً: مرحلة ما قبل الدمج.....
83.....	ثانياً: مرحلة ما قبل الدمج.....
85.....	85.....
	الفصل الثالث: أمثلة و تجارب عن الاندماج المصرفي عالمياً
87.....	تمهيد.....
88.....	المبحث الأول: التجربة الأمريكية.....
88.....	المطلب الأول: النظام المصرفي الأمريكي.....
88.....	أولاً: تطور النظام المصرفي الأمريكي.....
90.....	ثانياً: موجة الاندماج المصرفي الحديثة.....
	المطلب الثاني: عمليات الاندماج المصرفي الأمريكية.....
93.....	93.....
94.....	أولاً: الاندماجات المصرفية المحلية.....
95.....	ثانياً: الاندماجات المصرفية عبر الحدود.....
	المطلب الثالث: أمثلة و تجارب عن حالات الاندماج المصرفي الأمريكي.....
	95.....
96.....	المبحث الثاني: التجربة في الاتحاد الأوروبي.....
	المطلب الأول: نظرة للنظام المصرفي و النقدي الأوروبي.....
96.....	96.....
96.....	أولاً: نظرة للنظام النقدي الأوروبي.....
	ثانياً: البعد النقدي و المصرفي للاتحاد الأوروبي.....
97.....	97.....
	المطلب الثاني: تطور عمليات الاندماج المصرفي في الاتحاد الأوروبي.....
	98.....
100.....	أولاً: الاندماجات المحلية.....
102.....	ثانياً: الاندماجات عبر الحدود.....
	المطلب الثالث: أمثلة و تجارب عن الاندماج المصرفي بين مصارف الاتحاد الأوروبي.....
	103.....

المبحث الثاني: عمليات الاندماج في الوطن

العربي.....	106
المطلب الأول: التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي	
العربي.....	106
أولاً: النظام المصرفي العربي.....	106
ثانياً: دوافع الاندماج المصرفي العربي.....	112
المطلب الثاني: عمليات الاندماج المصرفي	
العربية.....	113
المطلب الثالث: تجارب الاندماج المصرفي	
العربي.....	117
أولاً: تجارب دول مجلس التعاون الخليجي.....	117
ثانياً: تجارب الاندماج المصرفي في المغرب	
العربي.....	123
ثالثاً: تجارب عربية أخرى.....	126
خلاصة.....	130
الخاتمة.....	132
قائمة المراجع.....	138
الملخص	

شهد العقدان الأخيران الكثير من التغيرات الاقتصادية والتطورات، فمع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية أصبحت ظاهرة الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك والمؤسسات المالية بصفة أخص أمرا لا بد منه، فظاهرة الاندماج تعتبر ظاهرة جديدة- قديمة، فالمنتبع لتطور هذه المؤسسات يلحظ مصارف تتوحد مع بعضها، تكتلات اقليمية و دولية، ظهور كيانات اقتصادية عملاقة... الخ. البعض يعتبرها ظاهرة تفرضها تحديات العولمة لارتباطها بعمليات التحرر و الانفتاح الاقتصادي و باعتبارها تعبيراً عن حالة تحد للوقائع المستجدة باستمرار وتوجه لمواجهة الكيانات العملاقة و المنافسة العالمية و البعض يعزبها إلى عدم القدرة على الاستمرار بشكل منفرد في السوق مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية. وعليه أصبحت ظاهرة الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية والمالية مثيرة للانتباه، خاصة لكونها قد تعاضمت مؤخرًا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، كما أنها باتت مطلبًا ملحا من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق الدولية عمليات اندماج كثيرة وبأحجام كبيرة. و نظرا لكون قطاع المال والمصارف من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة، فهو يشهد تطورا وتنوعا سريعا لن تتمكن البنوك الصغيرة من مواكبته داخل الحدود المحلية، كما أنا لمتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل بشأن كفاية رأسمال والملاءة المصرفية تفرض مزيدا من الضغوط على البنوك ولاسيما الصغيرة منها، هذا فضلا عن أن تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الوافدة التي تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية هائلة تمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف، مما سيؤثر على البنوك بصفة عامة والبنوك الصغيرة على وجه الخصوص. نظرا لكل هذا فإن كل البنوك في العالم تقريبا تأثرت بعملية الاندماج خاصة مع تزايد الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل الذي سيبقى معه الأقوى فقط مع انتشار الاندماج حيث وصلت عمليات الاندماج المصرفي على المستوى العالمي عام 1998 إلى 2 تريليون دولار. شملت اندماج بين بنوك صغيرة وكبيرة حيث اندماج هذه البنوك العملاقة حفزت جل البنوك وبمختلف مستوياتها إلى التوجه نحو هذه الخطوة بدرجة تجعلها قادرة على المنافسة العالمية وعلى تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد.

فكان نتيجة ذلك تأثر معظم الاقتصاديات الدولية بهذه الظاهرة و بالأخص الدول الصناعية الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة للدول العربية التي تأثرت بهذه التطورات حيث شهدت وعيا متزايد لظاهرة الاندماج .

انطلاقا مما سبق يبرز لنا التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم عمليات الإندماج في خلق كيانات اقتصادية قادرة على مواجهة كيانات عملاقة في ظل تنامي حدة المنافسة العالمية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الجزئية التالية:

- ما المقصود بالاندماج الاقتصادي عامة و الاندماج المصرفي بشكل خاص؟
- ماهي دوافع الاندماج المصرفي و الآثار المترتبة عنه؟
- ماهي أهمية الاندماج في القطاع المصرفي و الآثار المترتبة عنه؟
- ماهي أهم تجارب الاندماج المصرفي الدولية؟

أهمية البحث :

يعرف الاقتصاد العالم مجموعة من التغيرات الاقتصادية والمصرفية التي تؤثر جذريا وبعمق على أداء ونشاط المصارف ، فتطور العولمة المالية وتزايد المعاملات النقدية أدى إلى تعاظم دور المصارف في التمويل ، خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى . ففي عصر يسير بخطى واسعة نحو عولمة اقتصادية أشمل بما تتضمنه من برامج إصلاح اقتصادية عامة ومصرفية خاصة أصبح الاندماج بين الكيانات ظاهرة عادية ، بل حلا لا مفر منه لضمان القدرة على الاستمرارية ، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة كظاهرة لها تأثير كبير على الاقتصاديات الدولية، وكتوجه حديث فرضته التطورات العالمية لمواجهة الكيانات العملاقة.

فرضيات البحث:

- وللإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:
- الاندماج ضرورة صحية في ظل الانفتاح الكامل للأسواق وأحد الحلول للتكامل مع التكتلات المالية والعالمية والكيانات العملاقة.
 - يعتبر الاندماج المصرفي عملية مصرفية إرادية متكاملة تتم بين مصرفين أو أكثر بهدف تحسين القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن دوبران هذه البنوك في بنك واحد.
 - الاندماج من شأنه أن يؤدي الى خلق مصارف كبيرة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عال.
 - الاندماج المصرفي في الدول العربية أصبح حتمية لا غنى عنها خاصة مع اشتداد المنافسة العالمية وصغر حجم البنوك العربية.

أسباب اختيار الموضوع :

- هناك عدة أسباب أدت بنا إلى اختيار موضوع الاندماج الاقتصادي كتوجه حديث لمواجهة الكيانات الاقتصادية العملاقة ، المتمثلة في:
- طبيعة اختصاصنا والتي تحتم علينا معرفة وإطلاع واسع في هذا المجال.
 - ما تشهده الساحة الدولية اليوم من زيادة كبيرة في حجم الاندماجات المالية و الاقتصادية مما دفعنا للاهتمام أكثر بهذا الموضوع .
 - التعرف بشكل معمق على تجارب الاندماج الدولية في القطاع المصرفي لما يحتله هذا الأخير من مكانة مميزة في الاقتصاديات الدولية.

الأهداف:

- انطلاقاً من المرجعيات النظرية والتاريخية المفسرة لظاهرة الاندماج نحاول فهم المسوغات والدوافع وراء موجة الاندماجات العالمية الحادثة.
- التعرف على طبيعة عمليات الاندماج والتملك في القطاع المصرفي
- الوقوف على ابرز التجارب العالمية في هذا القطاع.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة فرضيته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الاندماج كظاهرة اقتصادية، وكذا استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاندماج المصرفي، بالإضافة إلى دراسة تجارب الاندماج المصرفي الدولية و ذلك من خلال تقييم الاداء المصرفي للمصارف المندمجة.

البعد الزمني والمكاني:

ركزت الدراسة على عقد التسعينيات من القرن المنصرم وعلى ما متوافر من بيانات خلال القرن الحالي، وقبل ذلك تطلب الموضوع تعقيب تاريخ الاندماجات الممتد إلى ما يقارب قرن لبيان النشاطات الرئيسية التي تعد الحاضنة لظاهرة الاندماجات في الساحة الاقتصادية للدول المتقدمة.

ادوات البحث:

نظرا لطبيعة وخصوصية الموضوع تم الاعتماد على الأدوات الآتية :

1- اعتماد عدة مراجع من كتب، دوريات، تقارير ومنشورات-المجلات والملتقيات الوطنية

الرسمية-متعلقة بموضوع البحث وكانت باللغتين العربية والانكليزية

2- الاستعانة بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) من أجل الحصول على الدراسات الحديثة

التي أجريت بهذا الشأن والتي يتعذر الحصول عليها من المكتبات ، كذلك جرى الاتصال وعن طريق الانترنت

3- الاتصال بالأساتذة الجامعيين وغيرهم من المختصين بموضوع البحث من أجل الاستشارة

وطلب التوجيه والاستئناس بأرائهم .

هيكلية البحث:

ولغرض الإحاطة بكل جوانب الدراسة واختبار صحة الفرضية بالاستناد إلى الأهداف، فقد قسمت إلى ثلاثة فصول رئيسة فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات. إذ تناول الفصل الأول الاندماج الاقتصادي ، في إطار ثلاث مباحث، ناقش الأول المفهوم والتأصل التاريخي للاندماج الاقتصادي، وتناول الثاني التفسير النظري لظاهرة الاندماج الاقتصادي، وتطرق الأخير البيئة الدولية المحفزة للاندماج . إما الفصل الثاني فقد اهتم الاندماج في القطاع المصرفي وذلك من خلال ثلاث مباحث، فقد ناقش المبحث الأول عولمة المصارف، وتطرق المبحث الثاني الى أساسيات حول الاندماج المصرفي، وعالج المبحث الأخير أهمية الاندماج في القطاع المصرفي و الآثار المترتبة عنها. أما الفصل الأخير فقد ناقش تجارب الاندماج المصرفي الدولية من خلال ثلاثة مباحث أيضا، تضمن المبحث الأول التجربة الأمريكية، وتناول المبحث الثاني التجربة في الاتحاد الأوروبي ، أما المبحث الأخير فقد ناقش تجربة الاندماج المصرفي العربية. وقد انتهت الدراسة بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها فضلا عن التوصيات التي نراها ضرورية.

الدراسات السابقة:

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة لموضوع الاندماج المصرفي ،لاحظ أن الكتابة في هذا المجال كانت بكثرة وغزارة ،غير أن الكتابة في الاندماج الاقتصادي والتجارب الدولية في الاندماج المصرفي كان شحيحا نوعا ما و من بين الدراسات نذكر:

* **الدراسة الأولى:** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

اسم الباحث: ضيف روفية

عنوان الدراسة: إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج

هدف الدراسة: و تضمنت الدراسة الإطار العام لعمليات الاندماج والاستحواذ وهو الإطار الذي على ضوئه يتحدد تطور العمل المصرفي في ظل العولمة المالية المتزايدة، الأمر الذي فرض على البنك المفاضلة بين استراتيجيات النمو المتاحة خاصة مع المزايا التي يوفرها النمو الخارجي مقارنة بالنمو العضوي، مع تحديد دوافع ومبررات اللجوء للنمو الخارجي سواء تعلق الأمر بمبررات هجومية أو مبررات دفاعية كتعزيز مكانتها ضمن عمليات F&A والبحث المتواصل عن الحجم الأمثل، هذا فضلا عن محاولة تضيق مجال المتدخلين الجدد.

* **الدراسة الثانية:** دراسة مقدمة إلى جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2009.

اسم الباحث: قنوع وآخرون.

عنوان الدراسة: الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة لإيضاح ضرورة وأهمية عملية الاندماج المصرفي في العالم العربي، وركزت الدراسة على الدور الكبير للقطاع المصرفي الذي يشغله في تحقيق النمو الاقتصادي، وأهمية الاندماج المصرفي في الوطن العربي، خاصة للمصارف السورية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

* **دراسة الثالثة:** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.

اسم الباحث: مطاي عبد القادر

عنوان الدراسة: الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة لإيضاح أهمية عمليات الاندماج في تطوير العمل المصرفي، وإبراز الاندماج المقترح على تحسين أداء المنظومة المصرفية، ولمعرفة فعالية الاندماج في رفع القدرات التنافسية.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الاندماج الاقتصادي من أهم القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية حالياً وذلك لما تشهده الألفية الأخيرة من عمليات الاندماج بين كبريات المؤسسات المالية العالمية، ما شكل تحدياً يحمل في طياته الكثير من المحاذير الخاصة بقدرات المؤسسات المالية الصغيرة في مختلف دول العالم على المنافسة ، وذلك في ظل تنامي دور منظمة التجارة العالمية ، وازدياد التكاملات الاقتصادية و الإقليمية والعالمية كقوة دافعة لعمليات الاندماج.

وهذا بدوره يقودنا إلى ضرورة التعرف على مفهوم الاندماج و الاندماج الاقتصادي، والتأصل التاريخي لهذه الظاهرة بالإضافة للتفسير النظري، وكذلك إبراز البيئة الدولية المحفزة لانتشار ظاهرة الاندماج الاقتصادي. وعليه فقد قسمنا الفصل الأول الذي هو بعنوان الاندماج الاقتصادي كمايلي:

- المبحث الأول: التأصل التاريخي لظاهرة الاندماج الاقتصادي
- المبحث الثاني: التفسير النظري للاندماج الاقتصادي
- المبحث الثالث: البيئة الدولية المحفزة للاندماج

المبحث الأول: التأصل التاريخي لظاهرة الاندماج الاقتصادي

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لظاهرة الاندماج الاقتصادي ابتداءً من الوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي لها، ثم بيان الفرق ، مصطلحاتها التي تكون في كثير من الأحيان مترادفة عند التطبيق العملي وفي مكان آخر من المبحث نتناول مفاهيم الاندماج الاقتصادي والمالي فهناك البعد المتصل بالتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي لعمليات (M&A)، وكذلك البيئة الدولية المحفزة للاندماج في ظل التوجه نحو إقامة مناطق التجارة الحرة بحيث تصبح هذه المناطق

الأدوات لتحرير السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول المنطقة، وتبعاً لذلك تم تقسيم المبحث على الآتي:

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي للاندماج الاقتصادي

أولاً: مفهوم الاندماج:

1 - لغة:

إن معاجم اللغة تتفق فيما بينها حول المعنى الاشتقاقي في اندماج أو "دمج" فيقول الرازي في مادة "دمج": دمج الشيء، أدخله في غيره، واستحكمه فيه، وبابه دخل، وكذا اندمج ودمج بتشديد الدال، وأدمج الشيء لفه في الشيء ثوب. (1)

ويقال دمج الشيء دمجاً إذا دخل الشيء واستحكم فيه، وأدمجت الشيء إذا لفته في ثوبه يدمج دمجاً، واندمج وادّمج في الشيء: دخل فيه واستحكم. دمج الأمر استنم. دمج في الشيء: أدخله فيه وادمج الشيء في الثوب: لفه فيه. ادمج الحبل: أجاد قتله. ادمج الكلام: أحسن نظمه. (2)

2- اصطلاحاً:

يختلف تعريف الاندماج أو الدمج تبعاً لطبيعة المنظمات التي يتم دمجها حيث نجد أكثر التعريفات شيوعاً للاندماج هي التعريفات الخاصة باندماج الشركات والكيانات الاقتصادية، كما نجد أن هذه التعريفات أيضاً تختلف حسب الزاوية التي يتم تناول الاندماج من خلالها. مضمونه أو تركيبه أو إلى آثارها أو من الناحية القانونية وعموماً يمكننا تناول بعض أهم هذه التعريفات:

♦ الاندماج من الناحية التعاقدية هو زوال الشخصية المعنوية للمنظمة أو المنظمات المندمجة دون الإشارة إلى فناء هذه المنظمات، أن الاندماج هو عقد بمقتضاه تتفق منظمتان أو أكثر على وضع جميع المساهمين وجميع الأموال معاً في

إطار منظمة واحدة، مع زوال الشخصية المعنوية لكل من المنظمات المدمجة وقيام شخصية واحدة هي شخصية المنظمة الجديدة أو مع بقاء الشخصية المعنوية للمنظمة الدامجة أو المنظمات الأخرى. (1)

♦ أن الاندماج هو عقد تُضم بمقتضاه منظمة أو أكثر إلى منظمة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية للمنظمة، وتنتقل أصولها وحقوقها إلى المنظمة الضامة أو تمتزج بمقتضاه منظمتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى منظمة جديدة. (2)

(1) نبيه غطاس، "معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال"، مكتبة لبنان، بيروت، 1980، ص 355.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، "الاندماج والتملك الاقتصادي، المصارف نموذج المصارف"، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2007، ص 12.

(1) وضاف سعدي، وضاف عتيقة، "الصناعة المصرفية و التحولات العالمية"، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، شلف، الجزائر، ص 300.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

♦ يتكون الاندماج عند التحام شركتين أو أكثر بحيث يؤدي إلى زوالهما معاً، بعد انتقال جميع أموالهما إلى شركة جديدة، أو زوال إحدهما فقط، حينها يتم انتقال تلك الأموال إلى الشركة الدامجة.(3)

♦ يتمثل الاندماج في اتحاد شركة أو أكثر وذوبانها في كيان واحد وإذا تمت تلك العملية بصورة ودية أطلق عليها أسم اندماج وإذا لم تتم بصورة ودية وكان لها معارضة من جانب مدير الشركة المندمجة (المشتره) أطلق عليها استحواذ.(4)

♦ ومن الناحية القانونية، فالاندماج: هو فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذم الشركات التي فنيت. ويحصل الاندماج هنا بطريقتين هما: (5)

* **الأولى:** تعرف اصطلاحاً بالمزج، وهو إنشاء شركة جديدة أو مصرف جديد يحل محل المصرفين القائمين بحيث يزول كلاهما من الوجود القانوني، ويتكون مصرف جديد تتألف مطلوباته من مطلوبات المصرفين السابقين، كما تتألف الموجودات من كل أو بعض موجوداتهما.

* **الثانية:** يعبر عنها بالضم عندما تقوم شركة أو مصرف بضم شركة أو مصرف آخر ويعلن حله قانوناً، ويبقى المصرف الثاني الذي يشتري موجودات المصرف المنحل ومطلوباته، عندها نكون عند حاله مصرف دامج ومصرف مدموج.

وأيضاً من الناحية القانونية هناك التعريف الواسع والضيق للاندماج: (1)

* **الأول:** يشير إلى ان الاندماج يعني تملك شركة معينه لشركة أخرى، بحيث تتجمع أعمال كل الشركتين في شركة جديدة.

* **الثاني:** هو ارتباط شركتين من الحجم نفسه تقريباً وتجميع مواردهما في عمل أو نشاط واحد، ويستمر حمله الأسهم (المالكين) لكلا الشركتين في احتلال المناصب الإدارية الرئيسة بعد الاندماج، التي كانوا يحتلوها قبل الاندماج.

كما أن الاندماج القانوني هناك ما يطلق عليه ايضاً بالاندماج الدستوري (Astatutory Merger) والذي تحصل فيه الشركة الدامجة على ممتلكات ومسؤوليات الشركة الهدف تبعاً لدستور الولايات التي تم حصول فيها الاندماج(2).

(3) وضاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

(4) طارق عبد العال حماد، "اندماج و خصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 8.

(5) اتحاد المصارف العربية، "الدمج المصرفي"، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص 161، 162 .

(1) محمد ابراهيم موسى، "اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة"، الدار الجامعية الجديدة، 2008، ص 22.

(2) عدنان الهندي، "الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي"، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، تشرين الأول، 1999، ص 26.

إلى جانب مصطلح الاندماج هناك مصطلح التملك Acquisition والذي يسمى أحياناً بالاستحواذ أو الاكتساب أو الاقتناء وجميع تلك المرادفات تشير إلى معنى واحد: (1)

أ- الاستحواذ: يحصل عندما يقوم الشخص أو الجهة المالكة بالتفاوض مباشرة مع مجلس إدارة الشركة المستهدفة Target Company وتنتقل الشركة المستحوذ عليها إلى المساهمين الجدد عن طريق مجلس إدارة الشركة وتورد أحياناً الجملة الآتية (تم اقتناء إحدى الشركات لأسهم شركة أخرى عن طريق الدفع النقدي أو التأمينات والقروض أو الأسهم أو استخدام هذه الوسائل معا).

ب- الاكتساب: ويحدث أيضاً عندما تكتسب إحدى الشركات أسهم شركة أخرى، في هذه الحالة هناك مشتر وبائع لصفقه واحدة محده

أما مصطلح التملك فهو ينطبق على ماورد من المرادفات السابقة وفي الوقت نفسه ينطوي على ما يأتي: (4)

- ❖ السيطرة على أسهم الشركة الأخرى من خلال الشراء بصيغة الأسهم أو الحصص في الشركة المملوكة، وان حمله الأسهم في الشركة الصغرى التي تم امتلاكها يبادلون الأسهم التي يمتلكونها مقابل الحصص في الشركة المالكة. بحيث يصبح حملة الأسهم في الشركة المملوكة أقلية في شركة موسعة ما بعد التملك، وغالباً ما تدفع النقود مقابل كل حالة تملك.
- ❖ السيطرة على المطلوبات والموجودات من الأصول الثابتة .

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أنها بنيت على أسس معينة يضمها الاندماج من بينها أنه عقد ينتج عنه انتقال أصول وخصوم المنظمة المدمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة وانتقال الشخصية المعنوية للمنظمة أو المنظمات المندمجة أو ذوبانها في المنظمة الدامجة أو اختلاطها مع بعضها لتكوين شخصية جديدة، كما يلاحظ أن بعض هذه التعريفات لم يشترط في كل الأحوال انتقال جميع أصول وخصوم المنظمات المندمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة بل يجوز لها أن تحتفظ ببعض أصولها للوفاء ببعض التزاماتها أو خصومها دون أن ينال ذلك من اعتبار العقد اندماجاً، أو أن يحول دون تحقيق الأثر المهم للاندماج وهو انتفاء الشخصية المعنوية للمنظمة المندمجة.

✦ يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين منشأتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد من خلال المزج الكامل بين المنشأتين لظهور كيان جديد يكون عادة هذا الكيان أقوى من المنشأتين قبل الاندماج. ويعتمد تحقيق الاندماج بين المنشآت و البنوك على توفر الإرادة و الرغبة لاتحاد القوى الاقتصادية، ووضع المنشآت تحت ظل إدارة موحدة ولاشك أن الإدارة الناتجة عن عملية الاندماج هي أكثر كفاءة و أكبر مقدرة من الإدارة السابقة للمشروعات الفردية قبل الاندماج نتيجة من استفادتها من الكفاءات الإدارية وهذا لا شك في صالح الأطراف في المشاريع الاقتصادية من مساهمين و عمال و حملة أسهم. (1)

و الجدير بالذكر أن هناك فرق بين الاندماج والتملك نذكرها فيما يلي:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص ص 143-153.

(4) عدنان الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(1) محمد ابراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

أولاً لا بد من التفرقة بين الاندماج و الدمج و الاستحواذ و الذي يتمثل فيما يلي:(2)

➤ التفرقة بين الاندماج والدمج: يمكن أن يتم التفرقة بين الاندماج والدمج حيث يطلق المصطلح الأول على العمليات الإدارية أما الثاني (الدمج) فيطلق على العمليات التي تتم بناء على تدخل سياسي أو تنظيمي من الجهات الرقابية .

➤ الفرق بين الاندماج والاستحواذ: يمكن أن نفرق بين الاندماج والاستحواذ من خلال أمرين هما:

- أن "الاندماج" هو التحام منطمتين أو أكثر وزوالهما وقيام منظمة جديدة تنتقل إليها ذمم المنظمات الزائلة، أما "الاستحواذ" فهو شراء منظمة لأصول وموجودات منظمة أخرى وانتقال ملكيتها إلى المنظمة المستحوذة، ويتمثل الفرق الرئيسي بين الاندماج والاستحواذ في وضعية المساهمين في الحالتين، في حالة "الاندماج" يحتفظ المساهمون في المنطمتين بأسهمهم في الكيان الجديد أو في المنظمة الدامجة، وبالتالي يتحولون إلى مساهمين في المنظمة الجديدة، أما في حالة "الاستحواذ" فغالباً ما تبقى المنظمة المستحوذ عليها موجودة وتقوم بعملياتها بالشكل المعتاد، إلا أن ملكية

أسهمها تنتقل إلى مساهمي المنظمة المستحوذة أما عن طريق الدفع النقدي أن عن طريق سندات دين، وتتمكن في هذه الحالة المنظمة المستحوذة من السيطرة على الأصول الثابتة للمنظمة المستحوذ عليها وموجوداتها ومطلوباتها و"الاستحواذ" إما أن يكون كلياً بشراء كافة أصول المنظمة المستحوذ عليها أو جزئياً بامتلاك جزء من أسهم تلك المنظمة.

- من الناحية المحاسبية: المعايير الدولية كانت الأوضح في تعريف المعاني: الاستحواذ " ويكون بنسبة أكبر من (50%) متى حصلت على السيطرة "، والاندماج" هو الحصول على نسبة (100%) وبالتالي عدم ظهور حقوق الأقلية.

الفرق بين الاندماج و التملك: كخلاصة يمكن تحديد الفرق بين الاندماج و التملك فيما يلي:(1)

ان الاندماج والتملك يأخذان صيغاً وأشكالاً متعددة، بحيث يكون الاختيار على وفق مصالح الأطراف، فالاندماج يحصل عندما تتفق جهتان أو أكثر على تكوين مؤسسة واحده، قد تحمل اسماً جديداً يختلف عن اسم أي من المؤسستين المندمجتين، أما التملك فيعني أن تشتري إحدى المؤسستين الأخرى، ويعرف هذا بالنمو الهيكلي (بالنمو غير العضوي) تميزاً له مما يعرف بالنمو العضوي، الذي يتم عن طريق تنمية الشركة لنفسها بنفسها من الداخل، في حين الاندماج تقوم المؤسسة الدامجة بتملك موجودات ومطلوبات المؤسسة المندمجة.

واستناداً إلى ذلك يتمثل الفارق الرئيس بينها في وضعية المساهمين في المؤسسة التي يتم دمجها أو تملكها بحيث يصبحون في حالة الاندماج مساهمين في المؤسسة الدامجة، في حين أنهم يتلقون في حالات التملك مبلغاً نقدياً أو صكوكاً دائنة (سندات دين) على المؤسسة الدامجة، من دون أن يصبحوا

(2) انطوان الناشف ، خليل هندي،، "موسوعة العمليات المصرفية، دمج المصارف"، الدار الحديثة للكتاب ، لبنان، 2000، ص ص 20-25.

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-14.

مساهمين فيه بعد فقدان وضعهم مساهمين في المؤسسة التي تم امتلاكها... ويمكن ان ينظر إلى الفارق بينهما من السمات والنتائج لكل منهما، فالاندماج عملية تأسيس كيان جديد تؤول إليه جميع الموجودات والتزامات المؤسسات المندمجة مع إمكانية الاحتفاظ باسم أقوى الأطراف، أما التملك فيعني انتقال الموجودات والسلطات المتعلقة بجميع النشاطات إلى المؤسسة الدامجة، بحيث تصبح المؤسسة الدامجة تابعه أو فرعاً للمؤسسة الأم.. أما حاله التملك الجزئي فيكون حينها مقتصرأ على نسبة من المؤسسة المحلية في شكل قانوني مستقل ويتم تنظيم العلاقة مع المؤسسة الأم بأساليب متنوعة منها عقود الإدارة والتشغيل، وفي نفس المجال طورت بريطانيا من خلال مهنة المحاسبة Accounting profession ولأغراض قوانين التسجيل المالي، تعريف ضيق للاندماج يهدف إلى التمييز بين الاندماج والتملك، فالأول يحصل عندما:

- لا تكون الأطراف المشتركة في عملية الاندماج مالكة أو مملوكة من خارج تلك الأطراف.
- يشترك كلا الطرفين في تأسيس هيكل للإدارة الأعمال الجديدة.
-

➤ التماثل إلى حد ما في الحجم بحيث لا تكون أي من المؤسستين مهيمنة على الأخرى.

➤ يتم تسوية معظم المعاملات المحاسبية عن طريق المقايضة بالأسهم عند الانتقال من مالك لآخر بدلاً من استخدام النقود على نطاق واسع.

ولتعزيز الفرق بين الاندماج والتملك، نسوق الأمثلة الآتية: (1)

❖ في تجربة الاندماج التي تمت في عام 1992 بين شركة Dutch publisher Elsevier وشركة Read International أعلن عن خطط للاندماج من دون تغيير المالك إلى مالك آخر، وبلغت صفقه الاندماج نحو 5.2 مليار دولار، والشركتان في هذا الوضع ثالث مجموعة نشر في العالم، والشركة الجديدة مملوكة بنسبة (50:50) من قبل الشركتين المذكورتين، من ناحية أخرى احتفظت الشركتان بوضعهما على قوائم أسواق الأسهم في لندن وأمستردام على نحو منفصل.

❖ في تجربة للتملك، يعبر عنها المثال الآتي: تبلغ موجودات شركة جاما Gamma نحو عشرين مليون جنيهأ والمطلوبات تبلغ 50 مليون جنيهأ، وترغب شركة دلتا "Delta" في احتلال أعمال شركة جاما، أن طريقه الامتلاك هذه تكون من خلال تقديم شركة دلتا عرض لامتلاك شركة جاما عن طريق شراء أسماها بصورة أسهم، على أن تتولى الشركة الأخيرة تسوية مطلوبات الشركة خارج إطار الشراء.

ثانياً: الاندماج الاقتصادي

1- مفهوم الاندماج الاقتصادي:

هناك عدة مفاهيم للاندماج الاقتصادي يقف وراءها اختلاف النظم الاقتصادية حول فكرة هذا الاندماج، فالفكر الرأسمالي يطرح مفهوميين، المفهوم الاستاتيكي Static والمفهوم الديناميكي

(1) F.R.Jervis, "Mergers and ACQUISITIONS, MERGERS, ACQUISITIONS, AND OTHER RESTRUCTURING ACTIVITES", ACADEMIC PRESS, New York, 2001, P.2

Dynamic فالأولوطبقاً لهذا المفهوم يعني: إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة أو بين الدولة المختلفة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام عناصر الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، أما المفهوم الثاني فيتناول الاندماج الذي يحصل بين اقتصادات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة ومتماسكة⁽¹⁾.

ويرى تعريف آخر، أن الاندماج الاقتصادي هو مرحلة أخيرة من التكامل الاقتصادي و التي تعني توحيد السياسات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها السياسة المالية وتوحيد النقد مع إيجاد سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.⁽²⁾

وهناك تعريف أكثر اتساعاً إلى الاندماج الاقتصادي، هو عمليه وحالة، فهو عملية لأنه يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات الاندماج، إذا نظر إلى الاندماج على انه حالة وبالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة ثم يقدم حلولاً لمشكلات قائمة أو متوقعة إلى جانب ضرورته في مجالين الأول عملية النمو والتعاون والمشاركة والثاني متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية.⁽³⁾

2-متطلبات الاندماج الاقتصادي:

يبدو من التعريفات السابقة، إن الاندماج الاقتصادي ليس أكثر من ترتيب لاقتصاديات معينة من قبل السوق وحتى يمكن بلوغ الأهداف المحددة لابد من توفير المتطلبات الآتية:⁽⁴⁾

- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي والمعلومات.
- التنسيق بين البرامج الاقتصادية وفي الوقت نفسه السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية.
- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمقراطي والثقافي إضافة إلى تجانس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجال المزمع دمجه.

بينما تتمثل التجارب التاريخية الأولى في الاندماج الاقتصادي التي نتصدها التجربة الألمانية في القرن التاسع عشر والمتمثلة بتجربة الزولفرين Zollverein، الذي كان يمثل اتحاداً جمركياً ساد خلال المدة (1818-1834) ليشمل جميع الولايات الألمانية، وفي القرن العشرين وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية اخذ اهتمام الليبراليين في الاندماج الاقتصادي يحتل حيزاً واسعاً فيما يتعلق بالمزايا الايجابية التي يقدمها هذا الاندماج إلى أطرافه، حتى إن بعضاً منهم منح البعد السياسي للاندماج حيزاً قليلاً.

(1) عبد الحميد براهمي، "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1992، ص25.

(2) حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص18.

(3) محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، دار نشر الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص20.

(4) سعيد عبد الخالق محمود، "القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج"، مجلة شؤون عربية، العدد112، القاهرة، 2002، ص156.

ثالثا- الاندماج المالي:

ويعني اندماج مؤسسة مالية في دولة معينة بأخرى تقع في دولة ثانية عن طريق شراء المؤسسة الأولى نصيب المؤسسة الثانية، مما ينعكس على زيادة التداخل بين العمليات المالية فيما بين الدولتين ويقود الأمر في النهاية إلى تحقيق

الاندماج المالي، وقد ابتدأ قبل ذلك الاندماج المالي على المستوى المحلي من خلال تطبيق التحرر المالي الداخلي، والذي يعني في بعض جوانبه تحرير أسعار الفائدة وسعر الصرف وتحديد معدلاتهما على وفق آليات قوى السوق إلى جانب التحرر المالي والانفتاح الدولي بهدف تمويل حساب رأس المال من خلال التدفقات المالية الخارجية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى ربط السوق المحلية بالأسواق الخارجية، وهذا ما دفع المستثمرين والمقترضين إلى القناعة بالعمل في الأسواق الأخيرة في محاولة للحصول على أرباح مستقره.(1)

ان المحصلة النهائية هي حصول تشابك بين الأسواق المالية عن طريق التداخل الواسع بين الأدوات المالية المستخدمة فيها واتجاه هذه الأدوات نحو العالمية أكثر فأكثر، فسهلت من انسيابية رؤوس الأموال من داخل الدولة إلى خارجها وبالعكس.

إن هذا الاتجاه في الاقتصاد العالمي تقف وراءه العديد من الأسباب أبرزها:(2)

✓ التغييرات الاقتصادية والمالية الدولية التي رسمتها الخريطة السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولعل أبرزها التوقيع على اتفاقية بريتون وودز.

✓ الإصلاحات الهيكلية التي تمت في الأسواق المالية العالمية بما يتلاءم مع توجه الاقتصاديات المتقدمة نحو الاندماج الاقتصادي.

✓ التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والثورة المعلوماتية.

لقد تعزز الاندماج المالي في ضوء العديد من الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة صناعيا، فبريطانيا ألغت عام 1979 ضوابط السيطرة على حركات رأس المال التي كان يعمل بها أكثر من اربعين عاماً، وفي عام 1984 حثت وزارة المالية الأميركية الكونغرس على إلغاء الضريبة على حملة السندات المحلية من الأجانب التي تبلغ 30% لتشجيع الأجانب على شرائها، أما دول الاتحاد الأوروبي فألزمت نفسها في عام 1988 بإلغاء ضوابط السيطرة والرقابة على حركة رأس المال، ودعمت الدول الصناعية اندماج أسواقها المالية بتوفير الأدوات التقليدية مثل الأسهم والسندات الدولية والتي تعد من مصادر التمويل الرئيسية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة هذه السندات في الولايات المتحدة نحو 3.1 مليار دولار وفي اليابان أكثر من 26.8 تريليون بين وذلك في العام 2002. ثم هناك السندات الدولية التي صدرت عام 1989 من قبل البنك الدولي التي من خصائصها أنها مدعومة من وكالة الصرف والأوراق المالية الأمريكية وهو ما يرفع الثقة بها. وفي سياق تطور الأسواق المالية العالمية، وجدت الأدوات المالية الجديدة Financial innovation والتي يطلق عليها

(1) رمزي زكي، "العولمة المالية والاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي"، دارالمستقبل العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص109.

(2) ضياء الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص62-64.

بالمشتقات لاستقطاب المزيد من المستثمرين وتعميق الاندماج المالي عن طريق تحديد نقل المخاطر لتحديات السوق وطلبات العملاء وتحسينها، ومن هذه الأدوات المبادلات التي تعرف بأنها عملية مبادلة عملة معينة بأخرى في مدة محددة، يتم فيها إعادة كل عمله إلى صاحبها الأصلي والمستقبليات وهو عقد يبرم بين البائع والمشتري يتم بموجبه الاتفاق على تبادل موجود معين بأخر وبسعر محدد في نهاية المدة المحددة، إضافة إلى الخيارات وهو عقد مالي يستمد قيمته من قيمة الموجودات التي يستند إليها مثل السهم أو السند أو السلعة.(1)

وهناك جهتان رئيستان تقومان بتمويل السوق المالية بالمشتقات هي البورصات التي تعمل بالعقود الآجلة والخيارات في أمريكا ولندن ومجموعة من المصارف والتي معظمها أمريكية.(2) ومن الجدير بالذكر إن النمو في هذه المشتقات يرتبط بمعدلات التضخم في الأسواق الرئيسية، فإذا ازدادت تلك المعدلات فإن ذلك يعني زيادة المخاطر ومزيداً من الجهود في ابتكار أدوات جديدة للحماية من هذه المخاطر. إن اتساع حركة الاندماج بين المؤسسات المالية على النطاق العالمي كان دافعاً قوياً إلى زيادة درجة الاندماج فيما بين الأسواق المالية الدولية بحيث أصبح الإطار العام للاقتصاد الدولي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية مثل داو جونز وناسدك ونيكاي.(3)

المطلب الثاني: التأصل التاريخي لظاهرة الاندماج الاقتصادي

أولاً: نشوء الاحتكارات الوطنية:

تاريخياً كان نشوء الرأسمالية بفعل الظروف التي بدأت فعلها مع الحروب الصليبية وتجميع رؤوس الأموال المنقولة إلى إيطاليا ودول أوروبا الأخرى، وتبعاً لذلك أُطلق على المدة (1500-1800) بالمرحلة الماركنتيلية، التي اتسمت بهيمنة رأس المال التجاري للمراكز وسيطرته على الأطراف (أنداك دول أمريكا اللاتينية) ثم جاءت الثورة الصناعية بفعل الاكتشافات والاختراعات وتطبيقاتها الاقتصادية التي أعلنت تفوق الصناعات الثقيلة على الصناعات الخفيفة.(4)

كان بلوغ هذه النقطة من تطور القوى المنتجة انعطافاً تاريخياً في بدء النمو إلى الشكل الاحتكاري للإنتاج الرأسمالي ولأول مرة أصبح الطلب يفوق الإنتاج في حالات كثيرة، وترتب عليه زيادة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وبلغ التقدم التقني مستوى عالياً، فعلى سبيل المثال ارتفع الإنتاج العالمي من الفولاذ خلال المدة (1870-1900) إلى 56 مره وإنتاج النفط إلى 25 مره والفحم إلى أكثر من ثلاث مرات تحت هذه الظروف لابد من توسع المشاريع القائمة، ومثل ذلك إعلاناً إلى بروز ظاهره

(1) عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، "ظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية الرئيسية"، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص 161.

(2) غالب ابو مصلح، "التطورات الحديثة في بنية وأدوات السوق المالية العالمية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 186 المجلد السادس عشر، 1996، ص 55.

(3) محمود خالد المسافر، "العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 74، 75.

(4) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

تركز الإنتاج من خلال شواهد عديدة أبرزها ضخامة حجم المشاريع وتشغيل عدد كبير من العمال وتزايد استهلاك الطاقة وحصولها على أرباح كبيرة، فمثلاً في الولايات المتحدة كان عدد المشاريع الضخمة حوالي ثلاثة آلاف من أصل أكثر من ربع مليون مشروع أي بنسبة 1.1% ولكنها تنتج سلعاً تزيد قيمتها على مليون دولار وتستخدم نحو 31% من مجموع عدد العمال، وتنتج 44% من حجم الإنتاج الصناعي الإجمالي، وهذا يعني أن نصف إنتاج حجم المشاريع تتركز في أيدي 1% من المجموع الكلي وفي ألمانيا كان أقل من 1% من المشاريع في بداية القرن العشرين تمتلك ثلاثة أرباع مجموع الطاقة البخارية والكهربائية إن المسألة الأخرى التي عاشتها هذه المرحلة تتمثل بزيادة التنظيم والميل إلى نزعه التركيز في إدارة المشاريع المتشابهة في وظائفها، وحصل ذلك تحت رغبة الدولة الصناعية للتقليل من التكاليف، إضافة إلى زيادة نصيبها من التجارة العالمية، ثم تطورت الرغبة إلى تحديد مقدار الإنتاج ونوعيته، و تعيين الأسواق التي يتم البيع فيها. ولا بد من التسليم بأن هناك اختلافاً في درجة التركيز بين الدول الصناعية، فألمانيا حصل التركيز في إدارة مشاريعها لتقليل المنافسة بينها في مجال تحديد الأسعار والإنتاج وتوزيع الأسواق وكانت الآلية لانجاز ذلك الانتقال تدريجياً من الاتفاقيات البسيطة إلى إقامة التحالفات الكبيرة. في حين ان الشركات المتحالفة في الولايات المتحدة اجتازت جميع مراحل تكوين الكارتل(*) ثم انتهت إلى إقامة إدارة واحده تشرف على التركيز والاحتكار الأمر الذي ولد ردود أفعال معاكسة من المجتمع، مما دفع الحكومة الفيدرالية إلى إصدار التشريعات لتخفيف حدة الاحتكار، وحتى يتم التخلص من الوقوع تحت طائلة التشريعات اتجهت الشركات إلى الاندماج.(1)

إن الانقلاب في أسلوب إدارة المشاريع والعقلية التي تكونت بفعل المعطيات المفترضة إلى أسلوب الإنتاج القائم على فكرة المشروع الحر، جعل تلك المشاريع تكتشف ان الاندماج والتنسيق المشترك هو أكثر مردوداً اقتصادياً وأكثر قدرة على المنافسة بل أكثر عملية وعقلانية فالمشروع الذي ينسق أعماله مع المشاريع الأخرى لا يشهد تقلبات في معدل الربح على نقيض ما يحصل للمشروع المنعزل.(2)

وهكذا استوجب عملية تركيز الإنتاج توسيع نطاق الملكية الرأسمالية التي تقع ضمن سيطرة واحده، والتي بدأت تنتشر وتتمتع بأهمية حاسمة، وكانت صيغة الملكية بالأسهم إحدى الصيغ الرئيسية في جذب رؤوس الأموال الكبيرة منها والصغيرة، بل أصبحت وسيلة مهمة في تركيز رأس المال. وفي مطلع القرن العشرين كانت سيطرت الاحتكار الرأسمالي من خلال التركيز والتمركز في الإنتاج ورأس المال، قد تغلغل على نحو عميق وشامل على الصعيد العالمي، هذا الموضوع أعطاه لينين

(*) يفرق هيلفردنك بين الكارتل الذي يحقق تعاون للمصالح و يهدف إلى إلغاء المنافسة عن التروست الذي يهدف إلى رفع معدل الربح في الفرع الصناعي الذي يحصل فيه اندماج عدد من المؤسسات في مؤسسة واحدة.

(1) عبد الكريم كامل أبو هات، "النظم الاقتصادية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 2002، ص ص 169-172.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

أساساً لا يدحض حتى يستنتج ان الرأسمالية في مجرى تطورها التاريخي قد دخلت مرحلة الاحتكار عندها أنجز التحول من المنافسة التامة إلى الاحتكار، تلك المرحلة التي تحمل في جوهرها، الأتي: (1)

❖ تركيز رؤوس الأموال الضخمة في أيدي الجهات المحتكرة والمتمتعة بالقدرات الاقتصادية الهائلة والممتلكة إلى الرغبة في السيطرة على الرأسماليات الأقل حجماً.

❖ اقتناص إرباح احتكارية (اقتصادية) جعلها تتمكن في خطوات لاحقه من السيطرة على المنافسين.

جملة القول إن الاحتكارات الوطنية في خطوات لاحقه مثلت عاملاً أساسياً للتنافس بين الدول الرأسمالية، وأبعد من ذلك كانت تقف وراء التطورات اللاحقة لها والتي تجسدت في نشوء الامبريالية وأداتها الشركات المتعددة الجنسية صاحبه الامتياز في خاصية الاندماج في مجالات الإنتاج والتدويل والتسويق في مركز واحد وقرار واحد حتى تتمكن من السيطرة على معظم النشاطات الاقتصادية في العالم.

ثانياً: نشوء الاحتكارات المصرفية:

لا يشذ النظام المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي في انتشار ظاهرة التركيز، مثلما تطور الإنتاج الرأسمالي حصل تطور في الجانب الآخر من عمل المصارف وقد نجم عن هذا التطور نمو في حجم الودائع المصرفية، حتى أخذت تتركز في تلك المصارف رؤوس أموال ضخمة فاقت إمكانية تقديم القروض القصيرة الأجل فحسب، بعد أن تولدت قنوات متزايدة لدى جمهور المدخرين على إيداع أموالهم في المصارف واستثمارها، وفي الوقت نفسه تتغلغل في الصناعة عن طريق شراء أسهم الشركات الصناعية، إضافة إلى تقديم القروض والاشتراك في تأسيس شركات جديدة تتطلب رؤوس أموال ضخمة، هذه العوامل اشتركت في النهاية في تضخيم حجم المصارف و ذلك من خلال مايلي: (2)

* في إطار التنافس بين المصارف أفلست الصغيرة منها وخضعت بطريقة أو بأخرى إلى سلطة المصارف الكبيرة، وتحولت المنافسة في خطوة أخرى من المصارف الصغيرة المبعثرة إلى المصارف الكبيرة التي تمتلك موجودات ضخمة، بفعل التركيز والتمركز في الرأسمال المصرفي. وفي هذا الصدد يقول لينين (بين العدد الضئيل من البنوك التي تبقى في

رأس الاقتصاد الرأسمالي بأكمله بحكم سير التمرکز، يظهر بصورة طبيعية ويشد أكثر فأكثر الميل إلى الاتفاق الاحتكاري إلى تروست بين البنوك) وهذا يعني نشوء الاحتكارات المصرفية. وتتصدر الشركات المساهمة عملية تجميع رؤوس الأموال وتقديم الائتمانات المصرفية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد هذه الشركات في الولايات المتحدة نحو 42 شركة عام 1807 ارتفع عددها إلى 8692 عام 1885 ولم يختلف الحال في فرنسا وهولندا هذا النشاط الائتماني غير من فكرة العلاقات المصرفية السائدة محلياً ودولياً إلى درجة التدخل الحكومي ففي بريطانيا تم الضغط على

(1) DONALD DEPAMPHLL, "IS, MERGS, Acquistions and other Restructuring Activities", ACADEMIC PRESS, 2001, P.5.

(2) صفوت عبد السلام عوض الله، "الأثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 ص

المصارف الصغيرة من اجل الاندماج والتوحيد مع المصارف الكبيرة، وأما دولياً فتمثل في اكتساب رؤوس الأموال القدرة على الانتقال من دولة إلى أخرى ومن ثم لم يعد الاستثمار مقتصر على عمل الشركات داخل الدولة بل تخطى ذلك الحدود الجغرافية مثلما هو الحال سوق السلع، وكانت أول آثار تلك التحولات زيادة موجودات المصارف، ففي الولايات المتحدة كان هناك 10382 مصرفاً بموجودات تبلغ 10.8 مليار دولار في عام 1900 ارتفع عددها إلى 15017 مصرفاً تملك 80.2 مليار دولار عام 1940.⁽¹⁾

وفي المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الاحتكارات المصرفية على المواقع القيادية في أعمال المصارف في جميع الدول المتقدمة، ففي بريطانيا يعود الدور الحاسم إلى إحدى عشرة مجموعة ماله احتكارية تراقب القطاعات الأساسية بضمنها المصارف والحال نفسه في اليابان تراقب المجموعتان الماليتان ميتسوي وميتسوبيشي جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، أما في الولايات المتحدة فتمثل المجموعات الاحتكارية المالية الأربعة مورغان وروكفلر وكاليفورنيا وشيكاغو القوه المهيمنة على الصناعات المعدنية والكيمياوية والسيارات بما في ذلك الميدان المصرفي.

خلاصة ما سبق كان اعتماد عملية التمرکز في القطاع المصرفي على حجم الثروة الموجودة في السوق وارتباط زيادة حجم المصارف مع زيادة عدد المتعاملين من الشركات المحلية والأجنبية، وفي الوقت نفسه كان هناك تلازم بين تركز المصارف والنمو والتركز في الصناعة.⁽²⁾

ثالثاً: الاندماجات الأولية:

في ظل الظروف المواتية المتمثلة بالاكتشافات البحرية وتدفق المعادن الثمينة من الذهب والفضة، إلى جانب إصلاح الحركة المصرفية عن طريق نزع الصفة المادية الجامدة عن رؤوس الأموال وتحريكها من خلال منحها شكل الودائع المصرفية، وفي القرن (17) و (18) وجدت المصارف في جميع المدن التجارية الرئيسية في أوروبا وكانت صغيرة ومتباين الحجم وتعتمد على السكان وكل منها متخصص في تقديم نوع من التسهيلات الائتمانية وفي القرن (19) كانت القوة المحفزة لنمو المصارف الكبيرة، إقامة الشركات الكبرى في بداية الثورة الصناعية في انكلترا وبالأخص شركات النسيج التي

كانت تمول في البداية من الداخل، ولكن مع نشوء الحاجة إلى مبالغ كبيرة لإقامة المصانع الضخمة والثقيلة جاءت الأموال هذه المرة من السوق الخارجية وليس من المصارف الانكليزية، بل إن الكثير من المصارف العملاقة في الوقت الحاضر تجدها كانت موجودة أو مزدهرة خلال نمو صناعة السكك الحديد والصناعات الثقيلة الأخرى. وكان القرن السابق يشهد أزمت مالية كل عشر سنوات، مما جعل المصارف تعيش ظروفاً صعبة، ويعكس تاريخ الصيرفة ان صعوبات

(1) Jack Revell, **MERGERS AND ROLE of LARGE BANKS**, Number2, 1987, p.17.

(2) Ibid, pp 17-20.

الإقراض هي من الأسباب الأساسية التي تقف وراء حالات إفلاس المصارف، عند هذا الحد تكون عمليات (M&A) هي وسيلة الإنقاذ في كل سنوات الأزمات.

وتعد بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي لها الأفضلية في تحقيق الكثير من عمليات (M&A) لأسباب معروفة تتمثل فيمايلي: (1)

الأولى: لها الأسبقية في الصناعة حيث تجمعت لديها رؤوس الأموال بسبب ممارستها للتجارة الخارجية من القرن السادس عشر، وساعد إنشاء بنك انكلترا عام 1694 في حصول الصناعات على الائتمانات المصرفية الضرورية وتنظيم النشاطات الاقتصادية.

الثانية: فقد حصل تطور سريع في الاقتصاد الأميركي بعد أن دشنت ثورتها الصناعية عام 1880 بتقليدها الابتكارات التقنية(*) والتجديدات التي حصلت في الأولى مستفيدة من اندفاعية تطورها الداخلي.

وتأسيساً على ذلك نتناول أهم المراحل تاريخياً، كما يأتي: (2)

أ-الموجة الأولى للمدة (1893-1904)

ارتبطت هذه الموجة بالثورة الصناعية، حين ظهرت الكارتلات الدولية خلال الستينيات وحتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان الباحثون المبكرون لديهم القليل من التوثيق الرسمي حول الموجة الأولى في الولايات المتحدة

والبداية كانت بعد الذعر المالي عام 1893 وبلوغ قمة ذروة موجة الدمج في عام 1898 حين اختفت أكثر من 401 مؤسسة.

ومن الأسباب التي تقف وراء هذه الموجة التخلص من المنافسين، السيطرة على مراحل الإنتاج. وفرض أسعار غير قابلة للمنافسة بعد خلق الاحتكار وبالفعل تشير الدراسات عن هذه الموجة إن من كل خمسة اندماجات ينتج عن واحدة منها سيطرة احتكارية، ومن الأسباب أيضاً الحصول على الموارد المالية والتسهيلات التي تقدمها الحكومة والعمل من دون تقييدات قانونية.

وفي هذه المرحلة حصلت الاندماجات الأفقية الرئيسية التي خلقت عمالقة الشركات الأساسية في مجال الحديد والصلب والهواتف والنفط والتعدين والسكك الحديدية. اما الموجة الأولى في بريطانيا فكانت قليلة حتى عام 1914 والمعلومات المتوفرة كان أبرزها تأسيس شركة United collieries

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 73.
(*) ان التكنولوجيا هي الأخرى كان تطورها على شكل مراحل أو موجات، يطلق عليها موجات (شو ميثرمان) فالموجة الأولى تمتد من (1758 إلى 1845) وكانت الابتكارات الرئيسية تتمثل في استخدام الطاقة المائية وإنتاج المنسوجات والحديد وفي الموجة الثانية التي تمتد من (1845 إلى 1900) كانت الابتكارات الرئيسية تتمثل في إنتاج الصلب والسكك الحديدية، وفي الموجة الثالثة التي تمتد من (1900 إلى حوالي 1950) كانت الابتكارات الرئيسية تتمثل في الكهرباء والإنتاج الصناعي للكيمياويات ومحرك الاحتراق الداخلي، وفي الموجة الرابعة التي تمتد من (1950 إلى 1990) كانت الابتكارات الرئيسية تتمثل في البتروكيمياويات والالكترونيات والطيران المعتمد على المحركات النفاثة

(2)DONALD DEPAMPHLL,po,p50

company عن طريق دمج ثمان شركات صغيرة وشركة Associated portland Gement التي تكونت في الأصل من خلال اندماج (27) شركة في عام 1900. وقيام شركة J.P.Coats بالاندماج من ثلاث شركات مماثلة ومن ثم السيطرة على ستة عشر من أفضل المصانع في هذه التجارة تتوزع على مصنع واحد في الولايات المتحدة والآخر في كندا ومثله في روسيا، إضافة إلى امتلاكها 60 فرع. اما نهاية هذه الموجة في الولايات المتحدة فبدأت مع الآثار السلبية التي انعكست على الفقراء والأغنياء على حدٍ سواء بعد تثبيت الأسعار عن طريق الاحتكارات الناجمة من عمليات الاندماج وتطور الأمر إلى تقديم الشكوى إلى المحاكم التشريعية والوطنية، ثم الاضطرابات التي حصلت من قبل عمال الفحم وإنتاج الفولاذ، ورافق ذلك الفشل الذي لحق حركة الاندماج، إذا من بين (328) صفقة فشلت نحو (154) صفقة، وكان من أسباب ذلك رشوه المشرعين القانونيين لإنجاح الصفقات، وانتشار عمليات السرقة وهو ما حدا بالمسؤولين إلى إصدار قانون Sherman Antitrust Act الذي تعزز عام 1913 بإصدار قانون Clayton Act لإيقاف الفساد الإداري.

ان محصلة تلك التطورات ظهور دلالات الأزمة المالية في المدة (1904-1907) اذ انخفضت رؤوس الأموال المعروضة من قبل الجهاز المصرفي، وإضافة إلى انخفاض أسعار المعادن والمواد الأولية على اثر محاولة احتكار المواد الأولية ولاسيما النحاس، وانعكست تلك الأزمة على بورصة نيويورك فأنخفض مؤشر سوق الأسهم من 35% في الربع الثالث من عام 1907 إلى (-20%) في الربع الرابع من نفس العام، مما أدى إلى إعلان أكبر مصرف في الولايات المتحدة National Bank of Comars إفلاسه مما جعل المودعين يسرعون بسحب إيداعاتهم، ثم تالتت الإفلاسات والتوقف عن الدفع من قبل المصارف، إلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية إلى هذه الموجة.

ب- الموجة الثانية للمدة (1919-1929)

حصلت فيها اندماجات متزايدة بين الصناعات التي تكونت خلال الموجة الأولى، وكان الحافز الرئيس لهذه الموجة التكامل العمودي (الاندماجات العمودية) المرتبطة بالفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير وما يحققه من فوائد متعددة من أبرزها النجاح في حماية براءات الاختراع والحفاظ على العلامات التجارية وتجميع رؤوس الأموال، وقد انتشرت تلك الاندماجات في الصناعات المتخصصة في معالجة الأغذية والكيمياويات والتعدين والسيارات. وبما أن قانون Sherman وقانون Clayton كانا يفتصران على الاندماجات الأفقية ويتصدیان إلى المساوي السلبية التي ترتب على هذا النوع من الاندماجات، وهو ما مثل حافزاً للصناعات التي جربت الاندماجات خلال الموجة الأولى باللجوء إلى التكامل العمودي للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فعلى سبيل المثال استعدت شركة Ford، لعمل متكامل لم يسبق ان شوهد من قبل اذ يتم صنع اطاراتها من المطاط القادم من مزارعها في البرازيل وهيكل السيارة يصنع من الحديد المنتج في مصانعها River Rouge الذي يشحن عبر خطوط سكك حديد تمتلكها الشركة نفسها ومن مناجمها. ولم تخرج الصناعة المصرفية عن هذه التطورات واندفعت باتجاه الاندماج، حيث تشير البيانات عن تقلص عدد المصارف في الولايات المتحدة من 30419 عام 1921 إلى 25113 في عام 1929.

وفي هذا الوقت كانت بريطانيا تحقق اندماجات أفقية توازي الاندماجات العمودية في الولايات المتحدة، ومن أبرزها تشكيل شركة ICI من أربع شركات كيميائية.

انتهت هذه الموجة على أثر أزمة 1929 التي تعد من أكبر الأزمات الاقتصادية من حيث العمق والخطورة نظراً لما خلفته من انعكاسات اقتصادية وسياسية على صعيد النظم الاقتصادية العالمية.

ج- الموجة الثالثة للمدة (1955-1987)

تقف الأسباب التقليدية السابقة وراء هذه الموجة، إضافة إلى الأسباب الجديدة التي ظهرت بعد التدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية ومحاولة التوافق مع الظروف الجديدة وفي مقدمتها أن القيمة الحقيقية لمئات الشركات لا تعكس القيمة الموجودة في السوق آنذاك، خصوصاً في ظل أجواء الثورة الكنزية التي أدت إلى التزام معظم الحكومات الأوروبية الغربية بالتوظيف والاستخدام وهو ما قلل من الاندماجات الدفاعية لمواجهة حالات التدهور التي حصلت أثناء الحرب الأخيرة، وفي الوقت نفسه اتخذت معظم الفعاليات الاقتصادية شكل القطاع العام في مسألة الإدارة وامتلاك الأسهم، على الرغم من أن معظمها كان بأيدي العائلات المسيطرة آنذاك^(*)، والسبب ليس من أجل الحصول على رؤوس

الأموال بل للإيفاء بالتزامات المحلية والاستعداد للمشاركات المستقبلية. ومن الأمثلة على هذا النوع اندماج شركة برتيش موتور هولدنغ وشركة ليدنلاد موتورز والناسيول بروفنسيال بنك مع آلو ستمنتر بنك اللذين كانا يمثلان البنك الرابع والخامس في بريطانيا، وهذه الاندماجات كانت تجري في الصناعة الواحدة وفروعها وتمتاز بقدرة مالية كبيرة، وتستخدم أعداداً ضخمة من العمال ولها تأثيرات سياسية واجتماعية⁽¹⁾.

وتميزت الفترة من 1969 إلى 1984 ب:⁽²⁾

أولاً: تراجع عدد الاندماجات في نهاية الجدول عن البداية ومثل عام 1973 نقطة بداية التراجع إذ انخفض العدد من (1205) و (4040) في العام الأخير إلى (504) و (2863) في عام 1974 في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ثم استمرت هذه الحالة في السنوات التالية.

ثانياً: زيادة قيمة الاندماجات بالرغم من انخفاض عددها بفعل عوامل التضخم وارتفاع المعدل العام للأسعار في الدول الصناعية المتقدمة وكان بنسبة 13.7% في فرنسا و 11.5% في الولايات المتحدة و 24.5% في اليابان و 16% في بريطانيا و 7% في ألمانيا الغربية خلال المدة (1974-73) وترك أسعار عملاتها تتحدد على وفق قوى العرض والطلب فاتسمت بالعدوانية في معظمها وشملت صناعات معينة مثل الصيرفة التجارية والتأمين والخدمات وبشكل خاص الخدمات المالية التي مثلت

(*) خصوصاً تلك التي تمثلها المجموعات المالية التي تشكلت على أساس صلاية القرابة حول البنوك الخاصة مثل عائلة م. سامويل، وبارنغ اخوان، وهيل – هيفنون، وآل روتشليد التي سيطرت بشكل كامل عام 1840 على أوروبا حتى عام 1900 ومثلها عائلة آل لازار وهي من أشهر أصحاب البنوك ذات الصيغة العالمية وتنتمي للإشراف والإدارة على ثلاثة فروع ماليه الفرع الأمريكي وهو أقدمها والفرع الانكليزي والفرع الفرنسي، ومثل بنك لازار بصفته صراف بنك فرنسا المركزي حيث كان يتحكم بعمليات النقد في فرنسا حتى الحرب العالمية الثانية.

(1) عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(2) Stanley Foster Reed, Alexandra Reed Lajoux, **The Art of M & A, THIRD EDITION**, Mc Graw –Hill, p919

نحو 15% من كل الاندماجات التي حصلت داخل الولايات المتحدة عام 1976، وهناك الاندماجات في مجال الموارد الطبيعية على اثر تصحيح أسعار النفط حيث اندفعت الشركات النفطية في فعاليات الاندماجات العمودية من اجل زيادة الاحتياطات النفطية وتحسين قاعدة المورد المحلي لصناعة النفط، والحاجة لتحسين كفاءة التشغيل توقفت هذه الموجة في أواخر الثمانينيات مع انهيار بورصة نيويورك في تشرين الأول عام 1987 بعد أن استمرت أثناء العقدين السبعينيات والثمانينيات.

د- الموجة الرابعة (1988 - 1997)

بدأت خلال الربع الثالث من عام 1992 على اثر نتائج حرب الخليج الثانية، إذ كانت في الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى مشكلات في الميزانيات الحكومية، مما اضطرها إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع وفي الوقت نفسه اجبر الكثير من الصناعات العسكرية إلى الدخول في موجة من الاندماجات والتوحيد، وفي الولايات المتحدة تعززت هذه الموجة على اثر القوانين الجديدة لتسهيل عمليات (M&A)، ولتمكين الشركات الأمريكية من المنافسة مع الشركات الكندية والبريطانية والألمانية.

إن المرحلة الرابعة ارتبطت بظاهرة العولمة أو كانت نتيجة لها، في ظل بيئة عالمية شهدت اكتمال الوحدة الأوروبية وفتح الأسواق، وإقامة مناطق للتجارة الحرة وثورة الاتصالات، ويمثل تأسيس Citicrop بقيمة تصل إلى 1.8 مليار دولار اكبر عملية دمج في هذه المرحلة وفي الوقت نفسه اعتبر إعلاناً عن بداية تاريخ جديد في الاندماج الاقتصادي والمالي⁽¹⁾.

ه- الموجة الخامسة: (1998-2013)

في النصف الأول من عام 1998 تم الإعلان عن صفقه تملك تخطت أكثر من واحد تريليون دولار مساوية بذلك كل الصفقات التي أنجزت خلال عام 1997 وساعد على انجاز العمليات الضخمة من (M&A) الاستقرار النقدي العالمي وزيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الانكليزية وهو ما دفع إلى تخطى الحدود الإقليمية والقارية خصوصاً بين الدول المتقدمة نفسها⁽²⁾.

ومع التطورات الاقتصادية العالمية التي صاحبها فترات من الركود والانتعاش الاقتصادي شهدت الألفية العديد من عمليات الاندماج نذكر منها آخر ما حدث من اندماجات اقتصادية من سنة 2000 إلى 2012 في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1-1): صفقات الاندماج و الاستحواذ الاقتصادي

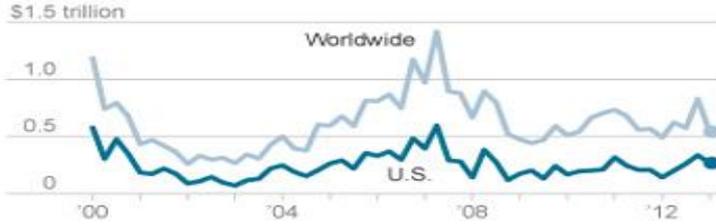


(1) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

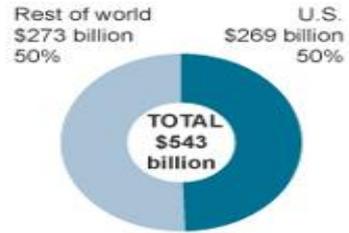
(2) المرجع نفسه، ص 112.

MERGERS AND ACQUISITIONS

Quarterly activity



Market share, 1st qtr. 2013



Worldwide deals by industry, 1st qtr. 2013, in billions



المصدر: عبد الوهاب السعدون، الاندماج و الاستحواذ، تاريخ الزيارة: 2013/02/22، عن الموقع الالكتروني:

<http://www.aleqt.com>

وضح الرسم البياني المرفق قيمة صفقات الإندماج والإستحواذ التي شهدها العالم خلال الشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، والتي بلغ عددها 8115 صفقة ليكون الرقم الأقل منذ عام 2003. وعلى الرغم من أن القيمة الإجمالية لتلك الصفقات بلغت 542.8 مليار دولار بأعلى 10% عند المقارنة مع الربع الأول عام 2012، إلا انها لا تزال أقل بنسبة 26% عند المقارنة مع نفس الفترة من عام 2011. هذا واستحوذت الولايات المتحدة على نصف تلك الصفقات تقريبا بقيمة بلغت 269.8 مليار دولار بزيادة 89% على أساس المقارنة السنوية مدعومة بصفقة شراء "بيركشاير هاثاواي" و"ثري جي كابيتال" لشركة "هاينز"، فيما حصد باقي العالم صفقات بقيمة 273 مليار دولار، منها 125.7 مليار لقارة أوروبا.(1)

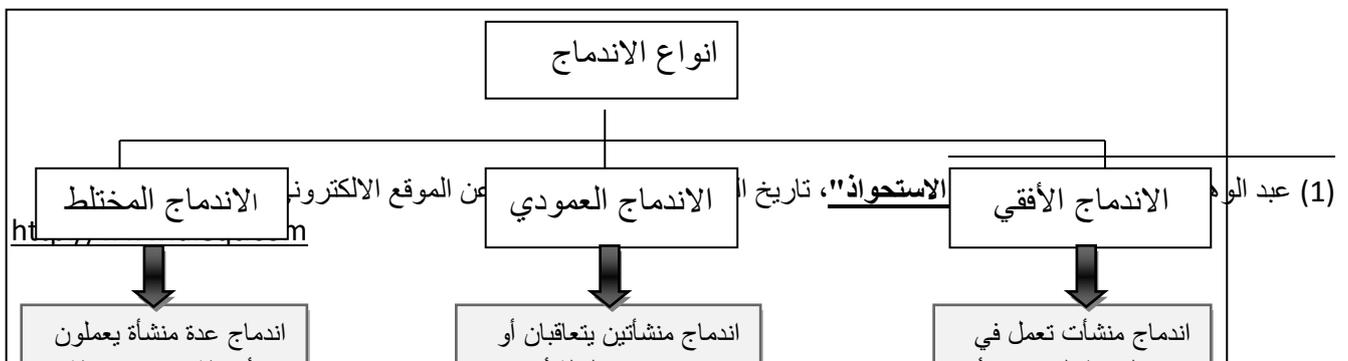
المطلب الثالث: الأشكال التي تتخذها عمليات الاندماج الاقتصادي

يمكن تقسيم الأشكال والتصنيفات السابقة كما يأتي:

أولاً: الاندماج حسب طبيعة النشاط للوحدات المندمجة

توجد عده تصنيفات لأنواع الاندماج على وفق ذلك:

الشكل رقم (2-1) : الاندماج حسب طبيعة النشاط للوحدات المندمجة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 47

1- الاندماج الأفقي Horizontal Merger: و يكون كما يلي: (1)

يتم الاندماج الافقي بين الشركات (أو المصارف) التي تمارس نفس النشاط، والأكثر دقة يحصل في مرحلة الإنتاج نفسها وتنتج السلعة نفسها وتبيع في السوق نفسه، أي العمل في مجالات مترابطة، وبتعبير آخر ان التنظيمات الساعية للاندماج ترغب في التوسع إلى أسواق جديدة للمستهلكين وتصريف إنتاجها من خلال استخدام مواردها المتوافرة (قنوات التوزيع والتسويق والمهارات الإدارية)، فعلى سبيل المثال حينما تكتسب Acquiring شركة لتعدين الذهب شركة لتعدين النحاس فانها تحصل على المهارات التعدينية والهندسية وأسواق جديدة للقيام بمشروع جديد من الاندماجات الأفقية التي أنجزت ما قامت به شركة Ford Motors من اندماج مع شركة General motors. ان الاندماج الأفقي اما ان تقوم به الشركات الكبيرة ومن ثم سيرافق هذه الإستراتيجية نمو في حقل الصناعة التي يحصل فيها الاندماج الذي سيدفع بالمزيد من الاندماجات الأفقية بعد بلوغ الصناعات مرحلة النضج، ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير الناجمة عن انخفاض التكاليف، وقد يحصل الاندماج الأفقي بين الشركات الصغيرة من اجل توفير القاعدة المالية الواسعة وزيادة كفاءة المهارات الإدارية.

2- الاندماج العمودي Vertical Mergers:

وهو الاندماج الذي يحصل عندما تندمج شركتان تقوم كل منهما بإنتاج سلعه أو خدمة تتكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى، ويحدث ذلك عندما يقوم الطرفان اللذان يزعمان الاندماج بمرحلة من مراحل الإنتاج، كأن تندمج شركة تقوم بإنتاج الورق مع شركة تتخصص بأعمال الطباعة. ومن الأمثلة الحية على هذا النوع من الاندماج ما قامت به شركة Pepsco's من اندماجات Mergers مع Pizzahut, Taco Bell And Kentucky Fried Chicken حيث تقوم شركة بيبسي بتجهيز المشروبات الغازية إلى كل هذه الشركات المصنعة للأطعمة. (2)

والاندماج العمودي قد يأخذ صيغة الاندماج الخلفي ويتم في الأوقات المزدهرة عندما يكون الطلب متزايد الامر الذي يدفع الشركات إلى تأمين الحصول على السلع الوسيطة للمحافظة على مستوى

(1) محسن أحمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 47.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الإنتاج، على سبيل المثال وجود شركة لبيع الأحذية بالمفرد تقوم بشراء مصنع للأحذية، هنا تقوم إحدى الشركتين المدمجة (Acquired) بدور المجهز ، أو يمكن ان يكون الاندماج العمودي بصيغة الدمج الأمامي لتحقيق الأولوية في الوصول إلى الأسواق عندما تواجه عملية البيع صعوبات، عندها تقوم شركة بشراء أخرى لتسويق إنتاجها، مثل قيام مصنع للأحذية بشراء مجموعة من محلات بيع الأحذية.

وبشكل عام يحقق الاندماج العمودي الأهداف الآتية: (1)

أ- ضمان مصدر لتجهيز الموارد والخدمات الأساسية.

ب- ضمان منافذ توزيعه أو عملاء رئيسيين لتصريف السلع المنتجة.

ج- تحسين الربحية عن طريق التوجه إلى نشاطات جديدة.

د- الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحقيق وفورات الحجم عن طريق تخفيض التكاليف بما فيها ما يتعلق بالدعاية والإعلان.

وما ورد سابقاً ينطبق على الاندماجات في الصناعة النفطية أو الصناعات الدوائية، ففي الأخيرة من الممكن التمييز بين البحث والتطوير وإنتاج العقاقير والتسويق أو من خلال التعاقد مع مخازن الأدوية.

ان الاندماج العمودي ليس بعيداً عن الصناعة المصرفية، فبالإمكان ان يحصل بين المصارف الصغيرة في المناطق النائية والبنك الرئيس في المدن الكبرى. بحيث تصبح الأولى وفروعها امتداداً للبنك الكبير، وقد يكون الاندماج بشكل تكتل من المصارف المجمععة في إحدى المناطق أو الولايات.

3- الاندماج المختلط: Conglomerate Merger

هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها. و كمثال على هذا النوع الاندماج بين International Telephone and Telegraph (ITT) ومع Sheraton Hotel corporation. (2)

وتقسم الاندماجات المختلطة إلى الأنواع التالية(3):

أ- الاندماجات بين الشركات التي تربطها فعاليات عمل متشابهة والتي يطلق عليها اندماجات مشتركة التركيز، وعلى سبيل المثال التوسع الجغرافي الذي يتم بين شركتين تجري عملياتها في مناطق جغرافية غير متداخلة، وهنا ينجز التنوع من خلال عمليات الاندماج وليس من خلال النمو الداخلي.

ب- الاندماجات المختلطة لتوسيع خطوط الإنتاج القائمة باستخدام نفس عناصر الإنتاج أو تخفيضها.

(1) المرجع نفسه، ص 165.

(2) مصطفى كمال السيد طایل، "الصناعة المصرفية في ظل العولمة"، اتحاد المصارف العربية، 2009، ص 201.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 166.

ج- الاندماجات المتضمنة فعاليات عمل غير مرتبطة والتي لا تهدف إلى توسيع الإنتاج أو السوق، ويتحقق التنوع من خلال السيطرة على مجموعة من الفعاليات في القطاعات التي تتطلب مهارات مختلفة.

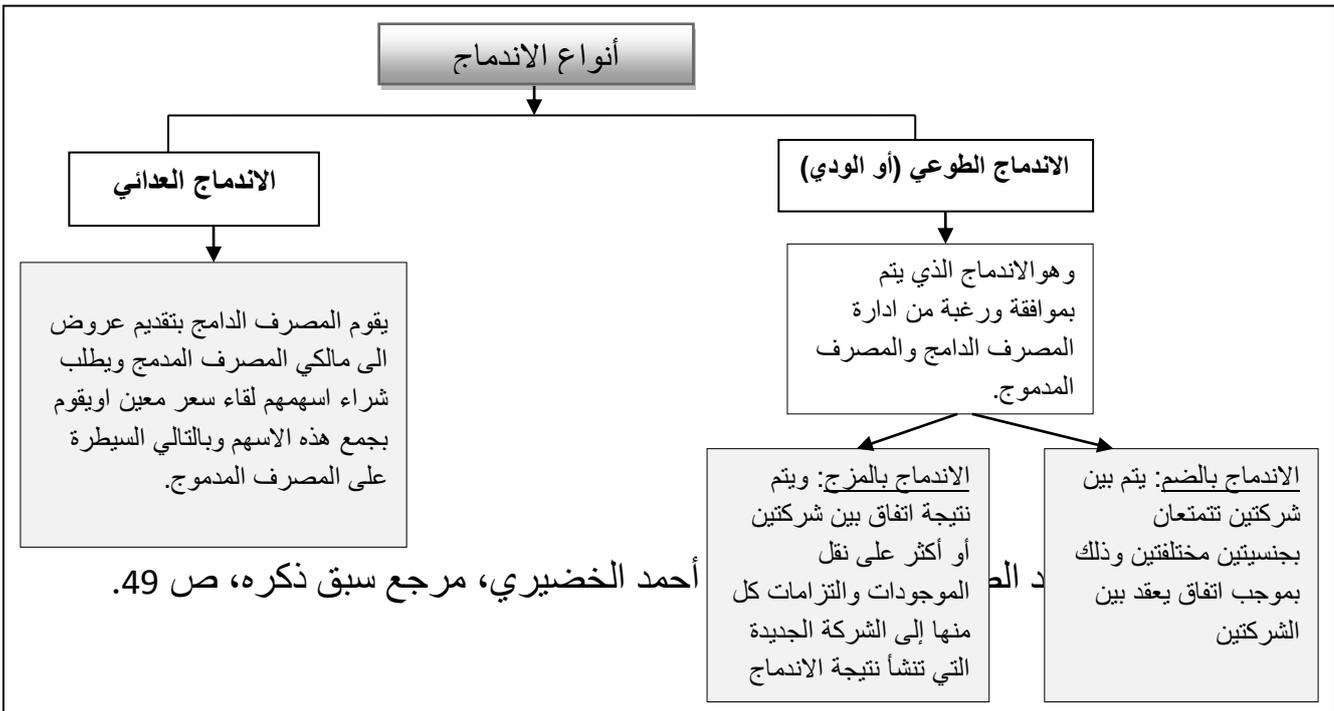
د- الاندماجات المالية المختلطة: وتسعى إلى توفير انسياب الدعم المالي، وهذا النوع يمارس على وفق التخطيط الاستراتيجي ولا يشارك في قرارات الاستخدام.

هـ- الاندماجات الإدارية المختلطة، تهدف إلى السيطرة على القرارات وتولي المسؤولية الإدارية، كذلك السيطرة المالية وتلعب دوراً في اتخاذ القرارات وتقديم الخبرات الوظيفية للوحدات العاملة. ان الصناعة المصرفية لا تخرج عن هذا السياق وقد يحصل الاندماج المختلط بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة لتحقيق التكامل مثل الاندماج الذي يحصل بين احد البنوك المتخصصة والبنوك العاملة في حقول الاستثمار والأعمال.

المطلب الثاني: حسب طبيعة العلاقة بين أطراف الاندماج:

تختلف أنواع الاندماج الاقتصادي حسب طبيعة العلاقة بين أطراف الاندماج كما يوضحه الشكل رقم (3-1) الى:

الشكل رقم (3-1): الاندماج حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة



أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 49.

1- الاندماج الطوعي (أو الودي) Friendly (voluntary) merger:

والذي يعني عدم وجود إكراه أو إجبار في حصول عملية الاندماج، وإنما الشركات تعقد صفقه الاندماج بعيداً عن مختلف الضغوطات المالية أو إفلاسات أو ما شابه ذلك، بل ان السبب الرئيس للاندماج يندرج مع الاستراتيجيات التي تضعها المصارف للتعامل مع التحولات في السوق المحلية والعالمية. وهذا يعني ان الاندماج الطوعي يحصل تبعاً إلى آليات السوق، وتستند هذه الآلية إلى ان

يقوم المصرف الأول بتقديم عرض لشراء المصرف الثاني وفي حالة الموافقة يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المدموج، ويدفع قيمة هذه الأسهم نقداً أو على شكل أسهم لديه، وبعبارة أخرى حين يتم الاتفاق بين مجلس إدارة المصرفين (بعد موافقة المساهمين فيهما) على خطة الاندماج يتم بموجبها تملك المساهمين في المصرف المندمج لأسهم في المصرف الدامج مقابل نقل الموجودات والنشاطات من المندمج إلى الدامج، ويترتب على ذلك انقضاء الشخصية القانونية للمصرف المندمج، واستمرار المصرف الدامج في الوجود بحجم كبير، وقد تزول الشخصية القانونية للمصرفين الدامج والمندمج، وينشأ مصرف جديد يستوعب موجودات ومديونيات هذين المصرفين. وفي كثير من الأحيان تعمل السلطات النقدية للعديد من الدول على تشجيع الدمج الطوعي الذي يحقق الحجم الاقتصادي الأمثل للوحدات المصرفية ويجعلها قادرة على مواجهة المنافسة، وهنا يحصل في ظل إستراتيجية تتبناها هذه المصارف الغرض منها ان تكون أكثر قوة من الناحية التنافسية في السوق العالمية ويندرج تحت هذا التصنيف من الاندماج والتملك، الأشكال الآتية:⁽¹⁾

أ- الاندماج بالضم:

وهو شائع في المجالين الوطني والدولي، والأخير يتم بين شركتين تتمتعان بجنسيتين مختلفتين وذلك بموجب اتفاق يعقد بين الشركتين، ويجوز ان يتم الاتفاق بين أكثر من شركتين، تكون أحداها شركة دامجة في حين تكون الشركة أو الشركات الأخرى مندمجة، وبموجب هذا الدمج تختفي الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وتتحول أصولها وموجوداتها ومطلوباتها إلى الشركة الدامجة مقابل أسهم تصدرها الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركات المندمجة، أن هذا الاندماج على وفق هذا الأسلوب يعد من وسائل قيام الشركات "TNCs" أو توسيعها.

ب- الاندماج بالمزج:

ويتم نتيجة اتفاق بين شركتين أو أكثر على نقل الموجودات والتزامات كل منها إلى الشركة الجديدة التي تنشأ نتيجة الاندماج على أنقاض الشركات المندمجة التي تنقضي وتزول شخصيتها المعنوية بنشوء الشركة الجديدة.

2- الاندماج العدائي Hostile merger:

هو الاندماج الذي يتم بين الشركات أو المؤسسات بطريقة غير ودية وضد رغبات مجالس إدارات الشركات أو المؤسسات المندمجة ويحصل في حالة وجود إدارة غير فعالة في إحدى الشركات، عندئذ تسعى الشركات الناجحة في السوق للسيطرة على الشركة الفاشلة من خلال تغيير أدارتها غير الفعالة بأخرى تتميز بالكفاءة والفعالية.

ان هذا الشكل من الاندماجات يلقي معارضة من قبل الشركة الهدف (Target Company) وهي بذلك لا تدعم الاندماج والسبب يعود إلى عدم كفاية سعر الشراء أو قد يكون هناك الرغبة في الاحتفاظ بالاستقلالية، في ظل هذا الموقف تلجأ الشركة الدامجة Mergring إلى طريقة أخرى، من خلال تقديم

(1) عدنان الهندي، "الدمج و التملك في القطاع المصرفي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص36.

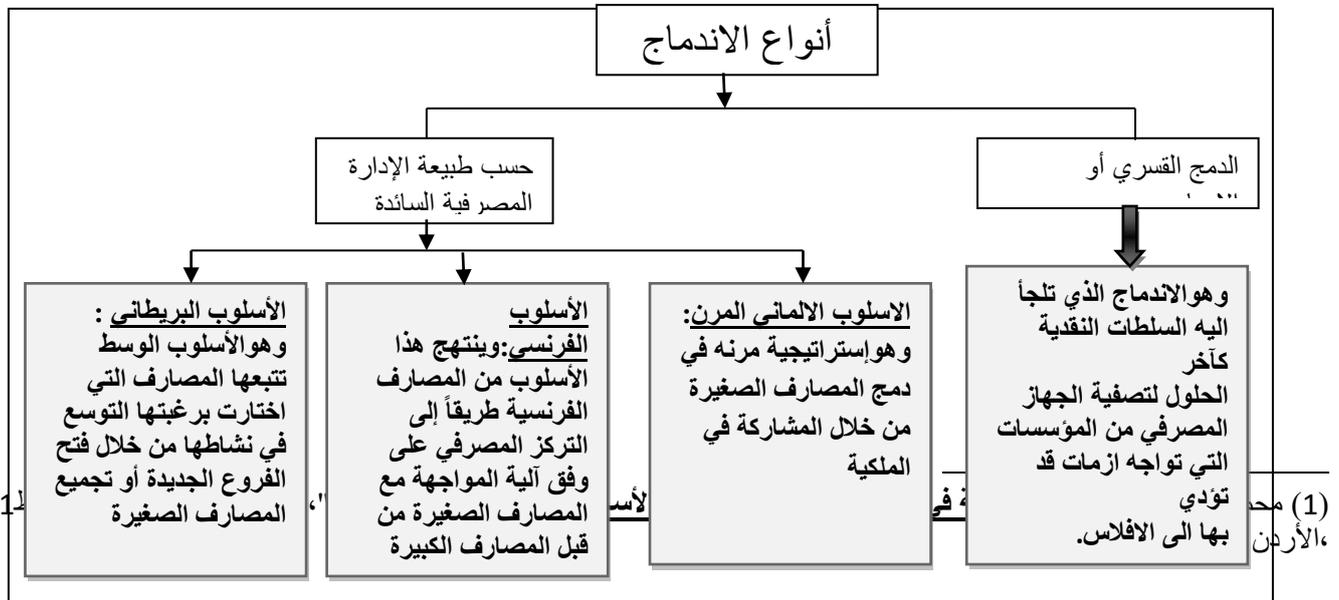
عروضها Tender offer إلى مساهمي الشركة الهدف من دون موافقة إداراتهم حيث يطلب منهم بيع الأسهم التي بحوزتهم لقاء سعر معين، أو القيام بجمع هذه الأسهم عن طريق شرائها من السوق. واستناداً إلى ذلك ان معظم الاندماجات التي وصفت بأنها عدوانية لم يكتب لها النجاح الكبير، بعدها تم سحبها وفي المجال المصرفي كانت الاندماجات العدائية البنكية Hostile Takeovers in Banking إلى حد ما نادرة الحدوث ولكن الاندماج العدائي قد وجد طريقه إلى الصفقات البنكية عندما نجح Bank of New York في دمج بنك Irving Trust

مقابل 1.5 مليار دولار من الأسهم العادية والنقدية، وهو ما مثل دليلاً على مستقبل عمليات الدمج القطاعي في القطاع المالي.(1)

ثالثاً: حسب طبيعة الإدارة المصرفية السائدة:

ويضم الاندماج حسب طبيعة الإدارة المصرفية السائدة عدة أشكال متنوعة نبرزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): الاندماج حسب طبيعة الإدارة المصرفية السائدة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 51.

1- الدمج القسري أو الإجباري Compulsory merger:

هذا الشكل تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقيح القطاع المصرفي من البنوك التي تعاني من الصعوبات المالية وغير المالية، وإلى الحد الذي يكون البديل للدمج القسري الاختفاء للوحدة المصرفية المتعثرة، وعلى السلطات النقدية ان تبين الربحية الوطنية المترتبة على ذلك، وغالباً ما يتم الاندماج القسري عن طريق قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية تشجيعية، أو عن طريق تقديم قروض كتسهيلات تقدم إلى المصرف الدامج لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج.

ويتخذ الاندماج القسري صوراً متعددة، فأما يكون الاندماج بين إحدى المصارف الصغيرة مع مصرف كبير وحصول عملية التملك أو إنشاء بنك جديد من البنوك المندمجة معاً، أو التملك بشراء بعض الأسهم أو كلها العائدة إلى المصرف أو أصوله(1).

2- حسب الأساليب الوطنية:

تختلف أساليب الدمج من دولة إلى أخرى تبعاً لنمط الإدارة المصرفية السائدة فيها، وتشير التجارب الدولية إلى وجود الأساليب الآتية:(2)

الأسلوب الأول:

يتبع من قبل المصارف الألمانية الكبيرة التي تستخدم إستراتيجية مرنة في دمج المصارف الصغيرة من خلال المشاركة في الملكية، وفي الحدود التي تضمن التدخل في الإدارة مع الإبقاء على المصرف الصغير على ما هو عليه ومساعدته في تطوير خدماته والعمل على توفير السيولة المالية المطلوبة في الأزمات.

الأسلوب الثاني:

وينتهج هذا الأسلوب من المصارف الفرنسية طريقاً إلى التركيز المصرفي على وفق آلية المواجهة مع المصارف الصغيرة من قبل المصارف الكبيرة، من خلال تقليص حصتها داخل السوق إلى أدنى الحدود الممكنة عن طريق إغراء عملاء المصارف الصغيرة وسحبهم إلى المصارف الكبيرة، مثلاً دفع فوائد كبيرة على إيداعاتهم أو إتباع أسعار الخصم المشجعة، وأدى هذا الأسلوب إلى عدم المقاومة من قبل المصارف الصغيرة بحيث ترتب عليه في النهاية استسلامها لعمليات الاندماج المختلفة.

الأسلوب الثالث:

(1) هشام البساط، "نظريات الدمج المصرفي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 132، المجلد 13، 1992، ص 49، 50.

(2) علي بطار، "الدمج المصرفي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ص 72، 73.

ويمثل الأسلوب الوسط المتبع من قبل المصارف البريطانية التي اختارت برغبتها التوسع في نشاطها من خلال فتح الفروع الجديدة أو تجميع المصارف الصغيرة وضمها إلى البنك الدامج بصورة ودية بعد موافقة البنك المركزي على مثل هذه الاندماجات.

وجملة القول ان أشكال الاندماجات تحمل الكثير من التداخل بينها، ولكن الواقع يعود إلى حكم الشواهد العملية والتجريبية والدليل على ذلك هناك تقسيمات أخرى بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً مثل الاندماج بالابتلاع التدريجي أو الاندماج بالامتصاص الاستيعابي والاندماج من خلال إعادة التصميم والاندماج التنزلي.

المبحث الثاني التفسير النظري لظاهرة الاندماج الاقتصادي

يتصدى هذا المبحث للمرجعيات الفكرية والنظرية من الرأسماليين والاشتراكيين التي قدمت تفسيرات محددة لظاهرة الاندماج الاقتصادي في ظل توجه الوحدات الاقتصادية إلى التركيز والتمركز في الإنتاج ورأس المال وبخطوات واسعة، وقد سار هذا الاتجاه في كل المجالات ومنها المصرفية، وبشكل عام حصل هذا في الدول الرأسمالية نتيجة التطور التاريخي والنمو الاقتصادي والنزعة العامة إلى الاحتكار والاندماج، في حين كان التركيز في الدول الاشتراكية نتيجة التدخل الحكومي، ومن ثم تقسيم المبحث على الآتي:

المطلب الأول: التفسير الاشتراكي

حاول رواد الفكر الماركسي تفسير ظاهرة الاندماج الاقتصادي من خلال:⁽¹⁾
ان التفسير الاشتراكي، وفي معرض تناوله للأسس المكونة للنظام الرأسمالي وواقع التناقضات العميقة والمستعصية في جوانبه كان يشير إلى وجود ترابط بين العنف والتراكم في رأس المال، ومنها الأحداث والظواهر التي وقعت في انكلترا في القرن (17) و (18) اذ تمكنت طبقة الملاك استخدام القوة في طرد الفلاحين عن أراضيهم الأمر الذي اضطرهم إلى العمل كأجراء لدى الرأسماليين^(*)، وأيضاً من شواهد العنف انتقال المنشآت الصناعية في الولايات المتحدة من الشمال الصناعي إلى الجنوب الزراعي الذي كان يعيش نصف العبودية ويتمتع برفض الأيدي العاملة وأحياناً يتم نقل المنشآت الصناعية من مراكز المدن إلى الريف.

وقبل الولوج في مساهمات رواد الفكر الماركسي في التفسير العلمي للظواهر الاقتصادية يكون من المفيد القول بأن الماركسيين لم ينكروا الدور الكبير للنقود والبنوك وكانت لديهم فكرتان بخصوص ذلك، الأولى أن البنوك تمثل رمز الاستقلال في النظام الرأسمالي والثانية التسليم بأهمية الجهاز المصرفي ودوره الائتماني باعتباره ضرورياً لبناء صرح الاقتصاد الاشتراكي، بل تصل أهمية المصارف في النظام الاشتراكي إلى درجة أكثر من النظام الرأسمالي، ولكن من الجانب الآخر

(1) هاري ماجدوف، "الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم"، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1981، ص ص 38-40.
(*) من مثل حركة النسيج في بريطانيا.

أنها دون مستواها، فالمصارف في الدول الاشتراكية لا تملك الصلاحية للخروج عن الخطة المركزية ومن ثم هي مجرد ترجمة لتلك الخطة المحددة من التخطيط المركزي، ويعد المفكر النمساوي رودولف هيلفردنك أول الماركسيين الذين أشاروا إلى ما تتميز به الرأسمالية المعاصرة من ظاهرة تركيز رأس المال إضافة إلى وجود الارتباط المتزايد بين رأس المال المصرفي والرأسمال الصناعي الذي نجم عنه تكوين رأس المال المالي، والأخير موجود في حوزة المصارف، ويستخدم من قبل رجال الصناعة، ومثلما كان رأس المال التجاري هو المهيمن في مرحلة الرأسمالية، فإن رأس المال المالي هو المهيمن في عصر الصناعة الاحتكارية.

ان أول نتائج هذه التحولات كان تحكم المصارف في الصناعة ومن ثم استحوادها على الأرباح، ومن الإسهامات الأخرى لهيلفردنك ربطه بوضوح بين الاحتكارات من جهة وظاهرة فائض رؤوس الأموال من جهة أخرى، فهو يرى ان الاحتكارات عادة ما تستطيع ان تحقق معدلات عالية للأرباح التي تقلل من فرص استثمارها وهذا تناقض يتطلب حلاً ويتمثل الحل بتصدير رأس المال إلى الخارج.

ويقول الاقتصادي (اوتو باور) في إحدى جوانب تحليل الامبريالية أنها تتركز حول المظاهر الجديدة للرأسمالية، عندما شاهد هناك تبايناً في التطور الاقتصادي في أقاليم إمبراطورية النمساوية، وأدرك أن الرأسمالية تستخوذ بشكل دائم على جزء من فائض القيمة للمنتج في المناطق الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية عن طريق تصدير رأس المال الباحث عن أعلى معدل للربح. أما روزا لوكسمبورغ في تحليلها عن تراكم رأس المال فهي تدرك التناقض الرئيس للنظام الرأسمالي ذلك التناقض القائم بين قدرة هذا النظام اللامحدودة لتوسيع قوى الإنتاج وبين القدرة المحدودة على التصريف، ويعود السبب إلى علاقات التوزيع السائدة، بالشكل الذي يكون دائماً مصدراً للتهديد بعدم التوازن وحصول الأزمات، ومن ثم لا بد من تصريف الفائض من الإنتاج، وبما ان التصريف محلياً يعد مستحيلاً، وهذا يمثل تناقضاً خطيراً يتطلب حلاً، فإن الحل يكون خارجياً. وكانت تلك الأفكار والمناقشات تطرح في ظل سريان موجة واسعة من الاتفاقيات الاحتكارية في المدة (1890-1914) إذ زادت فيها ظاهرة تركيز رأس المال في المصارف إلى درجة أصبحت مسيطرة على الصناعة، وخاصة في ألمانيا كان هناك تسعة مصارف تسيطر على نصف مجموع الودائع، وفي فرنسا لدى ثلاثة مصارف 1229 فرعاً داخلياً.⁽¹⁾

ويطرح نيقولاوي بوخارين في كتابه (الاقتصاد العالمي والامبريالية) الذي نشر عام 1915 أفكاراً حول رأس المال وينطلق في تحليله بالقول أن السوق العالمية لرؤوس الأموال تكونت نتيجة حتمية لتكوين السوق العالمي للسلع، بعد ان تم تدويل رأس المال المصرفي وتحويله إلى رأس مال صناعي بواسطة تمويله للشركات الصناعية، أما الإسهامة الأخرى لبورخارين فهو تأكيده لأطروحة ماركس حول اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في المدى بسبب تغير التركيب العضوي لرأس المال، ومتفقاً

(1) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص121.

بذلك مع رأي هيلفردنك في امتلاك عملية تصدير رؤوس الأموال الديناميكية المطلوبة لانجاز ما سبق، وهذه النتيجة المباشرة لعملية اندماج رأس المال الصناعي والرأسمال المصرفي وتكوين رأس المال المالي، وما ترتب عليه من تكوين الشركات الاحتكارية العالمية التي سيطرت على القطاعات الإستخراجية المختلفة في بداية الأمر، وأن تلك تولدت من الملكية الجماعية للرأسماليين في عدة دول وبفضل الحيازة المشتركة للأسهم والسندات لتلك الشركات، وبهذا التحليل يكون بوخارين من أوائل الذين تحدثوا عن ما يسمى اليوم بالشركات المتعددة الجنسية، والية الفضل في التقديم أو الإشارة النظرية إلى موضوع الاندماج الذي يتم بواسطة هذه الشركات كذلك يعتبر أول من أشار إلى المعايير العامة التي يستند إليها منظروا العولمة المالية للدلالة على المدى الذي بلغته عملية اندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية حينما ذكر ان تصدير رأس المال يجعل كلاً من معدل الربح وسعر الفائدة يتجهان إلى التعادل على الصعيد العالمي.(1)

واعتبر ان اندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي يمثل إحدى السمات الأساسية للامبريالية، وأن تصدير رأس المال إلى الخارج أصبحت له الأولوية على تصدير السلع، لكن لم يقلل من أهمية تصدير السلع بل على العكس يعد ذلك السبب الرئيسي لتوسيع نطاق الصادرات، وفي مكان آخر من الكتاب يشير إلى ان الزيادة الكبيرة في تصدير رأس المال ارتبطت بتحول الدول الصناعية من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، والأخيرة تكون عاجزة عن إيجاد أسواق لتصريف الفائض الباحث دائماً عن فرص الاستثمار الخارجية بسبب ضيق الأسواق الداخلية.

ان خلاصة ما قدم من إسهامات فكرية من قبل رواد الفكر الاشتراكي عن الاندماج، تتجسد في الملامح الاقتصادية التي سطرها لينين عن الرأسمالية الاحتكارية أو الاندماج الاقتصادي وهي كمايلي:(2)

- تمركز الإنتاج ورأس المال تمركزاً إلى درجة نشأت معها الاحتكارات التي تلعب الدور الكامل في الحياة الاقتصادية.

- اندماج رأس المال المصرفي الاحتكاري مع رأس المال الصناعي.

- اكتساب تصدير رأس المال أهمية خاصة خلافاً لتصدير السلع.

- قيام التحالفات الاحتكارية بين الرأسماليين، بالشكل الذي أدى إلى تقسيم العالم بين الدول الصناعية الرئيسية.

ان الصورة السابقة وملاحها تقف وراء الصراعات الدامية بين الاحتكارات بشكل عام والعاملة في نفس النشاط الاقتصادي بشكل خاص، والذي غالباً ما ينتهي بالمهادنة أو الابتلاع الذي يأخذ إشكال عديدة منها الاتحاد أو الاندماج أو استحواذ الشركات الضخمة على الشركات الصغيرة، هذه الأشكال التي انتشرت بشكل واسع في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أطلق عليها بعصر الاندماجات، بعد ان أصبحت الطريقة الرئيسية لنمو الاحتكارات العالمية.

المطلب الثاني: التفسير الأسمالي

(1) بول باران وبول سوزي، "رأس المال الاحتكاري"، ترجمة حسين فهمي مصطفى، القاهرة، 1971، ص 907.

(2) هاري ماجدوف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

نتناول التفسير الرأسمالي لظاهرة الاندماج الاقتصادي كما يلي:

أولاً- دور المصارف في النظام الرأسمالي:

تعد المصارف المؤسسات التنظيمية التي ارتبطت بالحركة التاريخية لتطور النظام الرأسمالي، بعد ان أسهمت إلى حد كبير في تراكم رأس المال المالي ابتداءً من العصور الوسطى ، فقد كانت هذه المصارف عند نشأتها مصارف ودائع ثم لجأت بعد هذا إلى استخدام الأموال التي تجمعت لديها في القيام بمضاربات واسعة لتحقيق أرباح كبرى من دون جهود وفي الأخيرة خاضعة في كثير من الأحيان لنفوذ الرأسمالية المالية التي انتزعت مهمة جمع رأس المال المالي، ومنحتها إلى المصارف بدلاً من البورصات.

ويتابع الاقتصادي الأمريكي R.D.Wolf بيان أهمية رأس المال المالي، ويذكر ان النظام المصرفي الخاص لعب دوراً كبيراً في توسيع النشاطات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة إلى درجة أثر هذا التوسع للمصارف في القرارات الاستثمارية لرؤوس الأموال غير الأمريكية وبشكل ينسجم مع النمو الاقتصادي المحلي، وكانت أولى الملاحظات التركيز غير الاعتيادي لمصارف الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال من بين 300 مصرف كبير يحتفظ عشرون مصرفاً بـ(52%) من مجموع الإيداعات، ومن بين 500 مصرفاً عالمياً على أساسايداعاتها تمتلك الولايات المتحدة 187 وذلك في عام 1970. (1)

ثانياً- سوق احتكار القلة:

في ظروف الرأسمالية قبل الاحتكارية كان الإنتاج مبعثراً بين مئات بل آلاف من المنشآت الصغيرة، حينما كانت السيادة للمنافسة التامة وفي مبدأ القرن العشرين أخذت الدول الرأسمالية تشهد تطوراً جذرياً وتدرجياً باتجاه الاحتكار، بعد أن نشأ التركيز عن طريق الاتحاد والاندماج بين الشركات الصناعية الكبيرة والصغيرة، وأخذت هذه الظاهرة تزداد ويتسع حجمها وسرعتها في جميع القطاعات مثل الصناعات الإستخراجية والحديد والصلب والمواد الكيماوية، فمثلا في بريطانيا يوجد 300 مشروع صناعي تمثل 0.1% من إجمالي المشاريع تنتج نحو 45%، من المبيعات وتستخدم 34.2% من مجموع العاملين وحسب Hansen أن الصناعة الأمريكية تتميز بوجود 3-4 شركات كبرى في كل صناعة تحتل السوق وتسيطر على 80-90% وهي تحدد الأسعار وتحاول تثبيتها في مستوى معين Administered prices وبشكل عام يتفق الكثير انه في حالة وجود 4-5 منشأة فأن ذلك يشير إلى وجود احتكار قله في الصناعة. (2)

واستناداً إلى ذلك تعد ظاهرة التركيز من السمات التي تميز احتكار القلة حيث تبدأ الصناعات بعدد كبير نسبياً من المنشآت، ثم تدفعها مزايا الإنتاج الكبير وزيادة الكفاءة إلى الاندماج فيما بينها لتكوين مؤسسات ضخمة وقليلة تسيطر على السوق.

ثالثاً- خصائص السوق:

(1) سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية المعاصرة في إطار العولمة"، مكتبة الإشعاع، 2001، ص 45.

(2) M.S. GreenWood and M.J.Carter, Business Economics, concepts and cases, An international publishing company, 1998, p.124.

يتصف سوق احتكار القلة بوجود حجم إنتاج كبير production Large Scale نسبة إلى الإنتاج الكلي في السوق، حتى يتمكن من تخفيض كلفة الوحدة الواحدة للإنتاج، ولعل من أبرز خصائص احتكار القلة عدم وجود نظرية واحدة لهذا الشكل من أشكال السوق، وإنما هناك حالات عديدة خاصة، كل واحدة تعتمد على درجة قوة المنشآت المتنافسة في مقاومتها لسياسة معينة من قبل إحدى المنشآت وهذا ما لا يحصل في الأسواق الأخرى، ففي سوق المنافسة التامة Pure Competition نظراً لوجود عدد كبير من المنشآت لا تستطيع المنشأة دراسة سلوك كل منها على حده بهدف التعرف على أثره على المبيعات، في حين ظل الاحتكار لا يوجد غير منشأة واحدة في الصناعة بكاملها وفي ظل احتكار القلة فإن سياسة المنشأة تعتمد على ما تتصوره من ردود فعل المنشآت المنافسة، وغالباً ما يقال انه في ظل هذه الظروف يكون كل من السعر والكمية غير محددين. (1)

رابعاً- احتكار القلة والصناعة المصرفية:

يلاحظ في الصناعة المصرفية ان الطريقة التي تدار بها المصارف هي أكثر أهمية من الحجم وطبيعة الأعمال، فالمصارف والمؤسسات المالية ذات الحجم المماثل والخدمات المماثلة يمكن ان يكون لها مستويات مختلفة من التكاليف وتحقق ذلك من الاستخدام الكفوء لعناصر الإنتاج إضافة إلى الثقافة التنظيمية فجميع هذه العوامل تشكل الهوية الإدارية للمصرف. (2)

خامساً- احتكار القلة والمصلحة العامة:

تهتم الحكومات في الدول الصناعية بمراقبة السوق عندما ترتفع الأسعار لدرجة تقلل من الرفاه الاقتصادي للمجتمع، ويكون عندها احتكار القلة أكثر ضرراً مما يكون عليه الاحتكار، وتبعاً لذلك وضعت تشريعات قانونية للحد من التواطؤ بين المحتكرين، والحد من زيادة التركيز في قطاعات محددة من السوق، ففي بريطانيا هناك تشريع وقع عام 1948 في هذا الخصوص تتولاها لجنة The Monopolies and mergers commission (MMC) وقد صدرت هذه اللجنة مجموعة من القوانين لتنظيم العلاقة بين الصناعات التي تعمل في سوق الاحتكار والمصلحة العامة، وبموجبها تحول كل حالة تحصل من (M&A) إلى (MMC) للموافقة من عدمها، ومن أشهر القوانين Restrictive Trades Practices Act (1956) وكان يهدف إلى حماية المجتمع من زيادة البطالة المحلية، وتخفيف القيود على المنافسة، والمساعدة في المفاوضات لوضع شروط عادلة بين المستهلكين والمنتجين ثم قانون Competition Act (1980) الذي ينظر في الاندماجات المختلطة، ومنذ عام 1984 أخذت لجنة (MMC) تنظر إلى حالات (M&A) على أساس الخسارة المحتملة في المنافسة الناجمة من الاندماج المقترح، فعلى سبيل المثال رفضت على هذا الأساس الاندماج بين Lloyds –Midland Bank في حين لم تعترض على الاندماج بين The midland –HongKong and Shanghai Bank.

(1) تشارلز وجاريت جونز، "الإدارة الاستراتيجية"، ترجمة محمد الرفاعي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1996، ص 204.

(2) M.S.Greenwood and M.J. Carter, *op .cit*, pp . 264-267

اما في الولايات المتحدة فقد طورت قانون الاحتكار عدة مرات كان آخرها قانون عام 1992 الذي يطبق حالياً ويعرف بمؤشر Herfindal -Hershman Index (HHI) ويقيس هذا المؤشر درجة تركيز السوق من خلال قياس مربع نصيب أو حصة كل مصرف في السوق وفق المعادلة الآتية: (1)

$$HHI = \sum_{i=1}^x A_i^2$$

وبافتراض وجود أربع شركات كل منها له حصة 25% من السوق فإن (HHI) يساوي $(25)^2 + (25)^2 + (25)^2 + (25)^2 = 2500$ وعند حالة سوق المنافسة التامة تكون حصة كل مصرف محسوبة بشكل دقيق فإن المؤشر يقترب من الصفر، أما في حالة الاحتكار التام فإن $(100)^2 = 10000$ و $HHI =$ وفي الصناعة المصرفية مثلاً، إذا كان لدينا ثمانية مصارف تعمل في سوق احتكار القلة ونصيب اثنين منها 25% و 15% والبنوك الستة الأخرى 10% لكل منها في هذه الحالة يصبح $HHI = 625 + 225 + 100.6 = 1450$ إذن قيمة هذا المؤشر تتراوح نظرياً بين (0 - 10000) نقطه وطبقاً لهذا القانون في الولايات المتحدة تتم الموافقة على دمج المصارف في الحالات التي ينتج عنها: (2)

✓ ان لا يزيد مؤشر (HHI) عن (1800) نقطه خصوصاً في حالات الاندماج الافقي والسماح في ذلك في حالة تعرض المصرف إلى الإفلاس.

✓ إذا نجم عن عمليات (M&A) تغير في المؤشر بما لا يزيد عن (100-200) نقطه عند الأخذ بنظر الاعتبار قوة المنافسة الخارجية وسهولة دخول مصارف أجنبية للعمل محلياً.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي

هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجات من ضمنها مايلي:

أولاً: نظرية تعظيم القيمة: ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة الشركات ، وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام: (3)

1- نظرية الكفاءة: يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققت كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة:

➤ الذوبان المالي: وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأسمال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.

➤ ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات وتكاملها، أو تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 345.

(2) نبيل حشاد، "إمكانية دمج وتملك البنوك"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، نيسان، 2001، ص ص 47-49.

(3) طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

➤ الذوبان الإداري: ويتحقق إذا كان مديروا المصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الاندماج.

2-نظرية الاحتكار: وهذه النظرية تفترض أن أرباحا طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة فالبنوك المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بمايساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير ، علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة ، بل والتواطؤ أحيانا مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها.

3-نظرية القيمة: وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لإدماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وأن تلك البنوك في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

ثانيا: نظريات الكفاية : تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون(الاندماج) من خلال صيغة(2+2=24) وتشمل هذه النظريات على:(1)

1-نظرية الكفاية التفاضلية: تعني هذه النظرية أنه إذا كانت إدارة البنك) أ (أكثر كفاية من إدارة البنك (ب) وإذا قام البنك) أ (بالاستحواذ على البنك) ب (ثم قام بتوصيل مستوى كفاية البنك) ب (إلى مستوى كفاية البنك) أ (فإن الكفاية ترتفع من خلال الإندماج ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه ، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

2-نظرية الإدارة غير الكفؤة: إن الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى ، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للاندماج المتنوع، وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

3-نظرية التعاون التشغيلي: يمكننا لقيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة وتفترض النظرية التي تركز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل ، عند مستويات معينة من النشاط لتحقيق وفورات الحجم الأساسية . ويعتبر الاندماج الرأسي من المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل

(1) فضل علي ناجي،"الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم ،دمج البنوك اليمنية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 2006 ،ص9 .

فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثيراً للمستويات المختلفة ويشير الجدل إلى أنه يمكن تجنب تكاليف الاتصال والأشكال المختلفة المساومة عن طريق الاندماج الرأسي.

ثالثاً: نظرية بناء السيطرة:

إن الاندماج وفقاً لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطاً مباشراً بحجم الشركة ومعدل نموها.⁽¹⁾

رابعاً: نظرية المعلومات والإشارات:

لقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجات تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه ، ومن الافتراضات التي تركز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم ، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات:⁽²⁾

الأول: هو أن عرض الاندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم البنك المستهدف قد أسيء تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا البنك.

الثاني: يشير إلى أن عرض الاندماج يثير البنك المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة بها.

خامساً: نظرية الإزعاج أو القلق: تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية.

المبحث الثالث: البيئة الدولية المحفزة للاندماج

نتيجة للتطورات والتحويلات والتلاحق الـ شهدتها الساحة المالية و□ صرفية الدولية ازدادت عمليات الاندماج الاقتصادي بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم المحفزات الدولية التي ساعدت على تزايد عمليات الاندماج العالمية الاقتصادية و المالية، من خلال مايلي:

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة

أولاً: نظرة تاريخية عن المنظمة العالمية للتجارة

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من

(1) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

(2) طارق عبدالعال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

دول العالم، اذ بدأ الحديث عنها في نهاية الثمانينات مع افتتاح جولة الأوروغواي في 20/09/1986 فيما سمي باعلان بونتاديليس. و قد ظهرت الوثيقة الختامية في 15/12/1993 والتي تضمنت ستة أجزاء يتضمن الجزء الأول تعريف الاتفاقية و نطاقها، و شمل الجزء الثاني الاطار العام و المبادئ العامة للاتفاقية، أما الجزء الثالث فيتضمن الالتزام و الارتباطات المحددة للدول المنظمة، و تناول الجزء الرابع موضوع التحرير التدريجي للخدمات المصرفية، أما في الجزء الخامس و السادس فقد تم التطرق الى الأمور التنظيمية و التعريفية و كذلك الملاحق و الموافقات الخاصة بالاتفاقية.(1)

وفي هذا الاطار نتعرض لأهم الجوانب الاتفاقية ،المبادئ الأساسية للاتفاقية:(2)

- مبدأ اعدولة الأولى بالرعاية
- مبدأ الشفافية
- مبدأ التحرير التدريجي
- مبدأ التغطية و الشمول

إن الإتفاقيات تباحت بشأنها الحكومات كما وقعتها الحكومات غير إن الغرض من تلك الاتفاقيات في الأساس هو مساعدة منتجي السلع والبضائع ومقدمي الخدمات والمصدرين والمستوردين لإدارة أعمالهم بنجاح مما يقود إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء. و شهدت العشرون عاماً الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

ثانياً: المنظمة العالمية للتجارة و الاندماج

إن العلاقة بين الاندماج الاقتصادي والتجارة الدولية تكمن في مدى تطور التجارة البينية بين الدولة المتكاملة، وفي هذا الإطار تظهر عوامل نجاح أو فشل الاندماج فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق التكامل أو التكتلات الاقتصادية تبدأ بعملية تحرير التبادل التجاري كما هو الحال للتكتلات الاقتصادية الواقعية مثل السوق الأوروبية المشتركة ، وغيرها من التكتلات الدولية الأخرى، حيث أن زيادة نسبة التبادل التجاري بين هذه الأخيرة تدل على مدى فعالية التكامل والعكس صحيح حيث أن انخفاض نسبة التبادل التجاري يدل على فشل أو عد مفعالية التكامل بين الدول المتكاملة.(4)

ومن خلال ذلك يمكن أن نقول أن التجارة الدولية تكون حاضرة دائماً في جميع الحالات المتعلقة بالتكامل او الاندماج ، وهو ما تتميز به الاقتصاديات الرأسمالية حيث تعتبر محور عملية التكامل في التجارة الخارجية إلى جانب انتقال عوامل الإنتاج.

(1) محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 447.

(2) المرجع نفسه، ص 448.

(1) عبد الواحد العفوري، "العولمة و الجات-الفرص و التحديات"، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2000 ص 32.

وإذا ما رجعنا إلى الأهداف التي كانت تسعى إليها البلدان الرأسمالية من تجارب التكامل و محاولات الاندماج الاقتصادي التي أقدمت عليها بعد الحرب العالمية الثانية ، فسند أن تلك الأهداف تركزت كلها حول فكرة تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج والتبادل، وفي سعيها إلى تحقيق تلك الأهداف تكون قد تأثرت بدرجة كبيرة بالنظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية ، ومن ثمة يتضح الارتباط بين الهدف أو الأهداف التي سعت إليها البلدان الرأسمالية من عملية الاندماج الاقتصادي وبين الأدوات التي استخدمتها لتحقيق الاندماج الاقتصادي كإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينه. كما تعتبر الاتفاقية العامة لتحرير التجارة و المتضمنة تحرير الخدمات المصرفية الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في ميدان الخدمات المصرفية(2).

وعموما المنظمة العالمية للتجارة من أهم أهدافها نشوء عالم اقتصادي موحد، و إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد، وعليه فإن الوحدات الاقتصادية المؤهلة للتعامل فيه هي الوحدات ذات

الحجم الكبير، لذلك يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة العالمية بما تستهدفه من تحرير التبادل الدولي و جعل العالم سوقا واحدة كانت من العوامل التي حفزت اندماج المؤسسات الاقتصادية و المالية الكبرى ، لتكوين كيانات اقتصادية موحدة تسعى للوصول إلى اندماج اقتصادي كامل(1).

المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي

أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي و أنواعه

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول.

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر ، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. في الاقتصاد الدولي، هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة للأخرى ماتحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كل البلدين ، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة ، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة(2).

كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية ، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. وبشكل عام

(2) Jean claude lefort, *l' OMC à t-elle perdu le sud* , N° 2750, les document information de l'assemblée nationale; 2000, P 54

(1) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) توفيق صالح الحفار، التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة النهضة الليبية، ليبيا، 2013، ص 13.

يبدأ باتفاقيات تجارية مشتركة أو تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية واتفاقيات أخرى نقدية وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل⁽³⁾.

و عموماً يمكننا القول أن عملية التكامل الاقتصادي هي عملية تعاون دولي إقليمي يستهدف زيادة التعاون الاقتصادي والتسهيل التجاري، اقتراباً أو وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الشامل أو الوحدة الاقتصادية.

2- أشكال التكامل الاقتصادي:

توجد أشكال عديدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي، وما يميز بين هذه الأشكال هو الدرجة التي يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف، والدرجة التي يحققها

كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الدول الأطراف، وأيضاً فيما بينها وبين الدول الأخرى التي لم تدخل في عملية التكامل.

ونفرق في هذا الشأن بين درجات التكامل التالية:⁽¹⁾

أ- التفضيل الجزئي: ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذها دولة معينة للتخفيف من القيود المعرقة لانسياب السلع فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو أن تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.

ب- منطقة التجارة الحرة: ويقصد بها التزام كل دولة من الدول المشتركة في المنطقة بإلغاء جميع أنواع الحواجز الجمركية (الرسوم الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع) بين الدول الأطراف فيها، على أن تحتفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية في مواجهة الدول الأخرى غير الأطراف في المنطقة.

ويلاحظ أن منطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة، فهذه الأخيرة عبارة عن جزء من إقليم دولة، لا تسري عليه الإجراءات الإدارية والجمركية التي تسري على باقي أقاليم الدولة.

ج- الاتحاد الجمركي: ويتضمن - فضلاً عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع فيما بين الدول الأطراف - التزام هذه الدول بتطبيق تعريفات جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي. وتحل هذه التعريفات الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة على إقامة الاتحاد.

د- السوق المشتركة: وتتميز بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، ليس على انتقال السلع بين الدول الأطراف وحسب وإنما على انتقال عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) فيما بينها أيضاً.

(3) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية : التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 28 .

(1) رفيق عمر، "التعاون والتكامل الاقتصادي"، جامعة البترا، الأردن، 2012، ص 19، تاريخ الزيارة: 2013/05/03. عن الموقع الإلكتروني www.univ-chlef.dz

ه-التكامل الاقتصادي: ويتضمن – فضلا عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بين الدول الأطراف – درجة من التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية في الدول الأطراف، وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات، على النحو الذي يحقق الغرض من الوحدة.

د-الوحدة الاقتصادية (الاندماج الاقتصادي الكامل): ويعد أقوى درجة من درجات التكامل، إذ تصبح فيه الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد. حيث يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين هذه الدول، كما يتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية *supranational* تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة وهو أقل أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا فهو الاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية التامة لأنه يعتبر أعلى وأرقى درجات التكامل الاقتصادي ويحتاج

المرور بمراحل عديدة للوصول إليه، حيث يتطلب الوحدة السياسية بين أعضائه لنجاحه، وهو أمر صعب التحقيق وهناك تجربة قربت أن تصل إليه وهي الاتحاد الأوروبي ويعتبر ر التكتل الاقتصادي الأقرب إلى شكل الاندماج الاقتصادي.

وعموما يمكننا أن نوضح أشكال التكامل الاقتصادي و اللتي في نفس الوقت تعتبر من مراحل التكامل الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-1): أشكال التكامل الاقتصادي



ثانيا-التكامل الاقتصادي و الاندماج

ان الاندماج الاقتصادي لا يتحقق إلا بواسطة التكامل الاقتصادي، باعتباره اخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاققتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على

قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.

كما يمكن القول أنه في الاندماج الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات. (1)

وعليه يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين الاندماج و التكامل الاقتصادي ،و بالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي من المحفزات الأساسية للاندماج الاقتصادي خاصة اذا ما تم بشكل ناجح، فهو يعتبر أداة فعالة لتحفيز الاستثمار وفتح آفاق والقياماصلاحات اقتصادية ومالية وصولا الى الاندماج الاقتصادي الكامل .

(1) رفيق عمر ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الخلاصة:

شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات موجة كبيرة من الاندماجات الكبرى في ظل وجود ظاهرة العولمة وظهور التكتلات العالمية ، وفتح الأسواق العالمية، فضلا عن إقامة مناطق للتجارة الحرة، وثورة الاتصالات، استمرت الاندماجات باعتبارها القوى الدافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، إذ لم تكن هناك اندماجات بين المصارف الكبرى قبل أواسط عقد التسعينات لكن بسبب تغير قوانين الاندماج فضلا عن إزالة القيود الجغرافية خصوصا قوانين صناعة المصارف بين الولايات زادت عمليات الاندماج. ولعل أهم الدوافع المحفزة لزيادة عمليات الاندماج الاقتصادي هو اكتمال معالم النظام الاقتصادي الدولي، و بالتالي تنامي دور المنظمة العالمية للتجارة فضلا عن زيادة التكاملات الاقتصادية، التي أدت في النهاية الى زيادة عمليا الاندماج لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية و الأخص القطاع المالي.

تمهيد:

يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من سرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا. لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة. ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة الشديدة في الساحة المصرفية العالمية. و سيتم في هذا الفصل دراسة مختلف الجوانب الخاصة بالاندماج المصرفي و ذلك من خلال العناصر التالية:

- المبحث الأول: العولمة و انعكاساتها على أعمال البنوك
- المبحث الثاني: أساسيات حول الاندماج المصرفي
- المبحث الثالث: تقييم عمليات الاندماج و متطلبات الدمج الناجح

المبحث الأول: العولمة وانعكاساتها على أعمال البنوك

لقد تغير وجه الصناعة المصرفية الجديدة بفعل ثورة المعلوماتية والاتصالات، وأصبح الفرع المصرفي قناة لتوزيع الخدمات المصرفية أقل أهمية بالنسبة للعملاء في تعاملهم مع المصارف، فالיום نجد تقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل الودائع، والقروض والاعتمادات المستندية وخطاب الضمان يتم من خلال الصراف الآلي ونقاط البيع والهاتف والانترنت، وبلغ التلاحم بين التطورات التكنولوجية والمصارف إلى درجة تدويل الصناعة المصرفية وطمس الحدود بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية، وقد تم تقسيم البحث كماياتي:

المطلب الأول: ماهية العولمة المصرفية

لقد جمعت العولمة المصرفية بين التحرير النشاط التمويلي و ما يتضمنه من مخاطر و بين تحديث النشاط المصرفي واصلاحه، كما ترتب عنها ضغوطات سعيًا وراء تضخيم الكيانات المصرفية و زيادة مستوى التفاعل فيما بينها.

أولا- مفهوم العولمة المصرفية:

إن العولمة المصرفية ترتبط بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة

وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة و ممتدة. والعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة وبما يجعله يخضع للتراجعا للعولمة اتجاه مصيري في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغلة الضخامة ، في شكل اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاضم النمو في كافة أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز و حمايتها بشكل دائم ومستمر ومن المتغيرات المصرفية العالمية كذلك التي عكستها العولمة على أداء أنشطة البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك.(1)

ثانيا-أسباب العولمة المصرفية:

- مع اتجاه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها مايلي:(2)
- التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.
 - ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر.
 - مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة.
 - تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول و حجم الأموال المتدفقة منها وإليها.
 - التطور الهائل في نظم الاتصال، ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في النشاط المصرفي، ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم الابتكار .
 - تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود.

(1) محسن أحمد الخضري، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، لبنان، 1999، ص 173.

(2) العديد من المراجع :

- عدنان الهندي، "إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229، لبنان، 2000، ص 8.

- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص ص 199-203.

- ساهمت التكنولوجيا المتطورة في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق، وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ التحولات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم.
- تتمتع الأسواق المالية الدولية بدرجة كبيرة من الترابط ويشمل ذلك جميع مستويات تلك الأسواق وعلى الصورة الآتية:
- أ- اندماج أسواق الأسهم دولياً، من خلال الارتباط الشديد فيما بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية الدولية الرئيسية.
- ب- اندماج الأسواق النقدية دولياً، وذلك عبر انخفاض التباين بين أسعار الفائدة الحقيقية القصيرة الأجل فيما بين الأسواق المالية الدولية وانخفاض شدة الانحرافات بين أسعار الفائدة المغطاة.
- ج- اندماج أسواق السندات من خلال شدة الارتباط بين عوائدها، أي بين أسعار الفائدة الطويلة الأجل في جميع الأسواق المالية الدولية.
- الاندماج بين المصارف وشركات التأمين: إن المصارف في معظم الدول هي من أكبر المتلقين للودائع والقائمين بتوفير الخدمات المالية، وهذا ما جعلها الأكثر ربحية في كل من الأسواق المحلية والدولية وبدليل وجود 64 مصرفاً و53 شركة تأمين من بين مؤشر (Fortune Magazine's Global 500) ونجم ذلك من تزايد عمليات الدمج بين شركات التأمين والمصارف الصناعية و مترافقاً مع الاتجاه المتزايد لدى المصارف العالمية في شراء شركات التأمين، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاندماج كان بين مصرف Credit suisse وشركة Winterther بقيمة بلغت 9.8 مليار دولار في عام 1997، وفي حين مثل الاندماج بين Citibank وبين شركة Travelers Group أكبر مجموعة مالية في العالم بقيمة تبلغ 72.6 مليار دولار في عام 1999.
- ممارسة الصيرفة الشاملة: شهدت المؤسسات المصرفية تحولاً وتبدلاً في عملياتها غير المستندة للرصيد مما جعلها تبتكر أدوات مالية تستطيع أن تتوسط بها في التعامل دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالرصيد مثل (تقديم الاستشارات، النصح المالي، وأعمال الوساطة المالية)⁽¹⁾.
- الأزمات المالية: مثلت الأزمات المالية في كثير من الأحيان حافزاً نحو عمليات الاندماج في ظل توسيع المنافسة من خلال الآليات الآتية:⁽²⁾
- أ - عن طريق فتح القطاع المالي والمصرفي أمام المصارف الأجنبية.
- ب - تخفيف القوانين التي كانت تمنع سابقاً التوسع في تقديم الخدمات المالية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 146.

(2) عدنان الهندي، "واقع وآفاق أسواق المالية العربية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1995، ص 35.

ج-المتنوعة مثل صيرفة التجزئة والصيرفة الاستثمارية والتجارية.

ان خلاصة العولمة المصرفية تتمثل في ما يأتي:(1)

✧ التوجه نحو التكتلات الاقتصادية والمصرفية، وتخفيض القيود على العمليات المصرفية عبر الحدود، وقد عزز ذلك التوجه قيام الوحدة الأوربية وانطلاق تداول اليورو في الأسواق العالمية.

✧ ان عمليات (M&A) أصبحت ظاهرة دولية بوجود ما يقدر بأربعة آلاف معاملة اندماج وتملك في كل سنة، والموجة الأخيرة حققت مستويات استثنائية بتعبير قيمة وحجم المعاملات، وشهد النصف الثاني من عقد التسعينيات عمليات دمج واسعة النطاق كان أهمها ما تم بين 68 مؤسسة ماليا ومصرفية ضمن قائمة الأكبر في العالم لتسفر عن 31 مؤسسة مالية ومصرفية احتلت مراكز متقدمة بين قائمة ألف مصرف على مستوى العالم وفق بيانات عام 1999. وكانت قيمة المعاملات السنوية خلال هذه المدة أكثر من تريليون دولار، وهي بذلك تفوقت على الاستثمارات في المكائن والمعدات أو على النفقات المبذولة في البحث والتطوير.

✧ تبديل أسلوب الإقراض الدولي من القروض المصرفية إلى الأسواق المالية والسندات وسقوط الحواجز بين الأسواق المالية بعد اندماجها.

✧ أصبح بالإمكان التعامل في أسواق الأسهم والسندات الكترونيا داخليا وخارجياً من دون الاستعانة بخدمات الوساطة والارتباط بساعات عمل محده وبين أطراف منتشرة في العديد من الدول والقارات.

✧ انتشار الفكر المصرفي الشامل والابتكارات المتتالية في العمل المصرفي.

✧ في ظل العولمة والأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي والترابط المتزايد بين أسواق المال العالمية تسعى المصارف العالمية إلى الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة وامتصاص الصدمات.

ومن ثم فان العولمة المصرفية و التحرر المالي العالمي أعطى المبررات المطلوبة للتوجه نحو عمليات الاندماج والتملك حتى بين المصارف الكبيرة أحدث البيانات حول أكبر البنوك في العالم تشير إلى أن بنك "بي ان بي باريبا" أصبح الأكبر في العالم بموجودات تصل إلى 2.24 تريليون يورو أي أكثر من الناتج المحلي لفرنسا البالغ حوالي 1.9 تريليون يورو.(2)

و يبين الجدول التالي اكبر (15) بنكا في العالم من حيث الموجودات لسنة 2010:

(1) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف"، تاريخ الزيارة: 2013/03/19، عن الموقع الإلكتروني:
<http://www.gulfup.com>

(2) المرجع نفسه ، ص 15.

الجدول رقم(1-2): أكبر 15 بنك من حيث الموجودات

أكبر 15 بنك من حيث الموجودات		
الموجودات (تريليون يورو)	البلد	البنك
2.24	فرنسا	بي أن بي باريبا
1.98	بريطانيا	HSBC
1.94	بريطانيا	باركليز
1.93	بريكانيا	بنك أوف أمريكا
1.93	أمريكا	رويال بنك أوف سكوتلند
1.92	ألمانيا	دويتش بنك
1.90	فرنسا	كريدت اجريكول
1.89	اليابان	ميتسوبيشي
1.65	أمريكا	جي بي مورجان
1.58	أمريكا	سي تي جروب
1.43	اليابان	ميزوهو
1.26	بريطانيا	لويدز
1.22	آسيا	بانكو سانتندر
1.17	الصين	بانك أوف تشاينا
1.13	فرنسا	سوسيتي جنرال

المصدر: محسن الندوي، مرجع سبق، ص 25.

المطلب الثاني: تكنولوجيا المصارف و انشاء الفروع المصرفية الاجنبية
أولا: تكنولوجيا المصارف:

ان أهمية تكنولوجيا العمل المصرفي تكمن في الآتي: (1)

(1) جوزف طربيه، "الصيرفة الالكترونية، تطبيق التكنولوجيا للتمود والنجاح في الاقتصاد الجديد"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، 2001، ص 127.

- تعزيز القدرات التنافسية للمصارف والصمود في عالم باتت فيه الثورة الالكترونية المحرك الرئيس لنمو المصارف وتحقيقها التفوق.
- تؤدي إلى الابتكار والتنويع في المنتجات بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الإيرادات ويزيد من الطاقة الإنتاجية.
- ان تكنولوجيا شبكات الفروع تسمح بالوصول إلى قاعدة الزبون وتوسيعها ومن ثم القدرة على معالجة البيانات الخاصة بالزبون والتي هي أداة رئيسة في التسويق.
- ان الحجم الكبير للمصرف يتيح له استخدام معدات حديثة ذات تقنية مرتفعة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والإنتاجية وهذا ما يصعب على المصارف الصغيرة المعتمدة على تقنيات تقليدية إلى حد كبير.
- امتلاك القدرة على تقديم العمليات المصرفية الحديثة والمبتكرة والتي تخدم ذوق ومتطلبات الزبون وتعطيه قسطاً كبيراً من الراحة النفسية والعملية والربحية مكتملة بالثقة الكاملة في المؤسسة الكبيرة، من خلال التعامل بالمصرف الالكتروني الذي هو أكثر سرعة ودقة وانجازاً وسرية في العالم أمام هذه النوعية من الخدمات المصرفية المتطورة، تجد المصارف الصغيرة نفسها مقابل خيار الاندماج دون شك.
- ان تلك الأهمية دفعت المصارف إلى المزيد من الإنفاق على الاستثمارات المنتجة إلى الأدوات والوسائل التكنولوجية التي تقدم الخدمات المصرفية، فهناك إحصائية تشير إلى ان المصارف الأمريكية أنفقت عام 1993 نحو 15.3 مليار دولار.
- ان التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية حفزت السرعة في انجاز عمليات (M&A) بعد ان أوجدت التكنولوجيا المرافقة إلى الانترنت الكثير من التحديات بالنسبة للخدمات المالية، فشكل ذلك دافعاً إلى المزيد من التحالفات والترتيبات التعاونية بين المؤسسات المالية، فعلى سبيل المثال أعلن المصرف البريطاني HSBC عن تحالف مع المصرف الاستثماري Merrill Lynch للبدء بصيرفة عالمية الكترونية وخدمة استثمارية في عام 2000، والصورة الأكثر وضوحاً للارتباط بين (M&A) وتوسيع الانترنت نجدها في التحالف بين شركة Telefónica الإسبانية وبين المصرف الأرجنتيني Banco Bilbaovizcaya وهو اكبر مصرف من حيث الرسمة في بورصة مدريد، وقد نجم عن ذلك التحالف الحصول على الأسهم المتبادلة ومزيد من التعاون بين فروعها.⁽¹⁾
- ان هذا النمو في تقديم الخدمات المصرفية جعل كثيراً من البنوك تستخدم عملياتها على شبكة الانترنت للتوسع في الأسواق الأجنبية، وهو ما دفع إلى ظهور التحالفات بين البنوك الكبرى وتكتلات الاتصال كما ورد في المثال السابق، وبالشكل الذي يوحي على ان المنافسة في سوق الالكترونيات ستكون قوية في المستقبل خصوصاً بعد تطور النقود الالكترونية

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 104

لسوق الانترنت العالمية وخلق إمكانات لنمو المؤسسات غير المصرفية والتي بإمكانها تقدم الائتمان للأفراد والقيام بتجميع الادخارات.(2)

ان خلاصة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات جعل من انتقال الأموال محليا أو دولياً يتم الكترونياً، مما أثار العديد من الاندماجات حتى بين البنوك الكبيرة إلى الحد الذي يدفعنا إلى مشاهدته اللحظة التي ستجري فيها العمليات المصرفية والمالية بواسطة الفضاء الاعتباري وبدون وجود مادي للمؤسسة المصرفية أو المالية وهو ما يعني تماماً انتفاء البعد الجغرافي للسوق بمفهومه التقليدي.

ثانياً: إنشاء الفروع المصرفية الأجنبية:

لقد قادت التطورات التكنولوجية إلى الزيادة في تجارة الخدمات المصرفية، من خلال زيادة عدد الخدمات المقدمة وتحسين نوعيتها وتخفيض التكاليف، وهذا ما ساعد على تدويل الخدمات المصرفية عن طريق إقامة الفروع الأجنبية.

ان النمو السريع للصيرفة الدولية وانتشار الفروع الأجنبية في كل مكان من الدول المتقدمة، مثل المصدر الكبير للمنافسة مع المصارف الكبيرة الموجودة على أراضي دولها، إلى درجة أن في بعض الدول كان يعزى للمصارف الأجنبية نسبة مئوية عالية من الموجودات الكلية في جميع المؤسسات المصرفية.

ان مسألة إقامة الفروع المصرفية ليست جديدة في الدول المتقدمة ولم تعد المرة الأولى التي تقوم بها المصارف الكبيرة في فتح الفروع والشبكات الدولية، ولكن ما يميزها في الوقت الحاضر الاتساع والشمولية، في وانسحب الكثير منها خلال الأزمة العالمية في الثلاثينيات وخلال الحرب العالمية الثانية، أما الموجه الحالية فإنها كانت اصغر مدى في الماضي، فقد تدفقت المصارف الأجنبية إلى عدة دول أوربية خلال العشرينيات مرت في ثلاث مراحل:(1)

✧ المرحلة الأولى: بدأت في أواخر عقد الستينيات وبشكل بطيء ثم أصبحت من ابرز المظاهر في السبعينيات بعد ان تخطت بشكل سريع التدويل للشركات في قطاع الخدمات، فعلى سبيل المثال رافقت شركات الإعلان الأميركية زبائنها الصناعيين إلى أوربا وتوسعت المصارف ونوعت شبكاتها الأجنبية بسرعة وإذا أخذنا المصارف الخمسين الكبيرة فأنها زادت من فروعها الخارجية خلال المدة (1976-71) بنسبة 60% ليصل مجموعها إلى (300) فرع في عام 1976، أما المصارف الكبرى في فرنسا

(2) زياد سليم رمضان ، محمود أحمددة جودة ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الثانية ، 2003 ، ص 15 .

(1) كوثر الأبجي، "استراتيجية التطوير في القطاع المصرفي العربي في مواجهة تحديات العولمة"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فلادلفيا، مصر، أيام 14-16 مارس 2005، ص 15.

واليابان والمملكة المتحدة فقد تضاعفت فروعها الخارجية مرتين أو ثلاث مرات خلال خمس سنوات.

✧ المرحلة الثانية: تتداخل مع المرحلة الأولى وارتبطت مع النمو السريع للأسواق المالية في لندن ونيويورك ثم طوكيو وأعطت عملية تدوير الدولارات النفطية حافزاً قوياً لفتح الفروع وإقامة الشبكات المصرفية.

✧ المرحلة الثالثة: جاءت في منتصف عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات بعد ان أدركت دول العالم أهمية النفوذ أو الوجود المادي في الدول الأجنبية شرطاً مسبقاً للمحافظة على الحصة في السوق.

وخلال هذه المراحل نضجت المصارف متعددة الجنسية واحد من أهم إفرات العولمة الاقتصادية بعد التوسع الكبير بإقامة الفروع وغدت العمليات المصرفية تجري على نطاق عالمي لا يرتبط بالحدود الجغرافية، وفي هذا المجال جاءت عمليات الاندماج ابتداء من خلال شراء البنوك بالخارج وذلك في نهاية الثمانينيات وهو ما مثل استكمالاً لتدويل النشاط المصرفي سواء تعلق الأمر بأسواق الدول الصناعية أو الأسواق الناشئة وكانت العمليات تعكس السعي للسيطرة على شبكة من الفروع التي تتيح للبنك الأجنبي التوسع في عمليات صيرفة التجزئة (Retail)، وهو تعبير عن انخفاض الربحية للمصارف في السوق المحلية، وهذا دفعها إلى إعطاء اهتمام كبير للأسواق الخارجية الممثلة بالفروع

إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى ساعدت على إقامة الفروع، منها: (1)

- 1- ان معظم الدول المضيفة بدأت تسمح بسهولة دخول المصارف الأجنبية.
- 2- وجود السياسات النقدية السليمة وإلغاء العراقيل ووجود المراكز المالية القوية والإمكانات الاقتصادية الأخرى مثل إلغاء تحديد السقوف للتقديم الائتمانات المصرفية وفي الوقت نفسه ألغت أو خففت الضرائب على الفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين.
- 3- تقوم القوانين والاتفاقيات لاتحاد المنتجين بدور معرفاً لإقامة الفروع المصرفية، فعليه تحاول المصارف الهروب من الدول التي تتبع تلك الأساليب، ومن ثم أصبحت أهداف جذابة لعمليات الاندماج.
- 4- اكتمال الوحدة الأوروبية في عام 1993 جعل من إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية أسهل ومن ثم خلق حافزاً للمصارف في دول أخرى نحو الاندماج أو التملك.
- 5- تزايد الأسواق الاستهلاكية والصناعية خصوصاً في دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وترافق ذلك مع السياسات الإصلاحية والانفتاح الجديد التي تبنتها الدول المتحولة (الاشتراكية سابقاً).

(1) المرجع نفسه، ص 30.

6- صحيح ان نسبة كبيرة من معاملات الصيرفة تنفذ إلكترونياً ولكن هذا لا يعني ان جميع العملاء يحبذون استخدام آليات التسليم الإلكترونية، بل قد يستمرون بالاعتماد على الفروع التقليدية Branch Visits at Bank وتأكيداً على ذلك جرى مسح عام 1998، وتبين ان 67% من المستفيدين غير راغبين من ان تكون الخدمات المالية متاحة فقط عبر الانترنت وارتفعت النسبة إلى 70 % في عام 1999.

المطلب الثالث: الأدوات المصرفية الحديثة

يتفق الجميع على ان التكنولوجيا تشكل العامل الأساسي في النمو إلى القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، بعد ان انعكس على عمل المصارف وتطور ملامحها عن طريق التطبيقات التكنولوجية المتعددة في النشاط المصرفي والتي أخذت اتجاهات متزايدة في السنوات الأخيرة. وستناول الأدوات المصرفية الجديدة لكونها من الاسباب التي دفعت المصارف الصغيرة الحجم إلى تبني خيارات الاندماج، فمثلاً زيادة مستخدمي الانترنت إلى نحو (200) مليون شخص في عام 2000 مع زيادة سنوية تصل إلى 40% للحصول على المعلومات او إرسال البريد الإلكتروني او التداول بالأسهم والسندات، أمام هذه النوعية من الخدمات المصرفية لا سبيل للمصارف الأقل حجماً سوى الاندماج مع غيرها او البقاء في ضمن حدودها.⁽¹⁾

أولاً: الأدوات المصرفية التقليدية.

وتقسم على نوعين حسب تطورها وإدخالها إلى الخدمة المصرفية كالآتي:⁽²⁾

1- خدمة الفاكسلي:

هي أجهزة تقوم بنقل صورة المستند او الوثائق عبر خط هاتفي عادي عند الحاجة والآلية تكون عن طريق استدعاء الرقم المطلوب، ومن ثم توضع الوثائق في المكان المخصص ويتم النقل بمجرد الضغط على زر الإرسال.

2- نظام التلكس المباشر:

يتم عن طريق ربط جميع الفروع بحيث يتوافر خط مفتوح لإرسال التلكس من دون حدود خلال 24 ساعة في اليوم، وهذه الشبكة سهلت عمل المصارف في الاتصال مع الفروع وبالعكس.

3- أنظمة التوثيق:

وتشمل الميكروفيلم والذي هو عبارة عن أفلام صغيرة يصور الكم الهائل من المستندات عليها بالشكل الذي تجعل المصرف يستغني عن تلك المستندات وتوفير الأماكن،

(1) ابراهيم شحاته، "تحديات العولمة التي تواجه المصارف العربية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر 2001، ص13.

(2) غزلان محمد عزت إبراهيم، "اقتصاديات النقود و المصارف"، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000، ص ص 15-

إذ أن نسبة الوفر في أماكن الحفظ تصل إلى 98% من المساحة، بالإضافة إلى الزيادة في الأمان وسهولة في النشر والتداول وسرعة في استرجاع المعلومات كل ذلك يمثل ميزه اقتصادية كبيرة.

4- الصراف الآلي: (Automated Teller Machine (ATM)

يعتمد هذا الجهاز على أنظمة معلومات متقدمة، ويستخدم النقود الالكترونية ويؤدي اليوم معظم الأعمال التي يقوم بها الموظف في أي فرع بقدره كبيرة على صعيد توفير مجموعة واسعة من الخدمات بعيداً عن طريقة السحب ونقل الأموال من فوق الكاونتر أو الاستفسار عن حسابات التوفير وبطاقات الاعتماد بالإضافة إلى انها تعمل على مدار 24 ساعة، وتشير التقديرات المتاحة إلى ان كلفة تنفيذ عملية مصرفية بواسطة جهاز ATMs تشكل فقط 10% من كلفة تنفيذ نفس العملية المصرفية عبر الموظف، وهناك نوعان من ATMs الأول يسمى On-line ويرتبط بجهاز الحاسب الالكتروني في المصرف ويتيح لمستخدميه السحب الفوري والإيداع وطلب دفتر الشيكات كل ذلك يجري على أساس فوري ووقت حقيقي On-line -red time والثاني يسمى Off-line ولا يرتبط بجهاز الحاسب الالكتروني في المصرف ولا يتيح إلى السحب الفوري العادي. وتشير إحدى الدراسات إلى تنامي استخدام ATMs في العالم بنسبة 30% في كل سنة.(1)

ثانياً: الأدوات المصرفية الحديثة:

وهي تقترن في الابتكارات في مجال الصناعات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات المالية المتنوعة إلى العملاء ومن هذه الأدوات ما يلي:(2)

1- الحاسب الالكتروني:

ويتكون من مجموعة من الأجهزة والأدوات الالكترونية التي تتعامل مع الكميات الهائلة من البيانات (Data) تم تناولها بالمعالجة Processing وفقاً لآليات العمل للحصول على النتائج والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

2- التحويل الالكتروني للأموال:

هي مجموعة من وسائل الاتصال يتم نقل الأموال من خلالها من حساب إلى آخر دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية، ويتدرج من ضمنها ما يأتي:(3)

أ- الصيرفة الشخصية: (Personal Computator (PC)

(1) المرجع نفسه، ص 22 .

(2) عامر عبد الرحمان الشيخ، "الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد 19 ،الأردن، 2002، ص 32 .

(3) نادر ألفرد قاحوش، "العمل المصرفي عبر الانترنت"،الدار العربية للعلوم، ط3، عمان، 2006، ص 12 .

ويتكون من الأجهزة والأدوات الالكترونية التي تتعامل مع كميات هائلة من البيانات وتقوم بمعالجتها وفقاً لآليات العمل والتعليمات والقوانين للحصول على النتائج والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب إلى جانب الفائدة في تقليل التكاليف وزيادة السرعة والمرونة في انجاز الصفقات التجارية.

ب- ماكنات نقاط البيع (POS) :

وتتمثل آليات لتوفير الخدمة الذاتية Self-Serviceterminal مما يتيح للعملاء النفاذ إلى حساباتهم الجارية من المحال التجارية، مستخدمين بطاقات الخصم لديهم المحلية أو العالمية أو بطاقات الائتمان المدعومة بحساباتهم لدى المصرف.

ج- ماكنات تحويل الأموال في مكان الإقامة: ويطلق عليها ماكنات أو أجهزة الصيرفة المنزلية، حيث يتيح الهاتف الثابت أو الهاتف النقال للعملاء إمكانية الحصول على العديد من الخدمات المصرفية والمالية ولاسيما معلومات عن حساباتهم وأرصدتهم بعد وضع تعليمات محددة تقوم في تنفيذها لاحقاً.

3- البطاقة البلاستيكية:

تعرف بأنها بطاقة تصدر من إحدى مؤسسات الائتمان أو إحدى الجهات المرخص لها قانوناً ويسمح لحاملها بسحب أو تحويلها نقود من حسابه. والبطاقات البلاستيكية يعود ظهورها إلى عام 1914 عندما أصدرت شركات البترول الأمريكية بطاقات معينة لعمالها لشراء ما يحتاجونه من منافذ التوزيع التابعة لها وتستطيع تلك البطاقات انجاز عدة وظائف، وتحمل كل منها مزايا خاصة سواء للعميل أو البنك المصدر، ومن هذه البطاقات على سبيل المثال لا الحصر:

أ- بطاقة الائتمان:

ويطلق عليها مسميات عديدة منها، بطاقة الاعتماد أو بطاقة الدفع البلاستيكية ولكن التسمية الأكثر شيوعاً هي بطاقة الائتمان، والتي يمنح بموجبها المصرف إلى حاملها انتمناً مصرفياً قصير الأجل والذي هو عبارة عن قرض يستطيع حامل البطاقة استعماله في شراء احتياجاته ثم التسديد لاحقاً.

ب- بطاقة الدفع:

ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي انتمنان لذلك تسمى بالبطاقة المدينة، إذ بدلاً من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقاً، فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى البائع أو مقدم الخدمة، وفي المقابل يوجد لدى البائع جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة، وبعض من البنوك يحدد السحب بهذه البطاقة بحدود نهاية حساب أو رصيد العميل لديها تجنباً لأي مخاطر.

ج- البطاقة الائتمانية المضمونة:

وهذه البطاقة تصدر خصيصاً لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقات ضمان الشيكات، فيما يضمن البنك مصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يحررها حامل البطاقة، ويعود السبب في إصدار مثل هذه البطاقات إلى رفض القائمين على التجارة في التعامل بالشيكات خوفاً من عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات، عليه تتيح هذه البطاقة للأفراد غير المؤهلين للحصول على البطاقة الائتمانية التقليدية بسبب افتقارهم إلى سجل ائتماني معروف أو بسبب من المشكلات المالية السابقة.

المبحث الثاني : أساسيات حول الاندماج المصرفي

يعتبر الاندماج المصرفي هو احد النواتج الأساسية للعولمة ، ومن ثم فهو احد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة ، وكذلك نلاحظ تزايد تأثيره بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو عولمة المصارف الناتجة من العولمة الاقتصادية، بهدف الوصول الى كيانات عملاقة قادرة على المنافسة.

المطلب الأول : تعريف الاندماج المصرفي و خصائصه و دوافعه

أولاً: تعريف الاندماج المصرفي و خصائصه

1- مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعريفات في مجال اقتصاديات المصارف فيما يتعلق بالاندماج المصرفي وقد اختلفت بعض التعريفات والمفاهيم التي وردت في أكثر من مرجع وقد وجدنا أن هناك ثلاثة مصطلحات وردت بهذا الشأن في تعريف الاندماج المصرفي وهي الاندماج ، والدمج ، والاستحواذ وهي كما يلي :

أ. الاندماج المصرفي :

هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانها إرادياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.(1)

ب. الدمج المصرفي :

هو العملية التي تتم من خلال تدخل حكومي أو تنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية وذلك في حالة تعثر مصرف والخوف من انهياره ، فتأمر تلك السلطات بإدماجه في مصرف آخر إذا كان القانون يسمح لها بذلك.(2)

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، " العولمة واقتصاديات البنوك " ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

(2) محمود أحمد التوني، "الاندماج المصرفي"، دار النشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص 10.

وفى حالة ما اذا كان القانون لا يعطى السلطات الإشرافية حق إلزام المصارف بالاندماج بقرار إداري، فإنها قد تنجح في تحقيقه عن طريق التهديد بإغلاق المصرف المتعثر، مما يدفعه لقبول عرض قائم بشرائه أو الدخول في مفاوضات لاندماجه مع مصرف آخر.(3)

ج.الإستحواذ أو التملك المصرفي :

فهو عملية اندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر والمصرف الصغير يذوب في المصرف الكبير ويحمل اسمه في الغالب ولذلك فإن الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفي الإرادي والاتفاقي بين مصرفين لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة. ومن هنا نرى أن الاندماج والتملك قريبان في المعنى حيث إنهما يحدثان بصورة طبيعية إى عند توصل المؤسسات المصرفية إلى اتفاق ودى وأرادي على عملية الاندماج أو التملك.(1)

وعلى العموم ، هو عملية مالية تؤدي إلى أندماج كافة أصول وخصوم مصرفين أو أكثر لكي ينتج عنها كيان مصرفي جديد اكبر حجماً وله القدرة على المنافسة والبقاء.

ومن هذا المنطلق فإن الاندماج المصرفي يعني أنه عملية انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل كما يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد تتمثل فيمايلي:(2)

البعد الأول:المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني:خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيها لقدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع.

البعد الثالث:إحل الكيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى الكفاءة ، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر إشراقا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.

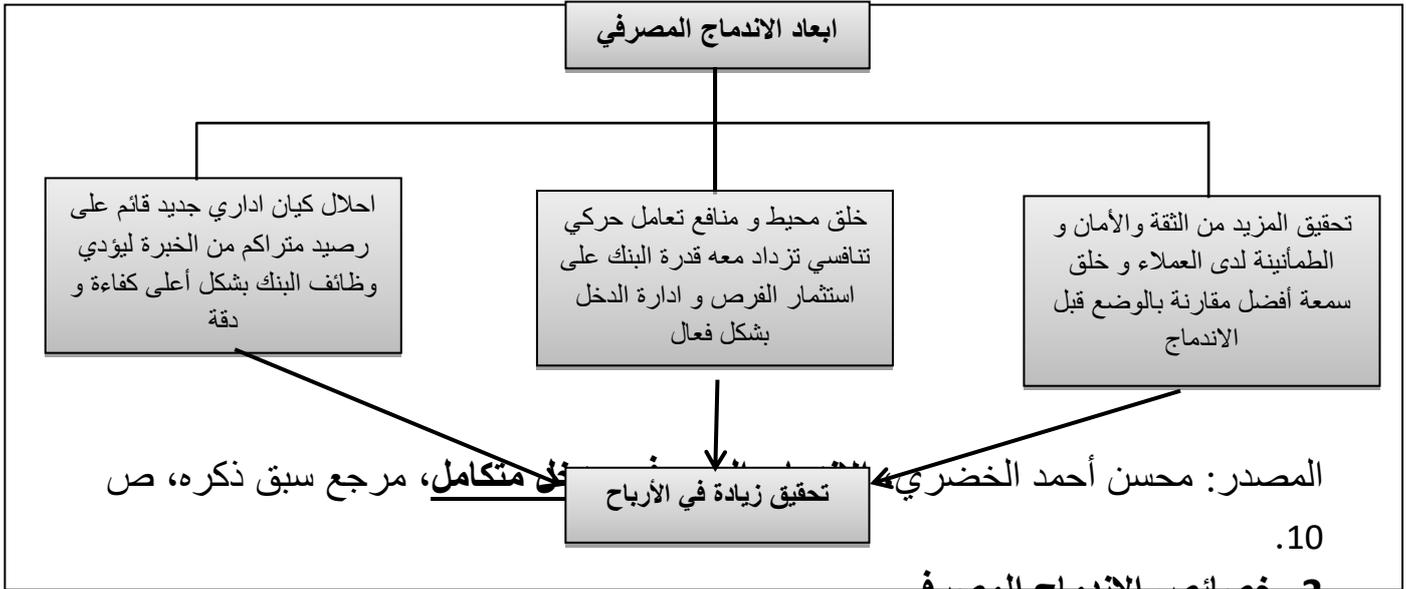
و الشكل الاتي يمثل أبعاد الاندماج المصرفي:

(3) محسن أحمد الخضيرى، "الاندماج المصرفي مدخل متكامل"، مرجع سبق ذكره،ص50.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره ، ص296.

(2) بوزعرور عمار، درا مسعود، "الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية" - حالة الجزائر واقعوتحديات، ملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و تحولات الاقتصادية -واقع و تحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة،ص 2 .

الشكل رقم (1-2): أبعاد الاندماج المصرفي



2- خصائص الاندماج المصرفي

إن اتجاه البنوك نحو عملية الاندماج البنكي ليس قرارا عشوائيا وإنما هو مبني على أسس متينة ودراسات عميقة حيث إن هذا الأسلوب غني بخصائص ومميزات تجعل من يطلع عليها يرغب في تطبيق هذه العملية ولعل من أهمها: (1)

- أنه يحقق اقتصاديات الحجم الكبير بالنسبة للبنوك المندمجة وهو أمر يحقق تخفيضا كبيرا وملموسا في النفقات نظرا لزيادة الإنتاج وانخفاض حدة التكلفة.
- إتاحة الفرصة أمام المشروعات المندمجة لتحقيق أرباح أفضل.
- الاندماج يؤدي إلى خفض الأسعار و تطوير للخدمات و زيادة للأنشطة.
- إتاحة الفرصة لتكوين أو توفير رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار في السوق.
- فتح الباب أمام المنافسة المشروعة.
- زيادة ثقة العملاء في البنك، حيث يؤدي إلى إحداث وفورات عالية للكيان الجديد، وخفض لتكلفة الخدمة المصرفية.
- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة و فرص المنافسة.
- يحاول الاندماج البنكي توحيد سلوك البنوك.
- الاندماج البنكي يحدث بطريقة إرادية وكذلك بطريقة غير إرادية.
- الاندماج لا يقتصر على البنوك المحلية فقط بل يتعدى إلى العالمية منها.
- الاندماج يؤدي إلى زوال الشخصية المعنوية للبنك المدمج .

(1) محمد ابراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-103.

ثانياً-دوافع الاندماج المصرفي

تتنوع الدوافع التي تقف وراء عمليات الاندماج و التملك تبعاً للأهداف المراد انجازها من قبل القائمين على هذه العمليات ,وتتصدر مزايا الحجم الكبير للكيان الجديد تلك الدوافع أو الأسبابعليه فان ابرز الدوافع الرئيسية وكالاتي:

1- اقتصاديات الحجم الكبير:

ان الاندماج يؤدي عادة إلى تجميع الموارد والإمكانات في مؤسستين بحيث تكون العوائد الكلية الناجمة من الجمع تتجاوز العوائد الكلية للمشاركين قبل الاندماج وان وصف النتائج يكون كتأثير $(5=2+2)$ وتعني هذه المعادلة ان دمج المؤسستين سيكون أكثر ربحية من مجموع أرباح كل منهما على حده بفعل التناغم .

وتأسيساً على ذلك أصبح التركيز حالياً ينصب على إمكانية استخدام الاندماج كإحدى الوسائل الأساسية لخلق تكتلات مصرفية قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل، وبالشكل الذي أخذ ينظر إلى عمليات الاندماج المصرفي من زاوية اعتبارها أداة او وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الكبيرة التي تتجاوز بكثير مجرد خلق وتطوير كيان مصرفي جديد وأقوى ثم إلى تفعيل هذا الإطار من خلال اكتسابه قوة دفع ذاتية توفر له مقومات النمو الفاعلية والكفاءة، وكألية لتوليد الفرص الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي للسوق المصرفية.(1)

ويمكن ان نلخص المزايا التي تحصل عليها البنوك الكبيرة كالاتي:(2)

أ. ان من مزايا البنوك الكبيرة القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عال بسبب زيادة قدرة البنوك المندمجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية، فضلاً عن ان البنك الكبير أكثر قدره على إتباع نظم متكاملة من المراقبة والمراجعة الداخلية والقيام بحملات إعلانية واسعة النطاق بتكاليف قليلة.

ب. المنافسة عالمياً، ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بإمكان البنوك الصغيرة الحصول عليها علاوة على ان الاندماج يمكن ان يسهم في رفع رؤوس الأموال للبنوك بموجب اتفاقية بازل وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الحاضر وهي بذلك عرضه للخسارة، عندها يجب ألا تسحب البنوك من أموال المودعين وإنما يجب ان يتحملها رأس المال.

ج. وجود صعوبات تواجه المصارف الصغيرة مما يدفعها الأمر نحو عمليات الاندماج المصرفي بطريقتين إما مع مصرف متماثل في القدرات والإمكانات، أو أن يختار

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(2) محسن أحمد الخضيري، "الاندماج المصرفي"، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

الاندماج مع مصرف أكبر حجماً، إذ أن الحجم الصغير للمصرف يواجه الصعوبات الآتية:⁽¹⁾

- ضعف المصارف الصغيرة في تقديم خدمات متكاملة وشاملة كذلك يحد من طاقتها في الدخول إلى الميادين الكبيرة من العمل المصرفي.
 - كون صغر حجمها يحد من قدرتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة وبالتالي عدم تحمل الهزات المصرفية.
 - جعل قدرتها التنافسية صعبة في أسواق تشتد فيها هذه المنافسة، عليه ان عمليات التكتل والاندماج تصبح ضرورة موضوعية.
 - د. حماية أموال المودعين: تدفع ظروف معينة السلطات النقدية التشجيع او التدخل في عمليات الاندماج بهدف حماية أموال المودعين، ولا يعني ذلك بالضرورة تشجيع الاحتكار وإلغاء المنافسة وإنما تأخذ تلك السلطات من عمليات الاندماج أحد الحلول لمواجهة حالة التمصرف الزائد ومن ثم التخفيض في عدد البنوك وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة .
 - هـ. كون المنافسة في العمل المصرفي في الدول المتقدمة دفعت الكثير من البنوك إلى البحث عن وسائل لتقليل التكاليف من خلال التوسع في الحجم للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.
 - و. كون المصارف الضخمة توحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم ومن ثم تعزيز قدرات البنك على تسويق الخدمات المصرفية الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، كذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مختصره على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين.
- 2- زيادة عوائد حملة الأسهم والعملاء:**

يبقى الهدف العام للاندماج في تعظيم ثروة أصحاب البنك (أو الشركة) بزيادة أسعار الأسهم التي يمتلكوها، وتتم العملية عندما يعتقد القائمون بالاندماج على ان الأسهم المعروضة في الأسواق المالية والبورصات للشركة الهدف Target Company مسعره بأقل من قيمتها عندئذ بإمكانهم القيام بالاندماج او التملك، وهناك وسيلتين للتحقيق ذلك⁽²⁾:

الوسيلة الأولى: الاندماج من خلال تبادل النقود، وهنا تقوم الشركة الدامجة بدفع مبلغ نقدي ثمناً للأسهم، وأن منفعة مساهمي الشركة المدمجة تكون في العلاوة التي تقوم الشركة الأخيرة بدفعها زيادة عن أسعار الأسهم السائدة في السوق وذلك مقابل منافع مستقبلية من المتوقع الحصول عليها لاحقاً بسبب الاندماج.

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي مرجع سبق ذكره، ص 112.

الوسيلة الثانية: إذا كانت عملية الاندماج تتم بتبادل الأسهم، فهنا إذا دفعت علاوة ستكون قليلة جداً، لأن المساهمين في الشركة المدمجة ستصبح منفعتهم كمنفعة مساهمي المؤسسة الدامجة.

إلى جانب ذلك هناك دافع جذب العملاء، فعندما أخذت أكبر عشر عمليات من الاندماج التي تحققت في التسعينيات فإن القسم الكبير منها كان من أجل جذب العملاء، على سبيل المثال اشترت شركة (SBS) شركة Ameritech للاتصالات أساساً للوصول إلى مجموعة جديدة من العملاء الذين تباع إليهم خدمات الاتصال.(1)

ان الأسواق التي تباع فيها الأسهم تمثل العوامل الأساسية في الأنشطة المحفزة إلى عمليات الاندماج وتتصدر تلك الأسواق بورصة نيويورك وبورصة طوكيو معيره في مؤشرات سوق الأسهم (نازداك) فبموجب القواعد المقترحة والموافق عليها من قبل لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية والمتبناة من قبل السوقين في عام 2003 فإن كل منهما يشترط استثناءات عند حالات الاندماج ويمكن ان نتناولها بإيجاز كالآتي:(2)

✓ ان موافقة حملة الأسهم ليست مطلوبة أو غير ضرورية لتحويل أو استبدال أو إجراء تعديلات على الخيارات السائدة أو عوائد مكافأة الأسهم الأخرى لكي يتم عكس المعاملات.

✓ ان الأسهم المتاحة بموجب خطط معينة والمتحققة عن طريق عمليات الاندماج قد تستخدم لمنح معينة لما بعد الاندماج بدون موافقة أخرى من حملة الأسهم.

3- الدوافع الاقتصادية:

ان دافع الربح هو الحافز الذي يسير المجتمعات الرأسمالية ولا يخرج العمل المصرفي بمجمله عن هذه القاعدة(*)، وهذا ما يدفع المصارف الى الاندماج. ان حصيللة الأرباح للمصارف المدمجة ناجمة من تحقيق وفورات الحجم والتي كثيراً ما يتم تبرير عمليات الاندماج من خلالها، وكذلك الحجم الأمثل للمصارف، اذ أن الاندماج يؤدي غالباً إلى تمكين الوحدة الناتجة عن الاندماج من تخفيض تكاليفها عن طريق إغلاق بعض الفروع المتشابهة.

ان وفورات الحجم تحتاج إلى التمييز بين أنواع التكاليف إذ كما هو معروف لا توجد تكاليف ثابتة إلى الأبد، فهي تظهر على المدى القصير أو المتوسط، فهناك عوامل غير قابلة للانقسام فإذا لم تستخدم هذه العوامل وفقاً لطاقتها المثلى، فإن متوسط الكلفة لكل وحده منتج

(1) رفعت صدقي النمر، "المصارف و الاقتصاد"، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2000، ص 118.

(2) جليل الهندي، "العمليات المصرفية والسوق المالية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 123.

(*) أدى انخفاض ميزانيات الدفاع في أوائل التسعينيات إلى اندماج الشركات المنتجة للسلاح من أجل السيطرة على التكاليف الثابتة وزيادة هامش الربح من وزارات الدفاع ونفس الحال ينطبق على الشركات العاملة في حقل النفط والغاز.

سوف يرتفع وتظهر الوفورات في الحجم. وبالإمكان تجزئة وفورات الحجم بعدة طرق فيمكن أن تأتي وفورات الحجم عن طريق: (1)

✓ الوفورات الإدارية الناتجة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم.
✓ الوفورات الخارجية الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع المصارف والمراسلين الأخرى.

أما النوع الآخر من الوفورات فهي وفورات النطاق والتي تتمخض عن عمليات الاندماج عن طريق الاستفادة من تكامل الإمكانيات والمزايا التنافسية، مما يتيح دخول المؤسسات الاقتصادية و المالية في أنشطة واسعة ومتكاملة الأمر الذي يترتب عليه تنامي الحصة السوقية للمؤسسة والذي يؤدي بدوره إلى التنوع في الأنشطة الخدمية ومصادر الدخل والموارد والتقليل من احتمالات المخاطرة، أن وفورات النطاق هي مهمة بالنسبة إلى المصارف الكبيرة والتي لها مدى واسع من الخدمات حيث تمكنها من ان تقدم خدمة بكفاءة كبيرة وبالتكاليف القليلة من أي جهاز آخر متخصص في تقديم تلك الخدمة. إن وفورات النطاق قد تكون الأكثر أهمية نسبية فهي تمنح خيارات أفضل لتتويع المخاطرة وتخفيض تكاليف التمويل خصوصاً بالنسبة إلى المصارف الشاملة.

4- الدوافع التنظيمية: عند قيام السلطة النقدية (المصرف المركزي) بتنظيم الجهاز المصرفي لمواكبة المصارف العالمية فإنها تلجأ إلى القيام بالاندماج المصرفي وذلك من اجل المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي لأنه عصب النشاط الاقتصادي للدولة. (1)

5- دافع النمو والتنوع:

تعتبر عمليات الاندماج أو التوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو والتوسيع خاصة في حالة تقييد عملية فتح الفروع الجديدة بواسطة السلطات النقدية، اذ غالباً ما يكون للبنك القديم المدموج عملاؤه وحصته في السوق، في حين ان فتح فروع جديدة يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد. وتشير إحدى الدراسات المصرفية إلى ان خمسة عشر مصرفاً من اكبر عشرين مصرف في أمريكا هي ناتجة عن عمليات الدمج، وهذا دليل على ان الاندماج هو الطريقة الأسرع في انجاز العمليات المصرفية الكبيرة والأفضل من طريقة النمو الطبيعي للمصرف. (2)

كما تحقق بعض الاندماجات قاعدة للنمو من خلال الحصول على أصول إستراتيجية مثل الأصول الثابتة، والاسم التجاري والخبرات المصرفية بالإضافة إلى توسيع قاعدة خطوط

(1) محمد ابراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 114.

(1) هشام البساط، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(2) محمود أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المنتجات المصرفية وانخفاض التكاليف، وتحقق بعض من ذلك عند اندماج North Carolina مع بنك L&K Sovereign وبما انهما في ولايتين مختلفتين فقد رغبا في الاندماج من اجل ان يتوسع نطاق تعاملهما إلى العديد من الولايات في أمريكا وكان الهدف يتجاوز التوفير في التكاليف كما سبقت الإشارة، بل لزيادة الرقعة الجغرافية التي يزاوّل العمل بها البنك الجديد.(3)

كما أن عمليات الاندماج تتجاوز مشكلة ضيق السوق. فهناك علاقة بين ضيق السوق وضرورات النمو والتوسع، فالتوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها من خلال عمليات الاندماج المصرفي يعد من أفضل الوسائل خصوصاً عندما تكون السوق المحلية ضيقة وتعاني من اشتداد المنافسة وانخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وانخفاض القدرة على الادخار وعدم وجود فرص الاستثمار وانعدام القدرة على تنويع الأنشطة.

6- الدوافع المالية والضريبية:

ان التطور الاقتصادي لا بد أن يرافقه تطور في مجال متطلبات حجم التمويل، لذا يكون من الضروري وجود المؤسسات المالية القادرة على تحقيق ذلك، واستناداً إلى هذه الصورة المبسطة تقف هذه الدوافع وراء العديد من حالات الاندماج، فالشركة الصغيرة تواجه صعوبة في الحصول على رأس المال عندما تحتاجه عند الضرورة، كذلك تفتقر إلى الاسم التجاري لمواجهة السوق، وحتى تستطيع تحقيق ذلك فإنها تندمج مع شركة أخرى لديها ودائع مالية فائضة وتستطيع حينها أن تطرح أسهمها على الجمهور، أو بالإمكان ان تستفيد المجموعة المتكونة من الحجم الكبير من خلال خلق الشهرة ومن ثم باستطاعتها الحصول على التسهيلات الائتمانية سواء من البنوك أو من طرح جديد للأوراق المالية، أو الحصول على شروط أفضل عند مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التي تتوافر لدى إحدى البنوك المندمجة في الكيان الجديد في المستقبل.(1)

اما الدوافع الضريبية المشجعة إلى حالات الاندماج تحصل عندما تكون هناك شركة معينة لا تستطيع دفع ضرائب متراكمة عليها، في هذه الحالة تكون هدف لشركة أخرى من خلال الاستحواذ عليها، وكان هذا السبب المتفق عليه في عملية الاندماج التي حصلت بين مجموعة المواد الكيماوية اكزو من هولندا، ونوبل من السويد في عام 1993 عندما أعطت الأولى إلى الثانية فرصة لإعادة تمويل ديونها الكثيرة بكلفة فائدة منخفضة كذلك التغيير في قانون الضريبة الألماني، لتسهيل بيع حصصها الكبيرة في الشركات الألمانية، و قد مثل ذلك حافزاً قويا للاندماجات في ألمانيا.(2)

(3) عدنان الهندي، "إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 216.

(1) هشام الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

7- الدوافع الإستراتيجية:

ان عمليات الاندماج اليوم أصبحت تجري بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة والناجحة وبنسبة تصل إلى 75% من تلك الأنشطة الاندماجية وهي تتضمن البنوك المزدهرة والسليمة، لكنها قررت ان تندمج، وأصبح هذا النهج إحدى الركائز الأساسية خلال عقد التسعينيات، لاستعادة القدرة التنافسية أو آلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وفيما يأتي الإشكال المتنوعة للطبيعة الإستراتيجية التي بدأت تأخذ بها عمليات الاندماج:

- زيادة القدرة التنافسية

- الاستجابة للتطورات الحاصلة في السوق العالمية، ويتم ذلك من خلال ما يأتي: (1)

أ- الانتشار الجغرافي: يستهدف الاندماج تقوية التواجد الجغرافي المتوافر أصلاً لدى الشركة المعينة او يتيح حصولها عليه إذا كان مفقوداً، وعلى أساس من ذلك قامت البنوك الأمريكية خلال النصف الثاني من التسعينيات بشراء حصص مسيطرة في رأس المال في عدد من البنوك في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية سواء في إطار عمليات الخصخصة أو نتيجة إعادة الهيكلة في أعقاب الأزمات المالية وهو ما حدث في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وهذا كان واضحاً في عام (2000) عندما انتشرت عمليات الاندماج عبر الحدود.

ب- الاندماج بصفته آلية للنفاذ إلى الأسواق: ان قوى السوق هي التي تخلق الحاجة للاندماج، لذلك أحياناً يمثل الاندماج وسيلة للنفاذ إلى الأسواق الجديدة لتحقيق وفورات الحجم المختلفة واكتساب القوة والهيبة المترافقة مع الحجم الكبير وينشأ ذلك بصيغ متنوعة، منها:

❖ الاندماجات الهجومية:

ويكون ذلك في محاولة لدمج شركة منافسة بهدف وقفها او منعها عن الاستمرار في المنافسة، وبهذه الطريقة يتم الحصول على قوى صافية على الصعيد المحلي تتيح للشركة الدامجة إمكانية تغيير العلاقات المختلفة غير المنافسة على الصعيد العالمي.

❖ الاندماجات الدفاعية:

ان المؤسسة الكبيرة تكون قادرة على الأداء الأفضل والتميز داخل الحدود وعبر الحدود، والمثال على الاندماجات من هذا النوع يتمثل في شراء شركة بوليغرام شركة ايلاند ريكوردز في عام 1989، وكذلك شراء شركة "مكا" شركة جيفن لابر في عام 1990. ان الموافقات التي تمت لشراء الشركات حصلت ليس فقط بسبب من الأسعار المعروضة وإنما بسبب من

(1) رشيد صالح عبد الفتاح، "البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص

إدراكها بان المجاميع الكبيرة ذات الانتشار الجغرافي على النطاق العالمي يمكن ان تمنح الأطراف المندمجة الفرص الكثيرة من البيع وتحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: مراحل و آليات الاندماج المصرفي

أولاً- مراحل الاندماج المصرفي

لما كان قرار الاندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة ، وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسمال تصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة ، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:(1)

المرحلة الأولى: وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج ، ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكله للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بلداسته دراسة وافية من حيث أوضاعه هو مكانه في السوق المصرفي ، ويتم في هذه المرحلة معالجة :

- معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها.
 - كافة مظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف.
 - كافة العقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المراد القيام بها.
 - توحيد كافة النظم، اللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة.
 - توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة.
 - توحيد نظام الحوافز، المكافآت، الأجور و التعويضات في البنوك المندمجة.
- وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل ب:
- الإستراتيجية الواحدة.
 - السياسات الواحدة.
 - التكتيكات الواحدة.

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل

(1) محسن أحمد الخضيرى، "الاندماج المصرفي" ، مرجع سبق ذكره، ص ص62، 63.

وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل. المرحلة الثالثة: يتم فيها تقدير و تحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق مايلي:

- الازدياد حجماً، سعناً و نطاقاً.
 - تحقيق وفرات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.
 - زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس.
 - خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليد انطباع ايجابي و صورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفي.
- وفي هذه المرحلة عادة مايتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من الاندماجات حيث تضغط عليه طموحات النمو، واعتبارات المنافسة القوية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج واقعا حقيقياً.

ثانياً: آليات صنع قرار الاندماج المصرفي

يعتمد صنع قرار الاندماج على آليتين أساسيتين هما:

1- تقييم البنوك المندمجة:

توجد العديد من الأساليب والأدوات الفنية التي يعتمد عليها كمرشد بشأن تقييم البنوك والتي تقود في النهاية إلى نتائج ايجابية، وهي تركز في الغالب على التقديرات لذلك فهي تعمل على تحديد الحدود الدنيا والقصى، في حين نجد أن عملية تحديد سعر البنك المندمج يتبع أسلوب التفاوض. ويمكن تصنيف الأساليب الفنية للتقييم إلى أربعة أساليب: (1)

1.1- التقييم المسند على العوائد:

- أ- القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية: وهنا تنشأ ثلاثة احتمالات:
- عدم النمو في التوزيعات المستقبلية: يتم احتساب القيمة كمايلي:

السعر الحالي للسهم = التوزيعات الحالية للسهم/معدل العائد المطلوب

- معدل النمو في التوزيعات ثابت يتم احتساب القيمة كمايلي:

السعر الحالي للسهم = التوزيعات في العام الأول / (معدل العائد المطلوب - معدل

(1) عبد الخفار حنفي، "إدارة المصارف، السياسة المصرفية تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص ص 43، 44.

ويشترط هنا أن يكون سعر الخصم أكبر من معدل النمو.
- معدل النمو في التوزيعات متغير (غير ثابت): يتم احتساب القيمة كمايلي:

$$\text{السعر الحالي للسهم} = \frac{\text{التوزيعات في العام الأول}}{(\text{معدل العائد المطلوب} - \text{معدل النمو})} + \frac{\text{التوزيعات في العام الثاني}}{(\text{معدل العائد المطلوب} - \text{معدل النمو})^2} + \dots + \frac{\text{التوزيعات في العام } N}{(\text{معدل العائد المطلوب} - \text{معدل النمو})^N}$$

- صعوبة تقدير الفوائد المستقبلية.
- صعوبة تحديد المعدل المناسب لسعر الخصم.
- صعوبة تحديد عدد السنوات المطلوبة والتي يستند عليها لاحتساب القيمة.
- إهماله المعدل العائد الأمثل والذي يعتبر مرآة تعكس إمكانية تطوير وتحسين إدارة الأصول وخاصة بعد الاندماج.
- ب- التقييم من خلال رسملة العوائد: يعتبر من أكثر الأساليب سهولة في القيمة و ذلك من خلال دراسته وفحص أرقام العائد للسنوات الخمس الماضية على الأقل واحتساب متوسط العائد ثم يتم ضرب متوسط العائد في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر للوصول إلى تحديد القيمة. ويواجه هذا الأسلوب بدوره بعض الصعوبات أهمها:
 - استناده في التقييم على الأرقام التاريخية لنشاط البنك.
 - لا يعكس إمكانيات التطور وتحسين الأداء وكفاءة إدارة الأصول خاصة بعد الاندماج.
- 2.1- التقييم المستند على الأصول:** من أهم أساليبه المتبعة لاحتساب القيمة هي:
 - من خلال احتساب القيمة الحالية للعوائد.
 - رسملة القيمة الحالية للعوائد بهدف استمرار إدارة البنك المندمج. ويلزم هذا الأسلوب:
 - استبعاد القيمة الدفترية أو تعديلها لاحتساب القيمة الواقعية للأصل.
 - التقييم المنفصل لكل أصل على حدة.
 - إعادة تعديل قيمة محفظة قروض البنك المندمج في حالة التزام البنك بسياسة متحفظة في تكوين مخصصات القروض.
 - ويواجه هذا الأسلوب بدوره بعض الصعوبات وأهمها:
 - إتباعه لفروض غير واقعية من خلال إتباع أسلوب الرسملة بهدف استمرار إدارة البنك المندمج.
 - إمكانية حدوث فجوة بين قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية وقيمتها السوقية.
 - عدم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التصفية وتضمن الميزانية أصول غير ملموسة والتي يصعب تسويقها.

3.1- التقييم المستند على العوائد و الأصول: من أهم الأساليب المتبعة الرسملة المزدوجة للأرباح وتحدد خطواته كالتالي:

- دراسة أداء البنك في الفترة الماضية (خمس سنوات على الأقل).
- احتساب متوسط العائد أو العائد الثابت خلال تلك الفترة.
- تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر.
- الأصول الملموسة في فئة مخاطر مثيلة.
- الأصول غير الملموسة.
- تقييم الأصول الملموسة.
- احتساب الأرباح المتولدة من الأصول الملموسة.
- طرح الأرباح المتولدة من الأصول الملموسة.
- رسملة العوائد المتولدة من الأصول غير الملموسة .
- الوصول إلى القيمة الكلية يتم من خلال جمع قيم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة.

وعلى الرغم من تعقد هذا الأسلوب في التقييم إلا أنه يعاني من نفس الصعوبات التي واجهت الأساليب السابقة، إضافة إلى صعوبة تحديد العائد المطلوب على كلا النوعين من الأصول الملموسة و غير الملموسة.

4.1- التقييم المستند على معايير وأساليب متنوعة: والهدف من وراء الحصول على العديد من التقديرات للسعر العادل للبنك محل الاندماج لاستخدامها في المفاوضات مع الطرف الآخر ومن أهم هذه المعايير: (1)

أ علاوة القيمة الدفترية: يكون أساس تسعير السهم هو القيمة الدفترية، وتحدد هذه القيمة بقسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة.

ب علاوة القيمة الدفترية المعدلة: والهدف من وراء هذا المعيار هو علاج المشاكل التي قد تظهر في المعيار أو الأسلوب السابق، وتحدد هذه القيمة الدفترية المعدلة من خلال الإضافة أو الطرح من القيمة الدفترية الواردة في الميزانية.

ج مضاعف سعر السهم للربحية: حيث يفضل العديد من الخبراء التركيز على المكاسب عوض تركيزهما على تقييم الميزانية وذلك عند تقديرهم لسعر السهم الذي يتم دفعه لمساهمي البنك المستهدف.

ويتضمن هذا المعيار حسب متوسط سعر الشراء إلى نسبة المضاعف وذلك لعمليات اندماج ناجحة للبنوك مماثلة وباستخدام متوسط نسبة المضاعف في عمليات الاندماج المماثلة وربحية السهم الواحد للبنك المستهدف يمكن الوصول إلى سعر السهم لعملية الاندماج الحالية.

(1) محمود احمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

د التسعير وفقاً لسعر السهم السائد: وتقوم على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف بسعر الشراء السائد في السوق، ويكون هذا التقدير دقيقاً لأنه يفترض أن سعر السهم الجاري يعكس بدقة القيمة السوقية.

ه العائد على الاستثمار: ينظر إلى هذا المعيار لعملية شراء أسهم البنك على أنها عملية استثمار، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة أكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين فإن معنى ذلك أن صافي القيمة الحالية لعملية شراء أسهم البنك المستهدف سوف تكون إيجابية ويحقق الاستثمار فيه الحد الأدنى من العائد المطلوب.

2- تحديد سعر وقيمة البنك المندمج:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الحرجة في عملية التفاوض ويتم اختيارها وفقاً لمعايير عديدة منها: (2)

- أوضاع السيولة النقدية.

- فارق الحجم النسبي بين البنك الدامج والبنك المندمج.

- آفاق نمو ربحية سهم البنك الدامج بعد عملية الاندماج.

- المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

وهناك عدة طرق للسداد:

أ- العروض النقدية: وهي سداد قيمة البنك للمساهمين نقداً، وتعود هذه الطريقة بمزايا على البائعين وذلك لوضوح القيم التي سيتم الحصول عليها في حين يواجهون ضرائب الأرباح الرأسمالية التي قد تنشأ إذا كان سعر البيع أعلى من سعر الشراء، أما المزايا التي تعود على المشترين (البنوك) تتمثل في سرعة إتمام عملية الاندماج حيث قد يواجهون نقص السيولة، خاصة عند ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للسيولة الموجهة لقبول العروض.

ب- مبادلة سهم بسهم: تتبع أسلوب مبادلة أسهم في البنك الدامج بأسهم أخرى في البنك المندمج ويعود هذا الأسلوب على المساهمين المبدلين للأسهم (البائعين) بالمشاركة في أرباح البنك الدامج بعد الاندماج وتأجيل المحاسبة على ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأسهم المستبدلة، كما قد تؤثر سلباً على البنك الدامج من خلال زيادة العرض من عدد أسهمه نتيجة مبادلة مما يؤدي إلى تذبذب التوقعات والمضاربات على سعر السوق للسهم.

ج- السندات القابلة للتحويل: إن الحقوق والشروط الواردة في السندات القابلة للتحويل هي نفسها الواردة في السندات العادية لكن حامل السند القابل للتحويل يتمتع بميزة جديدة وهي أنه يعتبر كمساهم وكحامل لسند دين في نفس الوقت.

(2) المرجع نفسه ، ص ص 130-134.

د- السندات المصحوبة بحقوق الاكتتاب: تعطي هذه السندات الحق لحاملها حق الاكتتاب خلال فترة زمنية محددة وبسعر محدد مسبق و يستمر السند القائم حتى تاريخ استحقاقه.

المطلب الثالث: شروط وضوابط الاندماج المصرفي :

عند اتخاذ قرار الاندماج بين المصارف يتطلب هذا القرار مجموعة من الشروط والضوابط لكي يكون هذا الاندماج ناجحاً وأكثر فعالية وقوة ولكي يتجنب الآثار السلبية التي تؤدي لعدم إنجاحه . يجب التعامل معه باعتباره مهمة إستراتيجية طويلة المدى لتأثيرها الرئيسي والواضح على مستقبل المصرف والسوق المصرفي المحلي والدولي على حد سواء. وسنعرض شروط وضوابط الاندماج المصرفي كما يلي :

أولاً- شروط الاندماج المصرفي : تكمن أهم شروط الاندماج المصرفي فيما يلي:(1)

1. أن يكون هناك رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج ولا توجد بداخلهم الشكوك والمخاوف من عدم نجاح عملية الاندماج ، وان يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز للقيام به وعدم وجود معارضة أو مقاومة له ويكون ذلك مع توفر إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بإنجاح عملية الاندماج بين مصرفين أو عدة مصارف .

2. أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ومعالجة أوجه الاختلافات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج .

3. تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج ، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة وكيفية التعامل مع الأصول و الالتزامات الأخرى .

4. وضع تصور واقعي عملي لمراحل عمليات الاندماج وان يتضمن البرنامج الزمني المناسب له وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج 5. أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل معها ، وذلك بالشكل الذي يكون له التأثير المضمون والأثر الجماهيري الجاذب .

6. توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج .

7. أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم إغفال أي ماكان من شأنه أن يؤدي إلى متاعب للمصارف المندمجة حالياً أو مستقبلاً .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ،"البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها" ،مرجع سبق ذكره ،صص 18،19.

8. التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

ثانيا- ضوابط الاندماج المصرفي : أن كل تلك الشروط التي تم سردها تحتاج إلى ضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي ومن أهمها : (2)

1. ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وترسيخ مبدأ الشفافية في عملية الاندماج المصرفي وهذا يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطات والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي ، إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها ، وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية الاندماج .

2. توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ، والاجتماعية ، توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج ، وهي تسبق عملية الاندماج المصرفي .

3. السلطات النقدية (المصرف المركزي) تلعب دوراً فعالاً في تقييم الدراسات المجرأة على تلك المصارف والتحقق من سلامتها ومدى دقة نتائجها مع تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج ، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له ، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على أثارها المتوقعة .

4. يجب أن تسبق عمليات الاندماج إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك معالجة المشاكل التي تعاني منها مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل .

5. عدم اللجوء إلى الاندماج الاجباري والقسري للمصارف إلا في أضيق الحدود ومع وجود ضرورة ملحة لذلك ويفضل أن يحدث الاندماج المصرفي في ظل الظروف العادية أو الطبيعية .

6. ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها .

7. دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الاستفاد منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في المصارف المحلية.

المبحث الثالث: تقييم عمليات الاندماج المصرفي و متطلبات الدمج الناجح

تهدف عملية الاندماج البنكي إلى تحقيق العديد من الايجابيات من جهة و مواجهة المخاطر التي قد تنجم عنه أو عن الوضعية الاقتصادية العالمية من جهة ثانية، فالاندماج

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، " العولمة واقتصاديات البنوك " ، مرجع سبق ذكره ، ص174.

البنكي يكون ايجابيا عندما يكون مطبقا بالشروط والضوابط المرسومة لنجاحه، ويحدث العكس في حالة الانحراف عن المسار المرسوم له مما يؤدي إلى فشله ومن ثم الوصول إلى مجموعة من الآثار السلبية، كما أنّ الاندماج يواجه صعوبات سواء كانت من العالم الخارجي أو الداخلي للبنك المطبق له.

المطلب الأول: عوائق الاندماج المصرفي و آثاره

أولاً: عوائق الاندماج المصرفي

لا بد من أنّ الاندماج المصرفي الذي لجأت له العديد من البنوك قد كان يواجه العديد من العوائق عند تطبيقه كما له الأثر الكبير على نشاطها سواء كان هذا بالإيجاب أو السلب .

1- عوائق الاندماج المصرفي:

ومن بين هذه العوائق نذكر: (1)

- صعوبة المزج بين مختلف الثقافات وأساليب العمل بنوعيات مختلفة من البنوك والمؤسسات المالية.
- احتكار عدد قليل من البنوك للنشاط البنكي في الدولة مما يؤدي إلى فقدان الحماسة لتحديد التطوير في الخدمات البنكية وغياب المنافسة.
- التخوف من الأثر السلبي المحتمل على نمط الإدارة لاسيما في مراحل الدمج الأولى وتخوف بعض المديرين في البنوك من احتمال فقدان وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية.
- التخلص من أعداد كبيرة من العمالة نتيجة إلغاء بعض الفروع والذي قد يسبب أيضا فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري وموظفي الفروع.
- احتمال فقدان العملاء الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك الكبيرة ويفضلون التعامل مع البنوك الصغيرة لحصولهم على الرعاية الشخصية واعتبارهم من كبار العملاء.
- تزايد الروتين الإداري في البنوك والاتجاه نحو المركزية في القرارات البنكية مما قد يخفض أو يحدّ من كفاية البنك.

-تضخم المشروعات إلى حد كبير الأمر الذي يصيبها بشكل و عدم القدرة على توفير المرونة و الفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص وتزايد نسبة تركيز المشروعات

ثانياً: الآثار المترتبة عن الاندماج المصرفي

1- تأثير عملية الاندماج على الاقتصاد:

إن عملية الاندماج تمتد آثارها الايجابية والسلبية إلى الاقتصاد القومي ككل، ومن الناحية الإيجابية زيادة قدرة المصرف الجديد على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج،

(1) حسن الخضر، "الاندماج المصرفي"، معهد العربي للتخطيط الكويتي، تاريخ الزيارة: 2013/04/22، عن الموقع: www.arab.apri.org

وبالتالي زيادة الربحية والدخل على مستوى المصرف بصفة خاصة وعلى المستوى القومي بصفة عامة، وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.

كما يعمل المصرف الجديد على توفير إستراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنفاذ مؤسسات مصرفية أخرى ضعيفة، وذلك من خلال العمل على دمجها وبالتالي ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية ومالية ضخمة يكون لها دور هام في تكوين المشروعات الكبرى والمساهمة بقدر كبير في توفير الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها هذه المشروعات، هذا ما ينعكس ايجابيا على قوة وفعالية النظام المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام، وكما تترتب عن عملية الاندماج مزايا الحجم الكبير التي ينتج عنها زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف المندمجة ما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية العمرانية والصناعية العملاقة في ظل القيود المفروضة على تمويل أي مشروع كنسبة من رأس مال المصرف، وبذلك تخفض تكلفة الحصول على الأموال وتقليل المخاطر.

ومن الناحية السلبية للاندماج المصرفي فإن كبر حجم المصارف المندمجة يجعلها تقوم بالاستثمارات ذات مخاطر عالية معتمدة في ذلك على دعم وحماية المصرف المركزي، مما يؤدي إلى احتمال تعثرها وإفلاسها وقد ينتج عنها حدوث كوارث وأزمات مالية تمتد إلى الاقتصاد القومي ككل، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للقطاع المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد القومي بشكل عام.⁽¹⁾

إن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاندماج المصرفي يمكن أن تكون صحيحة في الأجل القصير من فترة الاندماج، إلا أنها يمكن أن تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط والطويل وتبرز المزايا والآثار الايجابية للاندماج المصرفي، ولكن لكي نتغلب على هذه الآثار السلبية يجب أن يخضع قرار الاندماج المصرفي إلى دراسة متأنية وعميقة ومن ثم ضرورة توفر شروط وضوابط لإتمام عملية الاندماج بنجاح.

2- الآثار المترتبة على القطاع المصرفي

أ- الآثار الايجابية المترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي: تتمثل أهم الآثار الايجابية فيما يلي:⁽¹⁾

✦ تترتب على عملية الاندماج الحصول مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التي ينتج عنها تناقص نصيب الوحدة من عناصر التكاليف الثابتة التي يتبعها انخفاض في جانب التكاليف الكلية ومع زيادة الإيرادات تبعا لذلك، فأنها تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد.

(1) فضل علي ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(1) محسن أحمد الخضيرى، "الاندماج المصرفي مدخل متكامل" مرجع سبق ذكره، ص ص 326، 327.

- ✦ زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية
- ✦ قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعها في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر تساهم في جذب عملاء جدد، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة مستوى الأمان.
- ✦ الحصول على مزايا تنافسية قائمة على مجموعة من الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية، وبرغم أهمية هذه المزايا، إلا أنه يجب العمل للحصول على مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في تنفيذ العمليات وانجاز المعاملات وبالتالي زيادة المتعاملين معه، وحيازة نصيب ومكانة متقدمة في السوق المصرفي.
- ✦ اتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وذلك يؤدي إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم، مما يزيد من استقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد
- ✦ زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.
- ✦ زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد، وهذا ما يزيد من ربحيته
- ✦ زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر.
- ✦ خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقاً لمتطلبات الأسواق الدولية.
- ✦ التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج، وهذا يدل على أن عملية الاندماج لا تؤدي إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة، من هنا نلاحظ أن عملية الاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.
- ✦ زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن ثم كفاية وقوة ومثانة المركز المالي له، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر للتمويل والاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة

الأعمال وتحمل المخاطر، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.

✦ ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب انتماني أفضل من قبل المرسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.

✦ قدرة المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

✦ تترتب عن عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية.

✦ من الآثار الإيجابية التي تتحقق من خلال عملية الاندماج هو أن الأسواق المالية تستجيب لإجراء الاندماج المصرفي، حيث ترتفع قيمة الأسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية المندمجة في الأسواق المالية، وبالتالي ترتفع قيمة رأس المال السوقي للمصارف المندمجة الأمر الذي يعظم من قيمة استثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم من جراء الاندماج بين المصارف التي يساهمون فيها، وذلك على النحو التالي:

- أن المساهمين في المؤسسات المصرفية المباعية يمكن أن يبيعوا أسهمهم بعلاوة تزيد عن سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- في حالة وجود أكثر من متقدم يتنافس على الاستحواذ على المؤسسة المصرفية المستهدفة دمجها فإنه من خلال مزايدهم في سبيل الاستحواذ عليها يمكن أن تزيد قيمة أسهمها عن أسعارها في سوق الأوراق المالية.

ب- الآثار السلبية للاندماج المصرفي

على الرغم من تلك المزايا والآثار الإيجابية للاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها: (1)

✦ إنشاء أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية.

✦ حدوث اختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

✦ أن وجود اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق في المصارف نتيجة للاندماج المصرفي ليس لها إلا أدلة وشواهد ضعيفة تؤكد ذلك.

(1) محمد السعيد علي جويلي، "امكانيات رفع كفاءة أداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص 179.

- ✦ نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي، لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقا، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.
- ✦ زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتي ينتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الأداء.
- ✦ حدوث تركيز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.
- ✦ زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.
- ✦ كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعملاء، وانصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف.
- ✦ أن عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.
- ✦ صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف المندمجة.
- ✦ فقدان عدد من الموظفين ووظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.
- ✦ نظرا لكبر حجم المصارف المندمجة فإنها تسعى لزيادة ربحيتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها ، وذلك من خلال اختيارها محفظة استثمارات ذات مخاطر عالية بهدف الحصول على ربحية أعلى، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر واحتمال حدوث أزمات مالية لهذه المصارف المندمجة.

المطلب الثاني: إجراءات عمليات الاندماج المصرفي

إن القيام بعملية الاندماج المصرفي تعتمد على إستراتيجية موثقة وسليمة لاحتفاظ البنوك بعملائها، وأيضا من أجل إتمام هذه العملية بنجاح، وتختلف طرق البنوك في تنفيذ عملية الاندماج من بنك لآخر، إلا أنها تصب في مجملها بهذه الإجراءات والخاصة بتنفيذ عمليات الاندماج و التي تتمثل فيما يلي: (1)

(1) زياد أبو موسى، "واقع وأفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 60-65 .

1- التخطيط:

إن عمليات الاندماج يجب أن تكون منظمة ومخطط لها ومبنية على إستراتيجية البنك في توسيع نشاطه وأسبابه الدافعة لاندماجه لذا فإن أول خطوة في عملية الاندماج هي وضع خطة إستراتيجية تصف احتياجات البنوك وسياستها والمدة التي سيتم فيها إنهاء العمليات.

2- جمع البيانات:

بعد تحديد احتياجات البنك من عملية الاندماج والتملك يتم البدء بجمع البيانات عن مختلف البنوك التي تحقق الأهداف المبينة في الخطة الإستراتيجية، فإذا كان هدف البنك توسيع أعماله في الاستثمار، وكان هذا البنك تجاري فإنه يجمع بيانات عن بنوك الاستثمار الموجودة في السوق البنكي وذلك بناء على الهدف المبين في الخطة الإستراتيجية، والبحث يكون في التقارير الرسمية، التقارير السنوية الصادرة عن البنك نفسه، موقع البنك على الانترنت والمجلات والصحف،

السوق المالي الخ، وفيما يخص المعلومات والبيانات التي يجب جمعها فتتمثل في:

- البيانات المالية.
- المنتجات و الخدمات المقدمة من البنك.
- الهياكل التنظيمي و الإدارة العليا.
- الأنظمة المستخدمة و مدى التطور التكنولوجي المتوفر الخ.

3- تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات يتم تحليل المعلومات والبيانات المالية تحليلا دقيقا لاختيار البنك المتوافق مع الإستراتيجية والذي يحقق أعلى منفعة في حالة الاندماج معه ويتم تحليل الأرباح لعدة سنوات لقياس انتظام الأرباح لدى البنك، تحليل محفظة الائتمان ومدى التركيز فيها وتحليل مخصصات الديون المعدومة، تحليل محفظة الودائع وبيان التركيز فيها، تحليل الهيكل التنظيمي، تحليل معلومات الإدارة العليا الخ.

4- تحديد الإستراتيجية:

بعد قيام البنك بإجراءات التحليل والتأكد من أن البنك المدروس يلبي الاحتياجات الرئيسية ومناسب لتحقيق الأهداف من الاندماج فإن على البنك تحديد إستراتيجية في تنفيذ العملية والمتمثلة في أسلوب تنفيذ العملية مع تحديد طريقة السيطرة وإستراتيجيات السيطرة على البنك الآخر وكذا إستراتيجية التفاوض ووضع الإطار الزمني لها.

5- الاتصال غير الرسمي:

بعد تحديد الإستراتيجية يقوم البنك بالاتصال مع البنك المعني بالاندماج معه ،ويفضل في الاتصال في البداية بطريقة غير رسمية عن طريق رؤساء تنفيذيين أو المدراء العاميين قصد إعطاء العملية قوة ودعم من الإدارة العليا ،و بعد الاتفاق المبدئي يتم الاتصال الرسمي و ذلك بتقديم رسالة عزم على الاندماج أو توقيع مذكرة تفاهم .

6- الاتصال الرسمي:

عند قيام البنك بالاتصال غير الرسمي وبعد التأكد من رغبة البنك الآخر في تنفيذ الرقابة العملية يتم توقيع اتفاقية تفاهم بين الطرفين قصد تنظيم العلاقة بينهما، وتحتوي مذكرة التفاهم على أسماء وصفات الجهات المتعاقدة، طبيعة العملية التي سيتم تنفيذها ومدة العقد وطبيعة المعلومات التي سيتم تبادلها وكيفية ذلك إضافة إلى نبذ سرية المعلومات وهو مهم للغاية.

7-التقييم:

يتم الاتفاق مسبقا بين البنكين على الجهات التي ستقوم بتقييم البنكين وغالبا ما يكون من طرف بنوك ذات خبرة في هذا المجال خاصة بنوك تدقيق الحسابات كما يتم الاتفاق على طريقة التقييم.

8-التفاوض على السعر:

بعد إجراء عملية التقييم لعمل كل بنك يتم التفاوض على السعر ويخضع هذا التفاوض لعدة إستراتيجيات ومحددات منها الهدف من عملية الاندماج، توفر الموارد المالية لدفع القيمة، أسلوب وطريقة الدفع، كما يتم استخدام طريقة الدفع للمساهمين في البنك المندمج.

9- تنفيذ العملية:

يأتي هذا الإجراء بعد إنهاء عملية التفاوض على السعر والاتفاق عليه بتوقيع عقد الاندماج ويتم السير بالإجراءات القانونية للاندماج بما فيها دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع والموافقة النهائية على الاندماج.

10- متابعة وقياس النتائج:

خاص بالبنك الناتج عن الاندماج حيث يجب عليه العمل بشكل دوري على دراسة النتائج التي تم تحقيقها نتيجة الاندماج، حيث من الأفضل قيام الإدارة العليا بمراجعة تقرير النتائج وبحثه في اجتماع خاص.

المطلب الثالث: متطلبات الدمج الناجح

في ظل العولمة والأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والترابط المتزايد بين أسواق المال العالمية، تسعى البنوك في شتى أنحاء العالم إلى الاندماج لخلق كيانات بنكية قادرة على المنافسة، ولأجل إرساء متطلبات الدمج الناجح يجب المرور بالمراحل الثلاث الآتية: (1)

(1) زياد ابو موسى،مرجع سبق ذكره،ص ص 47- 49.

أولاً: مرحلة ما قبل الدمج:

- على البنكين المندمجين أو البنوك المندمجة التوافق على إستراتيجية واضحة وبنية إدارية قبل الدمج الفعلي.
- يجب اختيار الشريك الملائم وليس البنك الموجود في متناول اليد.
- يجب مراعاة الثقافات المختلفة.
- يجب القيام بعمليات التقييم الواسعة لكلفة إعادة الهيكلة ووضع برنامج زمني.
- عند تقييم عمليات الدمج يتم التركيز على ديناميكية الاندماج.
- يجب النظر إلى فوائد عملية الدمج من منظرين مختلفين كلي وجزئي.
- الاتصالات يجب أن تتم على المستوى الأول.

ثانياً- مرحلة الدمج:

في هذه المرحلة يجب العمل على التغيير في إطار ما يلي:

أ-على صعيد الهيكلة:

- تشكيل لجنة لتسيير أعمال الدمج عبر توزيع المهام وكتابة تقارير دورية و التنسيق مع الإدارة.
- تعيين مدير تنفيذي يشرف على رؤوس المجموعات التي من مهامها دراسة أوضاع كل وحدة من منطلق اختصاصها.

ب-على صعيد الموظفين:

-تحديد رؤوس المجموعات و تحديد مهامهم في إطار عمليات الدمج والعمل العادي.

ج-على صعيد العمليات:

- يجب تحديد أفضل السبل لإنجاز العمليات بحيث لا يحتمل أي تضارب وإعاقة الأعمال في كل البنكين المندمجين وبحيث يتم تجنب الزبائن أي عوائق سلبية من جراء أعمال الدمج.
- العمل على تحقيق الانسجام بين العمليات البنكية و عمليات المكننة و المعلومات.

د-على الصعيد المعلوماتية:

- على بنك تحديد الإمكانيات المتوفرة واختيار الأنظمة المناسبة بما يتناسب والأهداف الموضوعية في هذا المجال مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عاملي السرعة والكفاءة.
- كما تجدر الإشارة إلى أن تركيز في عملية الدمج على تخفيف التكاليف الناتجة عن العملية تعتبر إستراتيجية خاطئة، وإذا اعتبرنا أن المصدر الأساسي لدى البنك يكمن في طاقته البشرية فإن نجاح العملية البنكية تمكن في الإدارة الحريصة المصادر (الطاقات البشرية)

وعليه قبل القيام بعملية الدمج يجب تحليل مصادر القوة والضعف لدى البنك المستهدف من اجل الاستفادة من مصادر القوة والتخلص من مصادر الضعف.

هـ - على صعيد المنتجات:

تأمين التجانس في المنتجات المتشابهة والمتكامل بين جميع المنتجات بما يؤمن توسيع الخدمات للزبائن.

و- على صعيد الأسواق:

وضع دراسة جدية للسوق ومجالات المنافسة وتمييز إمكانيات احتلال موقع أساسي ومتميز في الأسواق، ويجب التأكيد على أهمية التخلص من الشوائب في الميزانية واعتماد سياسة محافظة وزيادة الاحتياطي في البنك، كما يجب إعطاء أولوية للشؤون القانونية والمحاسبية المتعلقة بإتمام عملية الدمج.

كما يتم التركيز في عمليات الدمج بالدرجة الأولى على مايلي: الشركاء، الأسواق، الأرباح، شبكة الفروع، الزبائن، حقوق الامتياز، الطاقة البشرية، الموجودات.

ثالثا: مرحلة ما بعد الدمج:

بعد إتمام عملية الدمج يجب التركيز خصوصا على القضايا الآتية:

- تعزيز حسن الجماعة والعمل الجماعي.
- تسريع معالجة المشكلات.
- فرض وتشجيع الثقافة الإدارية.
- تعزيز الرقابة الداخلية عبر النظام وليس عبر الأشخاص.

خلاصة:

إن ظاهرة تجمع البنوك وتكتلها بصورها المختلفة أصبحت أمرا ظاهرا وسريع الانتشار ، حيث يشهد عالمنا اليوم موجات اندماج كثيرة في القطاع المالي ولاسيما القطاع المصرفي ، وتعود أسباب هذا الاندماج إلى ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء،بالإضافة إلى التطور التكنولوجي المذهل والسريع الذي ساهم في زيادة هذه الظاهرة ، إذا أصبحت البنوك الصغيرة تشعر بعجزها عن مواكبة التطورات وتحقيق أهدافها المنشودة إن هي بقيت وحيدة وبقي دورها ضعيفا ، لذا أصبحت عملية الاندماج هي المخرج الوحيد لمثل هذا النوع من البنوك خشية ابتلاعها من قبل البنوك العملاقة المسيطرة على القطاع المصرفي وعلى الرغم من أن عملية الاندماج تعتبر وسيلة و لتحقيق أهداف وغايات متعددة لذا فان اتخاذ قرار الاندماج وتقديم عروضه يحتاج إلى دراسة متأنية ودقيقة وعميقة ويتحقق ذلك في ظل شروط وضوابط وأليات عديدة ، كل هذا من اجل إتاحة الفرصة أمام البنوك لزيادة طاقاتها الإنتاجية وتحقيق النمو السريع، و الحد من المنافسة.

وعليه يعد الاندماج المصرفي سلاح ذو حدين باعتباره بديلا فعالا لمواكبة التطورات العالمية وذلك بما يقدمه للبنوك من ميزات لتحسين قدراتها التنافسية، وتعزيز مكانتها في الأسواق للوصول إلى العالمية منها، كما أنه أيضا لا يخلو من بعض السلبيات والمشاكل التي قد تحدث نتيجة لتطبيقه وعليه كان ولا زال النظام البنكي في العالم بأسره يعاني من صعوبات ومشاكل متنوعة في كثير من الأحيان يتولد عنها أزمات مالية كبرى.

تمهيد :

ان عمليات الاندماج المصرفي عالمياً سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية مسألة في غاية الأهمية، وذلك للوقوف على ردود أفعال المجموعات الدولية إزاء هاته الظاهرة فضلاً عن كونها توضح الرؤى المختلفة لشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي تكون وتبلور. وذلك لما تحظى به الصناعة المصرفية من موقع متميز، لأن خلق الكيانات المالية الكبيرة ستكون مسألة حاسمة في المنافسة، لذلك يسعى الجميع إلى إعادة هيكلة الأسواق المصرفية بما يكفل قيام أسواق مصرفية ملائمة للتحويلات البنوية المتسارعة في الصناعة المصرفية بفعل التطور التكنولوجي وسرعة الانجازات العلمية في مجالات المعلوماتية والاتصالات.

ويسعى هذا الفصل إلى دراسة التجارب الرئيسية في الدول الصناعية المتقدمة، والوقوف من خلاله على تجربة الدول العربية تعبيراً عن الانتشار العالمي لظاهرة الاندماج في الدول النامية و عليه تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

- المبحث الأول: التجربة الأمريكية
- المبحث الثاني: التجربة في الاتحاد الأوروبي
- المبحث الثالث: التجربة العربية في الاندماج المصرفي.

المبحث الأول: التجربة الأمريكية

ان التجربة الأمريكية في مجال الاندماج المصرفي هي الرائدة عالمياً، فالموجة الأولى حصلت على ساحتها الاقتصادية والموجه الأخيرة التي انطلقت في التسعينيات من القرن المنصرم جرت في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي واليابان، ويقف وراء ذلك النظرة الأمريكية للعولمة التي تركز على أهمية وجود سوق عالمية مشروطة بتعميم نظام التبادل الحر الذي يسمح بتحقيق

وفورات الحجم إلى الشركات متعددة الجنسيات، أن هذه الموجة من عمليات الاندماج في الولايات المتحدة تقف وراءها العديد من العوامل لعل أبرزها إزالة اللوائح والقوانين المصرفية على قيود العمل المصرفي بين الولايات والمدن الأمريكية، وعليه سيتم تناول هذه التجربة على وفق ما يأتي:

المطلب الأول: النظام المصرفي الأمريكي

ان النظام المصرفي الأمريكي يمتلك كثيراً من البنوك التجارية ومؤسسات الادخار وغيرها من المؤسسات المالية والتي كانت في البدء تؤدي أعمالها في دوائر محددة ومتخصصة من الخدمات، أما في الوقت الحاضر وبفضل تحرير القوانين المصرفية وإلى جانب التطورات التكنولوجية فقد اختفت هذه الفوارق في أداء الأعمال. ومن أجل تسليط المزيد من الضوء على هذه التطورات في النظام المصرفي الأمريكي وسنتناول ذلك على شكل مراحل وهي كالآتي:

أولاً: تطور النظام المصرفي الأمريكي

1- القيود المصرفية:

تاريخياً أدت قوانين المنع إلى زيادة عدد المصارف في الولايات المتحدة، وعند حلول الكساد العالمي حصل الانهيار المالي في عام 1933 وحمل معه إفلاس نحو 4000 مصرف في الولايات المتحدة وحدها، وتقف جذور الهيكل اللائحي الواسع خلف النظام المصرفي أسباباً حقيقية وراء تلك الافلاسات ومنها:(1)

- ✧ أدت المنافسة الحادة بين المصارف إلى رفع أسعار الفائدة على الأموال المودعة لديها، ومن ثم السعي للدخول في مجالات الاستثمارات المرتفعة العوائد ذات الخطورة العالية، وعندما بدأت الكثير منها تخفق فقدت الثقة بها من قبل جمهور المودعين وخصوصاً بالمصارف الصغيرة.
 - ✧ عجز الاحتياطي الفيدرالي عن ضمان الاحتياطات اللازمة والكافية لتلبية رغبات المصارف الصغيرة الباحثة عن السيولة.
- وتأسيساً على ذلك اتخذت مجموعة من القوانين والإجراءات لمعالجة المشكلات السابقة وغيرها في نفس المجال ومن أشهر تلك القوانين نذكر ما يأتي:

الجدول رقم (1-3): أشهر القوانين المنظمة للنظام المصرفي الأمريكي

ما تنص عليه	القوانين والاجراءات
أشار القانون إلى تحريم قيام المصارف بوظيفة بنك الاستثمار الذي يتولى إصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال	- يقسم قانون Class ^(*) Stegal Act (1913)
حظر العمل بالأعمال المصرفية فيما بين الولايات الذي في حين كانت قوانين مناهضة الربا في بعض الولايات تضع حداً أقصى لأسعار الفائدة المفروضة على الرهون وغيرها من القروض	قانون McFadden في عام 1928
قيد المنافسة على الأسعار بين البنوك التجارية، ومنع دفع الفوائد على الودائع تحت الطلب وخول نظام الاحتياطي الفيدرالي وضع حد أقصى للفائدة التي تدفعها البنوك الأعضاء في النظام على الودائع والمدخرات	قانون البنوك في عام 1933
اثر الاندماجات الطوعية المختلطة والتي بلغ عددها(1) نحو 1600 الذي تعرض إلى انتقادات تعديل قانون عام 1960 في قانون مراجعة إجراءات البنوك العام Bank Merger Review لعام 1960	قانون الدمج المصرفي لعام 1960

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 135.
(*) صدر هذا القانون للسيطرة على نشاطات السرقة في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت التي انتشرت في نهاية القرن التاسع عشر والمتعلقة بصفقات الأسهم ورشوة المشرعين القانونيين.

الفصل الثالث: المصرفي عالميا

أمثلة و تجارب عن الاندماج

قانون مراجعة إجراءات البنوك العام 1966	وفحوى هذا القانون أن تسوية الخلافات بين المحاكم والمصارف يقضي بتطبيق قانون محاربة الاحتكار على عمليات الاندماج المصرفي
قانون تحقيق اللوائح The derecdter 1980 gulation	بعد إلغاء تام للحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع التي تبلغ 100 ألف دولار وأكثر، جاء قانون 1980 تحقيق اللوائح The derecdter gulation على النقد الصادر حيث تم إلغاء الحدود القصوى على كل الودائع إلا الحسابات التي تقل عن 2500 ألف دولار وتستحق في حدود 31 يوم
قانون جارجن سانت جيرمان Depository Institution Act 1982	أعطى لمؤسسات الإيداع إلى المصارف الحق في ممارسة خدمات غير مصرفية من خلال شركات شقيقة قابضة (**). Bank Holding Company(B.H.C) يؤسسها المصرف لهذا الغرض وكان ذلك بداية إلى ممارسة الصيرفة الشاملة وفي الوقت ذاته تم تحرير أسعار الفائدة والسماح لصناديق التقاعد في توظيف موجوداتها في الخارج.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد: عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 136،137.

2-التحرر المصرفي:

بدأت هذه المرحلة مع الإزالة التدريجية للقيود الاتحادية والقيود في داخل الولايات والتي كانت المصارف تعمل في ظلها لمدة طويلة وكانت لا تستطيع توسيع شبكات أعمالها الفرعية عندما تظهر فرصة خارج نفوذها إلى درجة ان القيود على الصيرفة ما بين المصارف أسهمت بالرقم الكبير من افلاسات بعض المصارف الصغيرة خصوصاً في الولايات النفطية في وسط جنوب الغرب الأمريكي والولايات الزراعية وسط شمال الغرب الأمريكي. وترافق أيضاً تعرض المصارف في بداية الثمانينيات إلى الركود نتيجة تعثر سداد قروض أمريكا اللاتينية على أثر المديونية العالمية، هذه الصورة أعطت حافزاً إلى موجة من الاندماجات التي بلغت كمتوسط 500 حالة في السنة الواحدة خلال عقد الثمانينيات بعد ان كان المنظمون حساسين بشأن الاندماجات، بل ان بعضاً من تلك الحالات ساعدت الحكومة الأمريكية على انجازها، وفي التسعينيات صدر قانون(Riegle-Neal) في عام 1994 ليسمح في فتح فروع ما بين الولايات والقيام بأعمال الصيرفة من خلال قيام المصارف بإنشاء الشركات القابضة المصرفية، وفي 30 أيلول عام 1997 سمح القانون الأخير بقيام الفروع بدخول حقل صيرفة التجزئة ما بين الولايات وأخيراً جاء قانون Gramm-Leach-Bliley عام 1999 ليفتح المجال لحصول بعض الاندماجات ما بين المصارف التجارية الكبرى من جهة ومؤسسات التأمين على الأوراق المالية من جهة أخرى(2).

ثانياً: موجة الاندماج المصرفي الحديثة

عرفت المصارف الأمريكية موجة من الاندماجات الحديثة كان لها تأثير كبير على النظام المصرفي الأمريكي نذكرها فيمايلي:

1- تقليص عدد المصارف:

(**) الشركة القابضة تتكون من مجموعة من الشركات أو المنشآت الفرعية التابعة لها Subsidiaries وكل من هذه الشركات تعمل ككيانات مستقلة، في حين ان الشركة المندمجة هي شركة واحدة وليست مجموعة من الشركات، وتمتلك (H.B.C) حصة معينة من أسهم شركة (أو شركات) Controlling interest بنسبة تتراوح غالباً ما بين (10 - 20%) من تلك الأسهم.
(2) المرجع نفسه، ص 137.

يشير الجدول (2-3) إلى احصائية عن المصارف الأمريكية ومجموعة من المؤشرات ، ويلاحظ تقلص عدد المصارف في الولايات المتحدة، ويلاحظ من الجدول السابق ان عدد المصارف بلغ نحو 12342 مصرفاً عام 1980 تقلص عددها إلى 6839 مصرفاً عام 1998 وهذا يعني ان الانخفاض بلغ بين 400 – 500 مصرف كل سنة، مقابل ذلك ارتفع عدد الفروع المصرفية من حوالي 53 ألف فرع إلى أكثر من 71 ألف فرع لنفس السنوات، ويقف وراء التوسع هذا سهولة حصول المقترضين الصغار على القروض، وفي دراسة أخرى تقول ان المصارف في الولايات المتحدة اختفت بمعدل 1.75 من عام 1980 حتى عام 2000 وللمدة نفسها اختفت نحو 8200 من المصارف الثانوية. ويرجع البعض ذلك الى موجة الاندماجات التي عرفتها مصارف الولايات المتحدة الأمريكية، باختلاف أهدافها. فبعضها كان بهدف تكوين كيانات مالية عملاقة ، والبعض من أجل تجنب الخسائر التي قد تؤثر على القطاع المصرفي الأمريكي ككل(2).

جدول رقم (2-3): مؤشرات إحصائية عن المصارف الأمريكية للمدة (1980-1998)

السنوات	1980	1985	1990	1995	1998
عدد المصارف	12342	11021	9221	7571	6893
عدد الاندماجات	190	475	365	345	518
منها الفاشلة	10	116	158	6	3
عدد الفروع المصرفية	52710	57417	63392	68073	71231
عدد ATMs	18500	61117	80156	122706	187000
حصة البنوك العشرة الكبرى من الأصول	18.6%	17%	20%	25.6%	36.7%
حصة البنوك المائة الكبرى من الأصول	46.8%	52.6%	61.4%	66.9%	70.9%
HHI, MSA deposit	1973	1990	2010	1963	1975
HHI, Non-MSA deposit	4417	4357	4291	4171	4088

المصدر: عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص321 .

2- التطور التكنولوجي:

ويشير الجدول (2-3) إلى أن عدد الات الصرف الألي (ATMs) قد زادت من 18.5 ألف في عام 1980 إلى 187 ألف في عام 1998، وأن عدد المعاملات التي أنجزتها (ATMs) ارتفعت من واحد مليار معاملة بقيمة تبلغ نحو 49 مليار دولار عام 1980 إلى 12.2 مليار معاملة بقيمة تبلغ أكثر من 762 مليار دولار في عام 1998 ونخرج من تحليل الجدول السابق بنتائج من خلال المقارنة يكون من

(2) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص320.

المفيد الإشارة إليها إذ في الوقت الذي توجد به زيادة في عدد الفروع المصرفية هناك زيادة في عدد (ATMs) ويرجع ذلك إلى ما يأتي: (1)

- ♦ أن الطلب على المصارف ذات الطراز القديم وبشكل خاص التجارية منها حيث لا تكون المصارف الالكترونية بديلاً تاماً عنها، على الرغم من المبالغة في السنوات الأخيرة بإبدال الفروع بالمصارف الأخيرة.
- ♦ محدودية نفاذ الصيرفة الالكترونية في مجال صيرفة التجزئة بعد ملاحظة ارتفاع حجم الصكوك خلال المدة (1980-1998) من حوالي 35 مليار صك إلى نحو 69 مليار صك بنسبة زيادة تبلغ 50%.

3- ارتفاع كفاءة المصارف الأمريكية:

وصلت عمليات الاندماج المصرفي الأمريكية 57 حالة اندماج بين البنوك الكبيرة والتي تجاوزت أصولها بعد الاندماج أكثر من مليار دولار، وجد أن هناك تحسناً في كفاءة الربح نتيجة الحصول على قوة إضافية في السوق، وأن هذه الكفاءة التي تمتلكها المصارف الأمريكية جعلها تقود الموجة الحديثة من الاندماجات المصرفية في العالم، حيث سجلت الولايات المتحدة ضخامة في القيمة الجارية للاندمجات المالية (المصرفية) أكثر من تريليون وغير المالية أكثر من 1.2 تريليون دولار، وهي مرتفعة عند المقارنة مع الدول الأوروبية، كما حققت ربح لكل 1000 دولار كنسبة من حجم الأصول Assets وهو لصالح الولايات المتحدة، ويدل ذلك على حقيقة الكفاءة العالية للمصارف الأمريكية. (1)

4- حجم الصفقات الضخمة:

أصبح مفهوم الاندماج والتملك في الولايات المتحدة إحدى الركائز الأساسية لتدعيم الموقف التنافسي للمصارف الأمريكية في مواجهة المنافسين من الاتحاد الأوربي واليابان وتصاعدت الاندماجات الكبيرة في عقد التسعينيات بشكل كبير عن الاندماجات السابقة بتعبير النسبة المئوية للسيطرة على الأصول المصرفية الأمريكية. والبيانات عن قيمة تلك الأصول خلال المدة (1980-1998) والبالغة 2.4 تريليون دولار حصلت خلال المدة (1998-95) وفي المدة (98 – 2000) تجاوز حجم عمليات الاندماج التي شهدتها الولايات المتحدة خلال ثلاثين السنة الماضية. وبدأ هذا التاريخ الجديد مع إزالة القيود القانونية على التوسع الجغرافي وقادت هذه الحملة المصارف ذات الأصول البالغة أكثر من مليار دولار من خلال إنشاء الشركات القابضة المصرفية Holding Bank Company (HBC) ويدعم ذلك تقلص نسبة الاندماجات المصرفية ذات الأقل من 100 مليون دولار من حوالي 80% خلال عقد الثمانينيات إلى 52% خلال المدة (1998-95)، فالشركات القابضة تجري العديد من حالات الاندماج في صفقة واحدة.

أن البيانات والإحصائيات عن حجم الأصول ترتبط بموضوع مهم يتمثل بالاتجاه نحو التركيز المصرفي في أمريكا، فمؤشر التركيز HHI (الذي يقيس درجة تركيز السوق) للمصارف التي تقع في السوق الحضرية Urban يقترب من 2000 نقطة وهو أكثر من المستوى المحدد من قبل وزارة العدل

(1) نادر ألفرد قاحوش، مرجع سبق ذكره، ص208.

(1) عبد الحسين جاسم محمد، "قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية" - دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية- مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2011، ص156.

الأمريكية البالغ 1800 نقطة لتحديد العلاقة بين عمليات (M&A) وحالة الاحتكار التي ربما تتجم عن ذلك في حين تتجاوز النسبة الكثير بالمقارنة مع المصارف التي تقع في السوق الريفية (rural) ويرجع ذلك إلى صغر حجمها بالقياس إلى المصارف الحضرية، ويستنتج ان هناك ارتفاعاً في تركيز السوق المصرفية بشكل كبير في التسعينيات اكبر عشرة مصارف في العالم من حيث صافي الدخل ستكون حصة الولايات المتحدة منها ثمانية وواحدة لبريطانيا والعاشر لألمانيا، وعلى سبيل المثال ان مجموعة Citicorp تمتلك المقاييس التالية وتقع ضمن هذه المجموعة:(2)

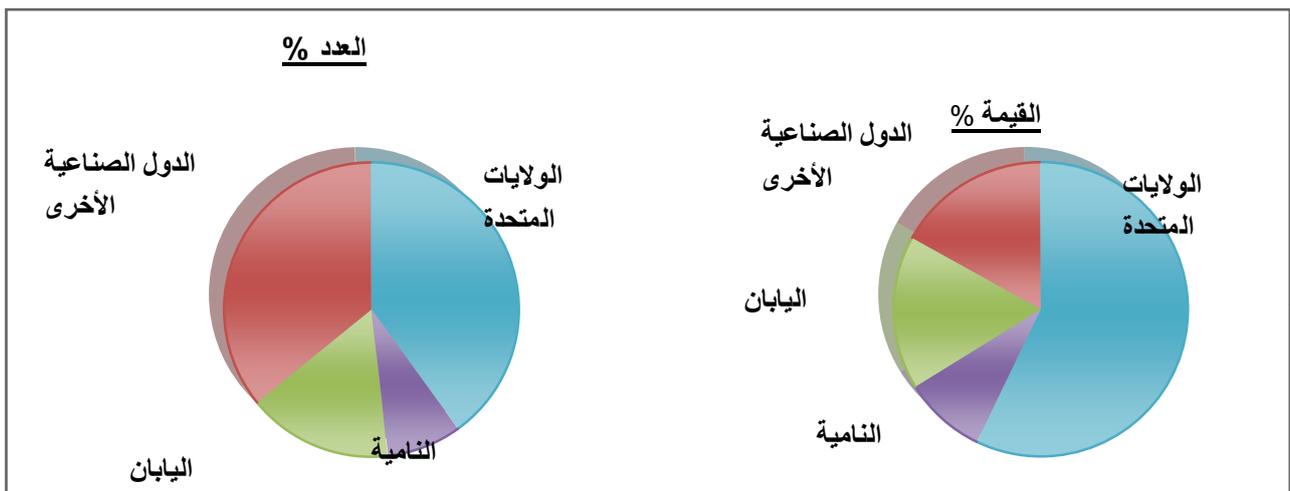
- حتى نهاية 2002 مجموع أصولها 1097.2 مليار دولار.
- صافي العوائد بلغت 37.9 مليار دولار.
- عمليات الدخل الأخرى 15.4 مليار دولار.
- الدخل الصافي 15.4 مليار دولار.
- الأصول السائلة 328.9 مليار دولار.

المطلب الثاني: عمليات الاندماج المصرفي الأمريكية

ان كثرة حالات الاندماج التي تحصل في الولايات المتحدة ترجع إلى العدد الكبير الذي تملكه من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتساعد الحكومة الأمريكية في انجاز العديد من الحالات، وأخيراً جاء دعم Wall Street إلى الاندماجات المصرفية بعد ان تغير الأسلوب الذي كانت تتم به صفقات الاندماج أو التملك المتمثل بتبادل (الأسهم مقابل الأسهم) هذا الأسلوب مثلاً أبط محاولة Nations Bank في عام 1995 في طرح (15-18%) من العائدات على الأسهم المكتسبة من قبل البنوك الكبرى وفي السنة التالية استولى البنك السابق على Boat men's Banshares بعد ان زادت أسعار أسهم البنك في وول ستريت، وفي المدة (1998-97) بدأت وول ستريت بالمرافقة على مكاسب الاندماج باستخدام أسلوب تبادل النقد مقابل الاسهم بعد ان كان ذلك نادراً ان يحصل، ثم استغل Nation's Bank مرة أخرى هذا الأسلوب وتم شراء Bank America في عام 1999.

ومن الجدير بالذكر ان سرعة تحقيق الاندماج في السوق المصرفية الأمريكية تباطأت عام 1997 على أثر الأزمة الآسيوية بعد عام 1997 وما تلاها من الأزمة الروسية والبرازيلية في المدة (98-1999) ويشير الشكل (1-3) إلى حصة الولايات المتحدة من قيمة الصفقات الاندماجية المصرفية التي أنجزت في عام 2003 على الصعيد العالمي، ويلاحظ التفوق الأمريكي على الأطراف الأخرى. (1)

الشكل (1-3): نصيب الولايات المتحدة في عدد الصفقات الاندماجية التي أنجزت في أكبر 25 بنكا في العالم حسب ترتيب عام 2003 من حيث القيمة السوقية و العدد



المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

أولاً: الاندماجات المحلية:

في الولايات المتحدة البنوك الكبيرة مثل Citibank and Bank of America و Chase تهدف إلى القيام بالفعاليات العالمية خصوصاً في مجال الصيرفة الاستهلاكية والاستثمارية الخارجية، بينما البنوك الصغيرة، تعمل بشكل بارز في مجال صيرفة التجزئة، والشركات القابضة المشار إليها في الشكل (3-1) حصلت فيما بينها إحدى عشرة حالة من عمليات الاندماج خلال المدة (2001-97) على سبيل المثال الاندماج الثلاثي بين Nation bank , And bank America And barnet banks. ويشير الجدول (3-3) إلى حالات الاندماج المعلنة في الولايات المتحدة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003 والتي بلغت أقيامها 455 مليار دولار وعددها نحو 674 صفقة، وأكبر صفقة كانت تملك Bank of America Corporations إلى Fleet Boston بقيمة شراء بلغت 47 مليار دولار في أكتوبر 2003.⁽¹⁾

جدول رقم(3-3): الاندماجات المعلنة في الولايات المتحدة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003

عدد الصفقات	القيمة مليار دولار	أسم المؤسسة المعلنة
104	103.4	Gold man Sachs
98	54	Citigroup
67	50	Morgan Stanley
66	48.6	JP Morgan
105	47.7	CSFB
45	42.2	Merrill Lynch
49	36.9	UBS
65	31.7	Lehman Brothers
39	21.3	Lazard
36	19.2	Bance Of Merica
674	455	المجموع

المصدر: عبد المنعم هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ويستنتج من ذلك ان المصارف الكبيرة هي التي قادت موجة الاندماجات الحديثة في الولايات المتحدة سواء المحلية منها أو تلك التي تمت عبر الحدود نتيجة إلغاء القيود القانونية والتشجيع على ممارسة النشاط المصرفي والقيام بممارسة صيرفة التجزئة من قبل البنوك الكبيرة ورافق ذلك التطورات التكنولوجية في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

(1) عبد المنعم هيكل، "اندماج المصارف الأمريكية"، ص18، تاريخ الزيارة: 2013/05/10. عن الموقع الالكتروني:

ثانيا: الاندماجات عبر الحدود:

حسب تقرير الاونكتاد عام 2000 أن الولايات المتحدة هي من بين أكثر عشر دول تحصل فيها مبيعات الاندماج عبر الحدود والمشترون أساسا هم الأوروبيون وذلك تحت ضغط العولمة المتزايدة لصناعاتها، وفي عام 2001 بلغ عدد الاندماجات عبر الحدود نحو 1123 حالة بقيمة 126.2 مليار دولار حصة الاتحاد الأوربي 48% و 16% إلى كندا أن عمليات الاندماج التي يقوم بها الأوروبيون في الولايات المتحدة سهلة بعد ان سمحت القوانين الجديدة بذلك، في حين تواجه الولايات المتحدة مقاومة في تحقيق المستوى الأوربي نفسه وذلك لوجود القوانين العمالية الصارمة والنزعة الأوربية المتجذرة لدى الشركات المحلية الأوربية التي تصر في حصولها على صفقة الاندماج بدل من سيطرة الأجنبي عليها. ومن الاندماجات المشهورة بين Deutsche Bank And Bankers Trust والاندماج بين HSBC و Republic Ny Banc في عام 2001 وأيضاً تمك HSBC في عام 2002 إلى Us Loon Firm و Hansehold international بقيمة 15.3 مليار دولار.(1)

المطلب الثالث : أمثلة و تجارب عن حالات الاندماج المصرفي الأمريكية

من أهم عمليات الإندماج التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية نذكر على سبيل المثال:

صفقة القرن الماضي تلك الناتجة عن إندماج كل من بنك Citi Group و البالغة 170 بليون دولار أمريكي و أصبح هذا البنك العملاق يعرف Travelers Group مع و هو أول و اكبر بنك في العالم، و يقدم خدمات البنوك الشاملة Citi Group. الآن باسم بنك أوف أمريكا.(2)

وقد استمرت عمليات الاندماج و الاستحواذ المصرفي للبنوك الأمريكية ، رغم اختلاف الدوافع الكامنة وراء هذه العمليات .فكانت أسباب الاندماج المصرفي في السنوات الأخيرة و في ظل الأزمة المالية العالمية 2007-2008 هي حماية البنوك الأمريكية من الافلاس ومن بين هذه الاندماجات نذكر كمثل:(3)

المصارف الأمريكية الثلاثة "بنك اوف اميركا" و"ويلز فارغو" و"بي ان سي" التي أعلنت أنها أنهت إجراءات شراء منافساتها "ميريل لينش" و"واكوفيا" و"ناشيونال سيتي" على التوالي في واحدة من أوسع عمليات إعادة بناء القطاع المصرفي في الولايات المتحدة. وبات "بنك اوف اميركا" يملك اكبر قسم لإدارة الثروات في العالم يضم حوالى عشرين ألف مستشار مالي وموجودات بقيمة حوالى 2700 مليار دولار، بفضل حصوله على مصرف الأعمال السابق "ميريل لينش". و جرت المفاوضات لانجاز هذه الصفقة في أوج الأزمة المالية في سبتمبر 2008. ويملك هذا المصرف أيضا الذي اشترى في 2008 مؤسسة "كانتريسايد" نصف اكبر صندوق استثماري مسجل في البورصة "بلاكروك". أما "ويلز فارغو"، فبات يملك اكبر شبكة توزيع في البلاد تضم 11 ألف وكالة،

www.unov.org:

(1) تقرير الأنكواد، لسنة 2000 ، تاريخ الزيارة: 2013/05/10. عن الموقع الإلكتروني

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و إقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 172 .

(3) عبد المنعم هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ويحتل المرتبة الثانية من حيث الودائع (حوالي 774 مليار دولار) و موجودات بقيمة نحو 1400 مليار دولار بعد شرائه "واكوفيا". وتمت هذه الصفقة بتبادل أسهم .

وأخيرا ستبلغ موجودات "بي ان سي" حوالي 175 مليار دولار من الودائع باستحواده على "ناشيونال سيتي" وبحوالي 291 مليار دولار من الموجودات، سيحتل المرتبة الخامسة على مستوى الموجودات في البلاد. وتشكل عمليات الاندماج الثلاث هذه مع بعض اكبر صفقات أدت إلى تغيير أساسي في القطاع المصرفي الأميركي في 2008 الذي شهد أيضا قيام "جي بي مورغان تشيز" بشراء "بير ستيرنز" ثم "واشنطن ميتوال". البنك كان من المؤسسات القليلة التي استطاعت تجنب الازمة حيث كان للبنك دور فعال في انقاذ مؤسسات مالية ضخمة من الانهيار كما فعل حين اشترى بنك بير ستيرنز أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة والذي كان يعاني من شدة الخسائر بسبب أزمة الرهن العقاري واستولى البنك أيضا على مؤسسة واشنطن ميتشوال التي تعتبر واحدة من أكبر مؤسسات الادخار والتي قررت الحكومة الأمريكية اغلاقها لما تعرضت له من خسائر شديدة وذلك بنفس سبب بير ستيرنز والذي كان اغلاق هذه المؤسسة يمثل أكبر انهيار في التاريخ المصرفي الأمريكي. أما مصرف الأعمال "ليمان برادرز" فقد أعلن إفلاسه قبل أن يشتري كل موجوداته المصرف البريطاني "باركليز" مع 25 مصرفا محليا آخر أعلن إفلاسه. ورافق إعادة تشكيل القطاع المصرفي إلغاء عشرات الآلاف من الوظائف.

المبحث الثاني: التجربة في الاتحاد الأوروبي

ان الميزة الأساسية للعولمة الأوروبية تركزت على فكرة بناء سوق موحد والتي تعتبر نقطة انطلاق للمؤسسات الأوروبية لمواجهة تحديات العولمة، وفي خضم ذلك يخضع قطاع المصارف الأوروبية إلى عملية إعادة هيكلة للخروج على الأنظمة والقواعد القديمة من خلال عمليات الاندماج والتي أعطتها في بداية الأمر بعداً وطنياً بعد إعلان الوحدة عام 1992 ثم أخذت طابعاً أوروبياً بعد إصدار العملة الموحدة عام 1999 لتبدأ استراتيجيات التمركز للمؤسسات الأوروبية انطلاقاً من سوق إقليمي موحد باستخدام الاندماج عبر الحدود والتواجد المصرفي على الساحة العالمية استعداد للمنافسة مع المصارف الأمريكية واليابانية.

المطلب الأول: نظرة للنظام النقدي و المصرفي الأوروبي

أولاً: نظرة للنظام النقدي الأوروبي:

في اتجاه مواز لمشروع التوحيد في المجال الاقتصادي سعت مفوضية الجماعة الأوروبية إلى خلق نظام نقدي أوروبي موحد في قرار اعتمده المجلس الأوروبي في بروكسل في 1978 يهدف إلى إزالة الحواجز المالية والنقدية والمصرفية، ثم تزايدت الدعوة لإنشاء بنك مركزي موحد تناط به مهمة إصدار عملة أوروبية واحدة لدول الاتحاد، ومثلما كان قانون Riegle-Neal في الولايات المتحدة يهدف إلى إزالة القيود الجغرافية للعمل المصرفي بين الولايات، في الاتحاد الأوروبي ألغيت الحواجز الجغرافية بموجب التوجيهات المصرفية الثانية Second Banking Directives وذلك في عام 1989 والذي وضع حيز التنفيذ عام 1993، ومن أهم ما ورد في هذه التوجيهات توحيد تراخيص العمل المصرفي حيث يكتفي حصول البنك على ترخيص بالعمل في بلده الأصلي ليتمتع بالصلاحية للعمل

في أية دولة أخرى داخل الاتحاد دون الحاجة للحصول على رخصة في تلك الدولة، وساهمت أيضاً التطورات التكنولوجية والاتصالات إلى حد كبير في طمس الحدود الجغرافية والتنظيمية.⁽¹⁾ أما بالنسبة لبنوك الدول غير الأعضاء في الاتحاد مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا فقد تضمنت هذه التوجيهات إمكانية حصول بنوك هذه الدول على ترخيص موحد للعمل في الدول الأعضاء بشرط المعاملة بالمثل. وفي إطار السعي لاختزال الخطوات بالشكل الذي يؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي تم التوقيع على معاهدات ماسترخيت في 1992، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية أشارت المادة (105) من الاتفاقية إلى ان هدف النظام الأوربي للبنوك المركزية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الآتية:⁽²⁾

- ◆ تحديد السياسة النقدية الخاصة بدول الاتحاد.
- ◆ التحكم في الاحتياطات النقدية للأعضاء.
- ◆ تدعيم سياسات موازين المدفوعات.

ثانياً: البعد النقدي والمصرفي للاتحاد الأوربي:

أدى إلغاء العملات الوطنية في إطار الاتحاد النقدي إلى التقليل من مصادر إيرادات المصارف الناجمة من التعامل بالعملات الوطنية وتمويل التجارة، وذلك بعد التحول إلى العملة الموحدة ومن ثم العمل في إطار الاتحاد النقدي ونظام المدفوعات الواحدة، وهذا الوضع شكل سوق موحدة لرأس المال.

ولاشك في ان هذا التطور سيرفع من درجات المنافسة والكفاءة، بعد ان أخذت فكرة السوق النقدية الواحدة تتقارب مع الأسواق النقدية للأعضاء بعد توحيد أسعار الفائدة القصيرة، وكذلك معدلات الفائدة الطويل على السندات الحكومية، وفي النهاية توفرت بيئة مالية شفافة ستترك أثراً عديدة من أبرزها ما يأتي:⁽³⁾

- 1- سهولة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل منطقة اليورو، وبالشكل الذي يؤدي إلى نمو الأسواق الرأسمالية الأوربية، خصوصاً أسواق السندات والائتمان وبالتالي توفير التمويل الخارجي للخدمات المالية التي تمثل الهدف الأساسي للاتحاد النقدي الأوربي.
- 2- سيتم التحول من أسواق السندات الوطنية التي أصبحت بدائل تامة لمختلف أنواع السندات الكلية داخل منطقة اليورو إلى الأسواق العالمية للسندات عندما يلجأ المستثمرون الأوربيون إلى تنويع المخاطرة على المستوى غير الأوربي.
- 3- ستوسع الثقافة المالية الجديدة من قناعات المستثمر الأوربي في أسواق الأسهم داخل أوربا من خلال إمكانية التنوع عبر مساحة اليورو بدلا من مساحة الدولة التي ينتمي لها.
- 4- أن اندماج أسواق الأسهم والسندات سيجعل المعاملات اقل كلفة بالنسبة للمستثمرين، ومن ثم سهولة التنوع في المحافظة الاستثمارية، ولكن في الوقت نفسه ان إعادة هيكلة المحفظة على النطاق الأوربي سيرفع من الائتمان والسيولة وخطورة الاستحقاق، مما يعني وجود متطلبات اكبر لكفاية

(1) حسن نافعة، "الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 20.

(2) توفيق صالح الحفار، "التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة النهضة الليبية، ليبيا، 2013، ص ص 14، 13.

(3) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

رأس المال بالنسبة للمصارف، وذلك لوجود مشكلة تتعلق بالعملة الموحدة، وهي أن الصدمات الخارجية يمكن ان تترك آثار سلبية على أكثر من دولة من منطقة اليورو خصوصاً إذا ما تركزت البنوك في أجزاء محددة من الاتحاد، لذلك لا بد من ان يكون انتشار الأصول المصرفية في ساحة الاتحاد بكاملها عندها تكون فكرة العملة الواحدة أكثر قبولاً، خصوصاً في ظل التسليم بفكرة وجود مصارف قارية ضخمة أصبح لا يمكن مقاومتها بعدما أعطت الولايات المتحدة المثال على انتشار هذه البنوك بين الولايات، وهذا ما تحقق لدول الاتحاد عندما استولى Deutsche Bank ألماني على بنك Bankers Trust في عام 1999 وبلغت أصولها المشتركة عند الاندماج أكثر من 865 مليار دولار، أطلقت مجلة Fortune's Guyon عليه البنك العالمي، وبعد هذه الصفقة اندفعت البنوك الأوروبية مثل JP.Morgan paine Webber , Lehman Brethers للاستثمار في الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تطور عمليات الاندماج المصرفي في الاتحاد الأوروبي

مع تسارع ظاهرة الاندماجات في الصناعة المصرفية أصبحت هذه الظاهرة بالنسبة إلى أوروبا تمثل استعداداً إلى ما بعد عام 1992 واحتمالات تعرض السوق المالية الأوروبية بكل مؤسساتها وخاصة المصرفية للمضاربة والمنافسة الدولية من قبل مثيلاتها الأمريكية التي تتفوق كفاءتها على الأوروبية بنسبة تقدر بنحو 50% وهناك أسباب أخرى منها الاستعداد لاستيفاء متطلبات بازل. بينما أدى التوسع الكلي في الأسواق الأوروبية إلى تمويل طلب الائتمانات المصرفية إلى أصناف متعددة من ديون السندات المالية في ظل عدم وضوح الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية المجهزة للخدمات المالية، بعد أن أصبحت المصارف ليست المؤسسات الوسيطة الوحيدة وإنما تعمل إلى جانبها المؤسسات غير المالية التي زادت من اشتراكها في أسواق رأس المال إلى 35% من سوق السندات الأوروبية، فعلى سبيل المثال اشترت ثاني اكبر شركة تأمين في العالم Allianz اكبر بنوك ألمانيا Dresdner في ابريل 2001 ومثل هذا الحدث إعلان إلى خلق تكتلات مصرفية وشركات تأمين، وإدارة موجودات ضخمة في أوروبا ومع التركيز الجديد على إدارة الموجودات استقادت المصارف من الزيادة في رأس المال الجديد المدعوم بالأوراق المالية الآتية: (1)

♦ الأوراق المالية المستندة إلى الرهونات والسندات المعدلة وفقاً لمعدل التضخم.

♦ الأوراق المالية ذات القيمة الصفرية(*) وخيارات البيع ومقايضات معدل الفائدة.

وأصبحت المصارف التجارية وشركات ومؤسسات الادخار تستحوذ على 85% من الموجودات المالية الكلية مقارنة مع 40% في الولايات المتحدة وهي حالياً تقوم في معظم الوساطة المالية ضمن منطقة اليورو، وهذا يمثل توجهاً بعيداً عن الصيرفة المحضة في إدارة الموجودات والذي كان واضحاً في كشف الدخل Income Statement وكشف الميزانية العمومية Off balance Sheet (OBS) بحيث أصبح النشاط المتزايد يتمثل باتباع التوريق وإلغاء الوساطة المالية.

(1) توفيق صالح الحفار، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(*) لا تدفع بعض السندات أي فوائد ومقابل ذلك تباع بخضم كبير عن القيمة الاسمية، وهي بذلك توفر مكاسب رأسمالية بدلاً من الفوائد الدورية، وتسمى هذه السندات الصفرية أو الإصدارات الأصلية بخضم وقد استخدمت هذه السندات لأول مرة عام 1981 وتمكنت الشركات المصدرة لها من تعبئة مبالغ ضخمة بهذه الوسيلة.

وهذه الصورة تجعل أسواق المال العالمية في الوقت الحالي تركز على إدارة الموجودات في نشاطها بعيداً عن وساطة الكشوفات السابقة، وبالشكل الذي يمكنها من العمل أطرافاً رئيسه في السوق والحصول على مدخولات أخرى من جهود مدراء الأوراق المالية والموزعين للمنتجات المالية على المستوى الأوروبي إضافة إلى الفائدة عائداً لعنصر رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بقطاع المفرد (التجزئة) فإن دول الاتحاد تمتلك معدلات خارجية من قبيل هذا النوع بحدود 1% على عكس قطاع الجملة الذي يميل أكثر إلى العالمية، ويحتفظ قطاع المفرد بهوامش إضافية من الأرباح، لذلك يتوقع ان يتعرض إلى مخاطر انخفاض الأسعار بسبب المنافسة المتزايدة، وحتى تحقق دول الاتحاد الأوروبي المنافسة مع رأس المال الأمريكي والياباني فهي أمام ثلاثة طرق هي: (1)

الأول: الشروع في تأسيس مجموعة من الفروع ضمن منطقة اليورو.

الثاني: السعي للشراء وكانت الدول الأوروبية قد اتبعت هذه الإستراتيجية عندما قام بنك دوتش في عام 1986 بشراء مئة فرع لبنك أمريكا في ايطاليا، ولكن في ظل قواعد بازل ربما لا يكون ذلك ناجحاً على الدوام.

الثالث: التوجه نحو الاندماجات الودية، كالمشروعات والتحالفات والتي تكون دائماً لأسباب دفاعية أو أحياناً قسرية.

ان الإستراتيجية أو الطريقة الأخيرة هي الأفضل في ضوء النتائج المستخلصة، فمثلاً تخلى بنك Manhattan Chase عن التركيز على خدمات الجملة المصرفية المقدمة إلى الشركات الكبيرة ورفع شروط الصيرفة للأفراد، وفي مجال الصناعات غير المالية اضطرت شركة (C.T.O.C) الأمريكية إلى بيع حصتها في شركة Caltey الفرنسية، وأعفت شركة General Motors نفسها من إنتاج الثلاثجات في أوربا وانتقلت بنشاطها إلى مجالات صناعية أخرى. وتحاول الدول الأوروبية الخروج من سوق التجزئة المصرفية إلى سوق الجملة المصرفية باستغلال وحدتها، وهذا التحول سوف يزيد من حدة المنافسة مع الآخرين ويدفع إلى التوجه نحو تحقيق الاندماجات البيئية أولاً ثم التفكير عالمياً.

أولاً: الاندماجات المحلية:

ان عمليات الاندماج في الاتحاد الأوروبي كانت ظاهرة وطنية أساساً، وسرعت من انجازها إدخال العملة الموحدة التي ترتب عليها حدوث زيادة في عدد الاندماجات المحلية في بعض من الدول الأعضاء، بعد أن كانت تلك العمليات في أوربا معرقة بفعل الفروق الوطنية في احتياجات العملاء للخدمات المالية وكيفية توفيرها، فمثلاً في بريطانيا واسبانيا يفضل المستهلكون تراكم الائتمان كل شهر، بينما يحصل الألمان على الائتمان من خلال السحوبات المفرطة باستخدام بطاقات المدين للمشتريات، أما الرهونات الألمانية والهولندية فهي ذات معدل ثابت في حين في اسبانيا متغيرة بنسبة 80% ومن هنا يلاحظ ان أجزاء الأسواق المالية للدول الاتحاد تواجه بدرجات مختلفة آثار اليورو. (2) عرفت الاندماجات الأوروبية المحلية والعبارة للحدود خلال المدة (1985-1991) تصاعد موجة الاندماجات الأولى والمتسمة في معظمها بالعدائية، وهي تتفوق على تلك الحاصلة عبر الحدود

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-163.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

بهاشم كبير قدر 18.4 مليار دولار سواء المتعلقة بالمبيعات أو المشتريات. وبعد تنامي أطراف سوق الخدمات المالية كانت السوق الأوروبية لمعاملات الاندماج والتملك تحابي الحالات التدريجية منها وتلك التي تحتاج إلى أموال قليلة وقابلة للتعديل، بحيث تضمن في النهاية السيطرة على الهدف، في حين ان الولايات المتحدة تفضل التملك بنسبة 100% فعلى سبيل المثال ازدادت تملك البنك الفرنسي Caisse Nationale decaisses من حصته البالغة 49.9% إلى 65% في المؤسسة المالية Compagne Finance Eulia SA في عام 2003.(2)

وقد يكون السبب في ذلك أن المؤسسات المالية الأوروبية ولاسيما البنوك تعاني ولو جزئياً من غياب التفكير التجاري ما دامت الأسواق الوطنية للأعضاء باقية، وهذا ما يفسر أن أغلب حالات الاندماج هي لأغراض دفاعية، فعلى سبيل المثال دخلت إيطاليا في سلسلة من الاندماجات الأخيرة أشهرها اندماج رابع اكبر بنك في إيطاليا Banca Intesa مع خامس اكبر بنك في الدولة Banca Commerciale Italiana وفي اسبانيا تكون(BCH) Banca central Hispanomericano من خلال الاندماجات الدفاعية وفي ضوء دخول اسبانيا إلى الاتحاد الأوربي عام 1986، وعزز موقعه أكبر بنك في اسبانيا عام 1999 بالاندماج مع بانكا .

ويتابع الجدول (3-4) حالات الاندماج البنينة للمدة (1990 – 2001) من ناحية العدد والقيمة وعلى شكل متوسطات، ويتبين ان عناصر السوق المالية الأوروبية (المصارف والمؤسسات المالية) قد تبنت خيارات الاندماج بشكل متصاعد سواء من ناحية العدد أو القيمة للصفقات وجاء ذلك انسجاماً مع التغييرات البنوية في حجوم المصارف تبعاً لإزالة القيود في العديد من دول الاتحاد وقادت تلك العمليات المصارف الكبيرة للخروج من سوق التجزئة (أي انتشار تقديم الخدمات المصرفية من خلال الفروع لصغار العملاء) إلى سوق الجملة المصرفية (مجالات صيرفة الاستثمار) ومواجهة الاندفاع المتزايد في الطلب على الخدمات الاستثمارية المصرفية(1)

جدول رقم (3-4): عدد عمليات الاندماج وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوربي للمدة (1991-2001) بوصفها متوسطات

مليون يورو

البيان السنوات	الصفقات للمصارف المحلية		الصفقات للمؤسسات المالية المحلية الأخرى		الصفقات المصرفية عبر الحدود		الصفقات للمؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997-1990	61	476	17	311	8	247	14	58
2001-1998	66	1346	14	1131	13	1062	7	605
2001-1990	64	862	15	549	12	606	9	471

Source: European Central Bank , Annual Report , 2001 , p.138.

وقد انعكس ذلك على دخل المصارف التي أسهمت في تكوين 52% من الدخل الكلي في عام 2000 بعد أن كانت أقل من 30% في عام 1996. أن الملاحظة الرئيسة التي يمكن الخروج به من البيانات السابقة تتمثل في هيمنة الاندماجات داخل المنطقة، بهدف تكوين مصارف كبيرة من خلال حالات

(2) جعفر الجزار، البنوك في العالم أنواعها وكيف تتعامل معها، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1986، ص ص 40-42.

(1) المرجع نفسه، ص 24

الاندماج خصوصاً خلال المدة (1995-2001) فقد سجلت تلك الاندماجات نسبة 88% مقابل 12% للاندماجات عبر الحدود وفي قراءة أخرى على مدى ما أنجزته الاندماجات المحلية، وجد ان المصارف الخمسة الكبيرة التي تراقب البنوك المحلية الأخرى ازدادت من 50%-60% خلال المدة (1990-2001) بالشكل الذي دفع إلى المزيد من التركيز في العمل المصرفي، مع التسليم بوجود اختلافات فيما بين الأعضاء، ففي الدول الاسكندنافية (فنلندا، السويد، النرويج) تسيطر المصارف الكبيرة بنسبة 70% إلى 90%، بينما تقدر في ألمانيا النسبة بنحو 20%، ويلاحظ من الجدول السابق ان المدة (1998-2001) متميزة في عدد الاندماجات البنينية من حيث العدد والقيمة، وكان العام 1998 متميزاً أيضاً في إنفاق مصارف الاتحاد الأوروبي في انجاز معاملات الاندماج حيث بلغ الإنفاق حوالي 100 مليار دولار بعد ان كان 70 مليار دولار في عام 1997 وبمتوسط يبلغ 15 مليار دولار خلال المدة (1994-1996).⁽¹⁾

وقد ترتب على هذا التوجه انخفاض في عدد مؤسسات الائتمان في الاتحاد الأوروبي من 12256 في عام 1985 إلى 9285 في عام 1997 وفي الدول الأعضاء فرادي تراجع عدد المصارف في فرنسا من 801 مصرفاً في بداية التسعينيات إلى 626 مصرفاً في عام 1995 وهولندا من 153 مصرفاً إلى 127 مصرفاً وفي ايطاليا تناقص عدد المصارف من 1065 إلى 1003 وفي اسبانيا تراجع عددها من 362 إلى 314 مصرفاً ومن الأمثلة على الاندماجات الكبيرة في أوروبا والتي كانت تقف وراءها قيام الوحدة النقدية:⁽²⁾

- تملك بنك الائتمان الزراعي الفرنسي إلى البنك الاستثماري اندو سويز الذي يمتلك 65 فرعاً في أنحاء العالم.
- شهد عام 2000 أضخم صفقة اندماج في التاريخ الأوروبي بين بنك دويتش وبنك درسوزينك الألمانيين حيث بلغت قيمة الصفقة 1.2 تريليون دولار.
- يعد بنك Credit Lyonnais الأكثر انتشاراً في أوروبا بعد العديد من حالات الاندماج ولديه أكثر من 640 فرعاً خارج فرنسا وحصص ومساهمات في مصارف ومؤسسات مالية في كل من البرتغال واسبانيا وبلجيكا وهولندا وايطاليا وبريطانيا.
- تملك DNBI Holding ASA النرويجي بنسبة 100% إلى Gjersidige Nar ASA ويمثل ما ورد في السابق جزءاً قليلاً من ملف الاندماجات البنينية بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي بلغت حديثاً مع تلك الحاصلة في القطاعات غير المالية نحو أكثر من 27.5 ألف صفقة وقيمة تقارب من 1.1 تريليون يورو خلال المدة (2002-2003).

ثانياً: الاندماجات عبر الحدود:

في ظل تسارع ظاهرة الاندماج على الصعيد العالمي جعل الأوروبيون بعد اكتمال السوق المالية الموحدة يعطون الأولوية للتواجد العالمي على حساب التواجد الإقليمي لمواجهة التنافس من قبل TNCs التابعة للجنسيات غير الأوروبية التي أخذت تسعى للدخول إلى الدخول في منطقة اليورو.

1) (Gary Dymaki , The Bank merger wave and the future of U.S. Banking , Department of Economics , university of California , October , 2000 , p2 .

(2) عدنان الهندي، "الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وبالرجوع إلى الجدول (27) نلاحظ ان عمليات البيع والشراء خلال المدة (1991-85) أخذت اتجاهاً تصاعدياً وبلغ عددها 12% من المقدار الكلي وهناك تفوق المشتريات Eur-buyer أيضاً عبر الحدود خلال المدة (1989-85) على المبيعات Eur-seller ثم حصل النقيض خلال المدة (1991-90)، والمحصلة النهائية ان مجموع المشتريات بلغ 1251 حالة وبقيمة تراكمية تبلغ 185.6 مليار دولار مقابل 989 حالة للمبيعات بقيمة تبلغ 123.5 مليار دولار.

كما يلاحظ أن عمليات (M&A) عبر الحدود ، انها تصاعدت انسجاماً مع الموجه العالمية خلال عقد التسعينيات وخصوصاً في المدة (2001-1998) وفي ظل انتشار العالمية داخل وخارج دول الاتحاد الأوروبي دفع الكثير من المصارف الأوروبية إلى التوسع في الدول المجاورة. وخصوصاً تلك التي تشترك معها في اللغة والثقافة، بالشكل الذي يطور النشاطات المصرفية على المستوى الإقليمي Regioned ومن الأمثلة على ذلك توسيع المصارف اليونانية في دول البلقان والمصارف الاسكندنافية في دول البلطيق والمصارف الاسبانية في دول أمريكا اللاتينية، وكانت أوروبا الشرقية والوسطى هدفاً لمصارف من النمسا وبلجيكا وفرنسا وايطاليا.(1)

ومن ابرز هذا النوع تلك المغامرات الاندماجية، التي قام بها البنك الهولندي ABN Amro الذي يطلق عليه بنك الأسواق الصغيرة وتكون هذا البنك من اندماج Algemene Bank And Amsterdam Rotterdam Bank وتحرك البنك المذكور في البحث عن الفرص المتوافرة في أسواق الائتمان المحلية والدولية، ووسع العمليات المصرفية الاستهلاكية عبر الحدود في آسيا عندما تملك Thailand's Bank عام 1998 كذلك يعتبر أول بنك دولي يعمل في كازاخستان، وفي أمريكا اللاتينية اشترى رابع اكبر بنك في البرازيل Banco Real بقيمة 2.1 مليار دولار وفتح له فروع في كوستاريكا وغواتيمالا.(2)

المطلب الثالث: أمثلة و تجارب عن عمليات الاندماج بين مصارف الاتحاد الأوروبي

ان إندماج البنوك في أوروبا لها سمات خاصة تعكسها طبيعة هذه الدول من القوميات المحلية وتحزب الحكومات لاوطانها ، رغم أوروبا الموحدة والعملة . ففي فرنسا وصل عدد البنوك في منتصف التسعينات 626 بنكا بعد ما كان 801 بنك في بداية التسعينيات، و يعتمد أسلوب الدمج في فرنسا على أسلوب الإستحواذ بحيث تقوم البنوك الكبيرة بمزاحمة البنوك الصغيرة و تقليص حصتها في السوق المصرفي الذي يدفع بالبنوك الصغيرة على الإستسلام و دخولها في عمليات الإندماج. فمن اهم الاندماجات التي وقعت في دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2000 هو الاندماج الذي حصل في ألمانيا بين بنكين كبيرين وهما " دوستيشة بنك" و " درسندر بنك" وفي فرنسا تمكن " بنك ناسيونال " من حيازة " بنك باري با " ، وفي بريطانيا قام " رويال بنك أول سكوتلاند" بإدماج " ناشيونال ويستمستر بنك "، وفي إسكندنافيا اعلن " ميريتيال نورون بنك " وهوبنك فنلندي سويدي الاصل عن خطة لشراء البنك الدانماركي "يونيدانمارك" ،

(1) جعفر الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(2) GARY A. Dymski , The Global Bank Merger wave , op.cit , P450.

وعبر السنوات الماضية كانت هناك عمليات اندماج مماثلة في كل من إسبانيا وبلجيكا واللوكسمبورج وإيطاليا.(3)

وفي السنوات الأخيرة حدثت العديد من عمليات الاندماج و الاستحواذ نتيجة تأثر الاتحاد الأوروبي بالأزمة المالية الأخيرة. ففي إسبانيا تم إنشاء سنة 2010 بنك بانكيا التي نتجت اثر اندماج مجموعة تظم سبعة مصارف ادخار محلية إسبانية ، في وسطالأزمة المالية العالمية، لإنقاذ مصارف المجموعة من الانهيار. باندماج هذه المجموعة تحولت بانكيا إلى ثالث أكبر المصارف الإسبانية من حيث حجم الأصول ورابع أكبر مصرف في إسبانيا من حيث عدد العملاء (12 مليون عميل)، ومن ثم فإنه يشكل مجموعة مالية ضخمة تملك أربعة آلاف فرع ويعمل فيها 25 ألف موظف تقريبا، كما يستحوذ على حصة سوقية تقدر بنحو 10 % من سوق الخدمات المصرفية الإسبانية، بينما بلغت أصوله نحو 340 مليار يورو عند الاندماج.(1)

أما اليونان التي تعتبر أكثر الدول تضررا بالأزمة عرفت بدورها العديد من عمليات الاندماج كمحاولة لانقاذ القطاع المصرفي اليوناني من الانهيار. فقد تم في 26 مارس 2013 التوقيع على اتفاقية الاستحواذ على وحدات قبرص المصرفية في اليونان من جانب بنك بيربوس اليوناني في إطار اتفاقية الانقاذ المالي الخاصة بقبرص. البنوك القبرصية الثلاثة وهي بنك قبرص والبنك القبرصي الشعبي والبنك اليوناني لديها نحو 300 فرع في اليونان وتشكل نسبة 8% من الودائع و10% من القروض. اعتمدت المجموعة الأوروبية اتفاقية انقاذ مالي لقبرص تستوجب دمج البنكين وإلزام المودعين أصحاب الأرصدة التي تزيد على 100 ألف يورو والمساهمين في البنك القبرصي الشعبي بتحمل تكلفة قرار البنك كما سيتحمل المودعين غير المؤمن عليهم في بنك قبرص خسائر قد تبلغ 40%.(2)

و عموما فقد عرفت مصارف الاتحاد الأوروبي العديد من عمليات الاندماج المصرفي بسبب تأثرها الكبيرة بالأزمة المالية الأخيرة و من أمثلة عمليات الاندماج و الاستحواذ المصرفي بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية الأخيرة نذكر:

استحوذ بنك "بي أن بي باريبا" أكبر بنك فرنسي على فروع مصرف "فورتيس" البلجيكي الهولندي

1. تقديم بنك بي اي بي باريبا:

(BNP Paribas) : هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية مقرها الرئيس في باريس، ولديها مقر عالمي آخر في لندن. وقد نشأت المجموعة على إثر اندماج بنك باريس الوطني (Banque Nationale de Paris) مع باريبا Paribas عام 2000. وفي أبريل 2009 المجموعة تعمل في عدة قطاعات استراتيجية تتراوح بين الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية والحلول الاستثمارية (والتي تشمل مثلاً إدارة الأصول، والخدمات العقارية وغيرها).

(3) المرجع نفسه، ص 452.

(1) وجدي مخلصه، "اليورو والاتحاد النقدي الأوربي"، مجلة البنوك، العدد الثامن، مجلد 17، أيلول، 1998، ص 54.

(2) عبد الرحمن إسماعيل، "الاندماجات العالمية"، ص11، تاريخ الزيارة: 2013/05/09، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.wikistrike.com>

هناك أربعة أسواق محلية لمجموعة بي إن بي باريبا وهي فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، ولوكسمبورج. كما أن لديها عمليات تجزئة كبيرة في الولايات المتحدة وبولندا وتركيا وأوكرانيا، وشمال أفريقيا، فضلاً عن عمليات مصرفية استثمارية واسعة النطاق في نيويورك، ولندن، وهونغ كونغ، وسنغافورة. (3)

2. تقديم بنك فورتيس البلجيكي الهولندي

مؤسسة مصرفية استثمارية مالية وتعمل أيضاً للتأمين بلجيكية هولندية تأسست عام 1990 نتيجة اندماج AMEV، شركة التأمين الهولندية الكبيرة و VSB، وهو مجموعة الخدمات المصرفية الهولندية؛ وانضم لاحقاً في نفس العام بواسطة AG، وهي شركة التأمين البلجيكية. وله مقران في هولندا وبلجيكا في عام 2007 حصل البنك على الرقم 20 في قائمة أكبر بنوك العالم من حيث العوائد. (1)

3. النتائج المتحصل عليها من عملية الاندماج: تتمثل أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي: (2)

بموجب الاتفاق يحصل البنك الفرنسي "بي إن بي باريبا" على 75% من حصة الفرع البلجيكي لمصرف فورتيس أي بقيمة 14,7 مليار دولار، في حين احتفظت الدولة بنسبة 25% المتبقية وبالنسبة لفرع فورتيس في لوكسمبورغ، فإن "بي إن بي باريبا" سيحصل على 66% من الأسهم على أن تحتفظ حكومة لوكسمبورغ بـ 33%، كما سيطر البنك الفرنسي "بي إن بي باريبا" بنسبة 100% على نشاطات التأمين التي كان يقوم بها مصرف فورتيس بقيمة خمسة مليارات يورو مقابل أموال عينية. وتشمل العملية مجمل نشاطات مصرف فورتيس في بلجيكا ولوكسمبورغ وكذلك في أربع دول أخرى هي تركيا وبولندا وألمانيا وفرنسا والتي تقدر "بما بين 15 و 16 مليار يورو. على أن تحتفظ الدولة البلجيكية التي بالكلمة الفصل حيال القرارات الإستراتيجية. في المقابل ستصبح الدولة البلجيكية المساهم الأكبر في "بي إن بي باريبا" مع حوالي 11,7% من الرأسمال في حين أن دولة لوكسمبورغ ستمتلك 1,1% على ما أوضح المدير العام للمصرف بودوان برو في بروكسل. وأوضح بنك "بي إن بي" أنه سيمول عملية الإشراف على الجزء المصرفي بزيادة رأس المال المخصص لدولتي بلجيكا ولوكسمبورغ اللتين ستأخذان على التوالي أكثر من 10% وأقل من 2% من رأسماله.

وأوضح "بي إن بي باريبا" أن هذه العملية ستؤدي إلى قيام "أكبر مصرف أوروبي من حيث حجم الودائع" (600 مليار يورو) متقدماً على المصرف الهولندي "اي إن جي" (525 مليار يورو) و "دويتشي بنك" الألماني (460 مليار يورو)

و في هذا السياق تقرر اتخاذ اجراءات اضافية لضمان ملاءة مصرف فورتيس بشكل دائم بعد تقديم مساعدة له قدرها 11,2 مليار يورو لانقاذ المصرف الذي يوظف اكبر عدد من الاشخاص في القطاع الخاص في بلجيكا.و أن الاتفاق يحمي المدخرين ويضمن عدم مواجهة اي من الزبائن مشاكل.

(3) المرجع نفسه، ص 56.

(1) توفيق صالح الحفار، مرجع سبق ذكره، ص 450.

(2) أحمد بن السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 241، 240.

وبشراء مجموعة بي إن بي باريبا بشراء حصة 75% من بنك فورتيس Fortis Bank البلجيكي، أصبح أكبر بنك في منطقة اليورو من حيث الودائع. وفي عام 2011 كان بي إن بي باريبا هو أكبر بنك في العالم من حيث الحجم الإجمالي للأصول التي بلغت 2.670 تريليون دولار. وقد بلغت إيرادات المجموعة عام 2010 حوالي 43.88 مليار يورو، وحقت حينها أرباحاً صافية بلغت حوالي 7.8 مليار يورو.

المبحث الثاني: عمليات الاندماج في الوطن العربي

في ظل تنامي التوجهات العالمية نحو الاندماجات والتكتلات الاقتصادية باعتبارها لغة العصر، تصاعدت الأصوات المنادية بضرورة اندماج البنوك العربية لتعمل وكأنها فروع لبنك واحد لتستطيع مواجهة الكيانات المصرفية العملاقة التي تتجاوز أصولها مئات المليارات من الدولارات.

المطلب الأول: التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي العربي:

ان مؤشرات القطاع المصرفي تظهر تأثيراً محدوداً للمصارف العربية بالأحداث والتطورات التي شهدتها بعض الدول العربية وكذلك بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وإن اختلف الأمر فيما بين هذه المصارف. فقد كان أداء القطاع المصرفي متفاوتاً مع ميل للتحسن النسبي، كما تظهره مؤشرات هذا القطاع عن عام 2011 بالمقارنة مع مثيلاتها في العام السابق. فقد سجلت معدلات نمو الودائع والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً عما كانت عليه في العام السابق، كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية عن هذا العام. وقد انعكس ذلك في نمو إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية بنسبة 6.9 في المائة عن عام 2011 إلا أنه ومع ذلك فإن هذه المؤشرات والنسب، لا تزال دون مستوياتها المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية. ومن جانب آخر، تواصل انكماش نشاط المصارف العالمية والقروض المصرفية عبر الحدود في الدول العربية كما هو حال معظم الدول النامية. وهو ما انعكس في تراجع إجمالي الخصوم الأجنبية للمصارف العربية.⁽¹⁾

أولاً: نظام المصرفي العربي

1- تطور الودائع المصرفية: تتمثل أهم التطورات التي شهدتها الودائع المصرفية العربية فيما يلي:⁽²⁾ شهدت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، نمواً خلال عام 2011 وبنسبة تزيد عن تلك المحققة في العام السابق. وتظهر البيانات من واقع الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار بنسبة 7.7 في المائة لتصل إلى حوالي 1460 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 6.8 في المائة خلال العام الماضي. ويلاحظ في هذا الصدد، ارتفاع نسب نمو الودائع في أغلب الدول النفطية مع التوسعات الاستثمارية والزيادات في الأجور والمعاشات والإعانات. وفي المقابل، هناك تراجع في هذه النسب لدى الدول غير النفطية وخاصة تلك الدول التي تعرضت لظروف عدم الاستقرار. هذا وقد ارتفعت الودائع المصرفية (بالعملات المحلية) لدى المصارف في كل الدول العربية باستثناء اليمن وسورية

(1) تقرير صندوق النقد العربي 2011، "التطورات النقدية و المصرفية التطورات في أسواق المال في الدول العربية"، ص 143،

تاريخ الزيارة: 2013/04/18، عن الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

(2) المرجع نفسه، ص ص 145، 144.

الفصل الثالث: المصرفي عالميا

أمثلة و تجارب عن الاندماج

وجيبوتي، والتي شهدت فيها هذه الودائع تراجعاً بنسب 11.2 في المائة و 7.4 في المائة و 5.3 في المائة على التوالي. في المقابل سجل حجم الودائع المصرفية بالعملات المحلية أعلى ارتفاع في قطر وموريتانيا حيث ارتفعت بنسبة 24.1 في كل منهما. كما سجلت تلك الودائع نمواً في مصارف كل من عمان والجزائر والسعودية وليبيا بنسب 19.1 و 16.2 و 12.1 و 10.2 في المائة على الترتيب. وفي المقابل، سجلت المصارف في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسودان والكويت ولبنان ومصر والمغرب معدلات نمو في الودائع المصرفية (بالعملات المحلية) بنسب أقل من 10% في عام 2010.

وبخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، فقد استأثرت الودائع (والمقومة بالدولار) لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار في نهاية عام 2011، حيث بلغت قيمتها نحو 294.3 مليار دولار شكلت حوالي 20% من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 17.8 في المائة، ثم مصارف مصر بنحو 11.12 في المائة. وعلى صعيد أهمية إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فإنه وبالنظر لكون معدل نمو الودائع جاء أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية خلال عام 2011، فقد انخفضت أهمية الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل في نهاية العام إلى نحو 62% وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات أن نسبة الودائع المصرفية مقومة بالعملة المحلية ومنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، لا تزال أعلاها في لبنان عند 241 في المائة، وكانت مرتفعة لدى كل من ليبيا والأردن لتبلغ نحو 136 في المائة و 106 في المائة على التوالي. كما تجاوزت 50% لدى البحرين والمغرب وجيبوتي والإمارات ومصر والكويت وتونس وقطر. وفي المقابل، بلغت هذه النسبة أدناها لدى كل من السودان وموريتانيا واليمن، حيث تراوحت بين قرابة 15 في المائة و 23% هذا، وقد كانت نسبة نمو الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية كمجموعة، قريبة من معدل نمو الودائع الإجمالية، حيث أظهرت البيانات ارتفاعها بنحو 8.0 في المائة ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 1323.2 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقارنة مع 1225.3 مليار دولار في نهاية العام السابق. وقد ارتفعت قيمة الودائع الادخارية والأجلة بنحو 3.6 في المائة خلال عام 2011 لتصل إلى ما قيمته 837.2 مليار دولار. فيما ارتفعت الودائع الجارية بنحو 16.4 في المائة خلال 2011 لتصل إلى ما قيمته 486 مليار دولار.

وهو تم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الودائع لدى المصارف العربية لعامي 2010 و 2011

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي
-------	----------------------------------	------------------------------	--------------------------------	-------------------	-------------------------------------

الإجمالي (%)				1B الخاص	
68	1,355,274	1,225,388	417,377	808,011	2010
62	1,459,539	1,323,420	486,019	837,401	2011
	7.7	8.0	16.4	3.6	نسبة التغير (%)

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 143.

2- النشاط الإقراضي:

شهد النشاط الإقراضي للمصارف العربية بعض التحسن خلال عام 2011 نوضحه فيما يلي: (1)
بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية العام 2011 نحو 1,392 مليار دولار، محققاً نمواً بلغت نسبته نحو 10.4 في المائة مقارنة مع نسبة نمو 7.4 في المائة عن عام 2010. إلا أن نسبة النمو هذه

لا تزال أقل من النسب ما قبل الأزمة، والتي وصلت ذروتها خلال عام 2008 بنحو 29% ويعزى ذلك إلى استمرار المصارف في تحفظها في منح الائتمان في العديد من الدول في ضوء تشديد القواعد الاحترازية والحاجة لتعزيز مستويات السيولة ورأس المال، بالإضافة إلى تراجع مستويات الطلب على الائتمان الخاص. هذا، وقد شهد رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف (بالعملات المحلية) نمواً في جميع الدول العربية خلال عام 2011، باستثناء اليمن وليبيا. وسجلت قطر أعلى نسبة ارتفاع في التسهيلات الائتمانية بنسبة 44.0 في المائة بين الدول العربية. كما ارتفع هذا الرصيد في كل من العراق وعمان ومصر والجزائر والأردن بنسب 39.4 و 20.1 و 16.8 و 16.5 و 15.5 في المائة على التوالي. وارتفع أيضاً في تونس والسودان والمغرب والبحرين بنسب تراوحت بين 10.0 و 15.0 في المائة. وفي المقابل، شهد هذا الرصيد ارتفاعاً بنسبة تقل عن 10% في كل من الإمارات والسعودية والكويت وسورية ولبنان وجيبوتي وموريتانيا. وبمقارنة هذا النمو في التسهيلات الائتمانية مع مثيله المسجل العام الماضي يتضح ارتفاع معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في 9 دول عربية مقارنة بعام 2010. في حين سجلت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية تراجعاً مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي في 11 دولة عربية أخرى وتحديداً تلك الدول التي عانت من اضطرابات خلال العام.

ومن الملاحظ وللعام الثالث على التوالي، أن نسبة النمو في الائتمان المقدم من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص

كانت بالمحصلة أقل من نسبة نمو الائتمان المصرفي للقطاع العام. مما يعكس بشكل واضح تأثير القيود والقرارات الصادرة من قبل السلطات النقدية العربية في ضبط التوسع لهذا الائتمان من جهة، وتوجه البنوك للإقراض قليل المخاطر من جهة أخرى من خلال إقراض الحكومة وشركات القطاع العام، على ضوء تزايد احتياجات هذا القطاع.

حيث تشير البيانات إلى أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية، قد ارتفع بنسبة 8.7 في المائة خلال عام 2011، ليصل إلى نحو 991 مليار دولار في نهايته، وقد شكل ما نسبته 71% المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل

(1) تقرير صندوق النقد العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-148.

الفصل الثالث: المصرفي عالميا

أمثلة و تجارب عن الاندماج

المصارف العربية، في حين ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات للقطاع العام بنسبة 14.9 في المائة ليصل إلى نحو 401 مليار دولار في نهاية العام نفسه، أي ما نسبته 29% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصادات العربية.

الجدول رقم (3-6): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية

لعامي 2010 و 2011

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	1,260,619	349,068	911,551	72	67	45
2011	1,391,995	400,988	991,007	71	68	42
نسبة التغير (%)	10.4	14.9	8.7			

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 145.

ومن جانب آخر، يظهر الاستقرار في الإقراض المصرفي للقطاع الخاص من خلال تقارب نسبة الائتمان المقدم لهذا

القطاع إلى إجمالي الودائع خلال العامين 2010 و 2011، (67،68 المائة) على التوالي. ويرجع ذلك إلى أن نسبة النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2011، كانت قريبة نسبياً من نسبة النمو في إجمالي الودائع. وبسبب التحسن في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجموع الدول العربية والذي فاق معدل النمو المحقق للائتمان المقدم للقطاع الخاص لعام 2011، انخفضت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت هذه النسبة نحو 42% المائة في نهاية عام 2011.

3- القواعد الرأسمالية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2011 ويعكس ذلك، اهتمام السلطات النقدية والمصارف نفسها على تدعيم رؤوس أموالها بشكل دائم. ومع ذلك تظهر البيانات أن ارتفاع إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية بنهاية عام 2011 جاء بنسبة تقل عن نسب الارتفاع المحققة خلال عامي 2010 و 2009 حيث بلغت نسبة الارتفاع نحو 6.9 في المائة مقارنة مع 9.7 في المائة خلال عام 2010 و 22.8 في المائة للعام 2009 حيث وصل هذا الإجمالي إلى حوالي 270 مليار دولار في نهاية عام 2011 وقد ارتفعت القاعدة الرأسمالية لكافة المصارف التجارية العربية باستثناء مصارف كل من مصر وليبيا وعمان. وقد سجلت المصارف في كل من جيبوتي وقطر والعراق أعلى معدل زيادة بنسبة 47.6 و 39.7 و 32.7 في المائة على التوالي. تلتها المصارف في كل من لبنان و موريتانيا والسودان بنسبة زيادة بلغت 16.3 و 18.7 و 20.8 في المائة على التوالي. وقلت هذه النسبة عن 10% المائة في كل من الأردن والإمارات وتونس والبحرين والمغرب والكويت واليمن والسعودية وسورية وبخصوص الأهمية النسبية، لا تزال حصة القاعدة الرأسمالية مقومة بالدولار لدى المصارف في الإمارات هي الأكبر في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف

العربية، حيث بلغ حجمها نحو 76.5 مليار دولار وشكلت نحو 28.24 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف السعودية بنحو 18.7 في المائة، ثم مصارف قطر ومصر بحوالي 9.0 في المائة لكل منهما. وتشكل القواعد الرأسمالية لمصارف الإمارات والسعودية ومصر والكويت وقطر كمجموعة نحو 73 في المائة من إجمالي رساميل المصارف التجارية العربية.(1)

4- مؤشرات السلامة المصرفية

شهدت معدلات كفاية رأس المال في غالبية الدول العربية في العام 2011 ، استقراراً نسبياً مقارنة بمستوياتها المسجلة في العام الماضي والتي لا تزال أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات بازل. فقد تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توافرت لها بيانات عن عام 2011 ما بين 10.0 في المائة في موريتانيا و25.8 في المائة في اليمن. وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة أيضاً استقراراً بصورة عامة في العام 2011 ، بعد أن سجلت ارتفاعات ملموسة خلال العام 2009 على اثر الأزمة المالية. حيث بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لدى المصارف القطرية والسعودية والبحرينية بنسب 2.0 و 3.0 و 4.0 في المائة على التوالي، بينما سجلت أعلى نسبة لدى المصارف في اليمن والسودان وتونس بنسب 21.2 في المائة و 20.0 في المائة و 15.0 في المائة على التوالي، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة عن هذا العام.

الجدول رقم (3-7): بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول العربية لعامي 2010 و 2011

(نسب مئوية)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة الى إجمالي		مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
الأردن	18.2	20.3	8.5	8.2	56.3	52.4
الإمارات	20.8	20.8	8.0	...	76.0	...
البحرين	19.6	20.8	4.0	...	60.0	...
تونس	12.6	...	15.0	...	60.0	...
السعودية	17.1	17.1	3.0	3.0	116.0	89.8
السودان	...	10.0	20.0	14.0	...	25.8
سورية

(1) عدنان يوسف، "تكتلات مصرفية عربية تنافس المجموعات الدولية"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2010-2011، يومي 24-25 أكتوبر، لبنان، ص 22.

الفصل الثالث:
المصرفي عالميا

أمثلة و تجارب عن الاندماج

...	23.0	...	5.0	...	17.0	عمان
104.0	...	30.	4.0	15.5	16.0	الكويت
70.0	-	8.5	...	20.4	21.3	قطر
95.0	85.1	2.0	2.0	16.1	16.1	لبنان
...	62.0	...	4.3	...	13.3	ليبيا
94.6	85.0	17.5	17.2	17.3	17.3	مصر
93.6	62.0	11.0	13.6	16.0	16.3	المغرب
...	85.0	...	4.8	...	12.3	موريتانيا
91.0	92.5	28.0	28.5	10.0	10.0	اليمن
74.2	70.0	21.2	15.0	25.8	20.2	
	88.0					
	64.4					

المصدر: تقرير المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2010-2011، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتطبيقاً لسياسة تدعيم المخصصات المتعلقة بالقروض غير المنتظمة الذي تتبعه معظم المصارف العربية، فقد شهدت

نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، ارتفاعاً ملموساً في مصارف عدد من الدول العربية،

أهمها السعودية وقطر. وتصل هذه النسبة أقصاها في كل من السعودية وعمان وقطر ومصر بنسب 116.0 في المائة

و 104.0 في المائة و 95.0 في المائة و 93.6 في المائة على التوالي. بينما تتخفف هذه النسبة في البحرين و تونس إلى 60 في المائة، وفي الأردن إلى نحو 56.3 في المائة⁽¹⁾.

5- مؤشرات الربحية

عرفت المصارف العربية نمو صافي الأرباح في اغلب الدول العربية خلال عام 2011 وللعام الثاني على التوالي، بعد أن كانت قد شهدت هذه الأرباح تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 ، وذلك بسبب الارتفاع الملموس في مخصصات القروض غير المنتظمة آنذاك. هذا باستثناء مصارف سورية ومصر وليبيا والكويت واليمن التي شهدت أرباحها الصافية عن عام 2011 تراجعاً. فقد ارتفعت صافي أرباح المصارف في قطر والإمارات حسب ما يوضحه الجدول (3-)- بشكل ملحوظ وبنسب زادت عن 18% كما ارتفعت أرباح المصارف في كل من الأردن والسودان والمغرب بنسبة 6.4 في المائة و % 4.3 و 0.5 على التوالي. كما نمت الأرباح الصافية للمصارف الموريتانية بشكل ملحوظ خلال عام 2011. وفيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين، فقد بقيت هذه المعدلات قريبة من مثيلاتها المسجلة عن العام السابق. هذا ووصل هذا المعدل أعلاه لدى مصارف السودان، حيث بلغ نحو 27.8 في المائة، تليها مصارف كل من قطر والمغرب ومصر بنسب 18.6 في المائة و 15.0 في المائة و 14.3 في المائة على التوالي. كذلك كانت معدلات العائد على الأصول مماثلة تقريباً لمثيلاتها عن العام السابق. وقد وصلت أعلاها لدى مصارف السودان وموريتانيا وقطر هذا العام⁽¹⁾.

الجدول رقم (3-8): بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي عن عامي 2010 و 2011

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)	نسبة النمو في الأرباح	معدل العائد على	معدل العائد على
--------	--	--------------------------	--------------------	--------------------

(1) المرجع نفسه، ص 24.

(1) المرجع نفسه، ص 25.

حقوق المساهمين لعام 2011 (%)	الأصول لعام 2011 (%)	(%)	2011	2010	
8.4	1.1	6.4	549	516	الأردن
27.8	4.2	4.3	725	695	السودان
12.3	1.2	-67.0	171	519	سورية
7.9	1.1	-10.6	1733	1939	الكويت
18.6	2.7	22.4	4471	3654	قطر
14.3	1.0	-10.7	1758	1969	مصر
15.0	1.3	0.5	1167	1161	المغرب
-	-	18.4	7241	6114	الإمارات
8.2	0.5	-44.8	308	558	ليبيا
10.0	3.0	450.0	33	6	موريتانيا
14.2	1.5	-5.7	120	124	اليمن

المصدر: تقرير المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2010-2011، مرجع سبق ذكره،

ص 24.

ثانياً: دوافع الاندماج المصرفي العربي

تقتضي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتنس) في شقيها المصرفي والمالي التزام الدول النامية ومنا العربية التي دخلت أو على طريق الدخول في منظمة التجارة العالمية العمل تدريجياً على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب لبعض الخدمات المصرفية والمالية التي تنسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما يضع الدول العربية إزاء التحدي المحتمل من لدن المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى الأسواق العربية بفعل الإمكانيات التكنولوجية والمالية والإنتاجية الإدارية الكبيرة للمصارف الأخيرة.

أن الدوافع والأسباب التي تقف وراء الاندماجات العالمية هي التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي، ولكن في ظل سمات القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة، وفي الوقت نفسه تحقق أرباحاً سهلة (أي بمعنى أن هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ في أسواقها الخاصة) وهذا الحال يعطي للبنوك حافزاً للمقاومة، ثم أن قرار الاندماج يتوقف على البنوك التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل للاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي، وحتى البنوك الأسرية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية ولكن الذي يدفع المصارف العربية إلى الاندماج وجود الكثير من التحديات أبرزها بإيجاز وهي الآتي: (1)

(1) صالح السحباني و اخرون، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، ص 07، تاريخ الزيارة: 2013/04/22، عن الموقع الالكتروني:

✧ إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية، التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية، وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل استراتيجي في إقامة تحالفات إستراتيجية تركز على عمليات الاندماجات.

✧ إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف التي وضعتها لجنة "بازل" وقد حثت السلطات النقدية العربية المصرفية العمل على تطبيق هذا المعيار، إذ إن الدول العربية التي لا يمكنها تطبيق الاتفاقية الجديدة "بازل 2" بحلول عام 2006 أو بداية 2007 بحسب الأولويات الوطنية ستواجه ضغوطاً من الدول الأخرى

✧ ضرورة خلق تكتلات مصرفية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل والحديث، لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة على المستوى العربي جنباً إلى جنب مع صناديق ومؤسساتها التنموية العربية، ومادامت الدول العربية تتجه لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها عام 2007، فالمصارف الكبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة التي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه التجاري والاقتصادي العربي المشترك.

المطلب الثاني: عمليات الاندماج المصرفي العربية

ترجع عمليات الاندماج المصرفي العربي تاريخياً إلى تجربة مصرفي الستينيات من القرن المنصرم، عندما بدأت في التأميم وسيطرة الدول على القطاع العام ولاسيما القطاع المالي والمصرفي، وجاءت تلك الاندماجات متسقة ومتطلبات المرحلة وعدت حينها عمليات دمج قسرية، لأنها حدثت بناءً على تدخل حكومي وحصلت موجه أخرى في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتعثر بعض المصارف التي تكونت بفعل تصحيح أسعار النفط وكانت منذ نشوئها تفتقر إلى مقومات النجاح، فعلى سبيل المثال تعثرت مصارف أبو ظبي ودبي فدفعت السلطات النقدية والسياسية إلى دمجها، أما الموجه الحديثة فهي منسجمة مع الاتجاه المتزايد لعمليات الاندماج المصرفي في العالم، وهذه المرة أخذت تلك العمليات صورة الدمج الإستراتيجي أي بين مصارف كبيرة وغير متعثرة (2).

ويبين الجدول (9-3) تطور عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي في المدة (1999-95) ويمكن الخروج بالملاحظات الآتية: (1)

الملاحظة الأولى: قلة عدد الصفقات قياساً بما يجري سنوياً على الصعيد العالمي، فمثلاً في الإتحاد الأوروبي حصلت نحو 760 حالة إندماج في المدة (1995-86).

الملاحظة الثانية: تتركز حالات الاندماج في عدد قليل من الدول العربية، ففي عام 1998 كانت حصة لبنان 12 حالة من مجموع 17 حالة على الصعيد العربي، وفي عام 2000 أستمرت الوتيرة نفسها، وبلغ عددها ست حالات شملت مصارف في البحرين وتونس وعمان ولبنان.

جدول (9-3) تطور عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي في المدة (1999-95)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999

(2) المرجع نفسه، ص 09.

(1) هبة محمد الطنطاوي الباز، "التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية البنوك لمواجهةها"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 86.

البيان					
2	12	5	-	2	لبنان
3	5	3	1	1	الدول العربية الأخرى
5	17	8	1	3	الإجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص125.

وعلى الرغم من البطء في إنجاز عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي وهناك تقديرات تشير إلى احتمالية استمرارها في ضوء التطور الذي تشهده الأطر القانونية والتشريعية الناظمة لهذه العمليات لمصارفها لزيادة رأس المال. وفي هذا المجال اختطت الدول العربية محاولات جادة وناجحة في محاولة للتعايش مع المستجدات التي أقرتها تداعيات العولمة من انفتاح في الأسواق وتطور الخدمات المصرفية التي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة التكنولوجيا الحديثة وتمثلت تلك الخطوات بما يأتي:(2)

-تبذل الجهود لتحسين البيئة المصرفية والمالية العربية ويأتي في هذا الإطار تحديد أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة لتعكس ظروف السوق، فضلاً عن إلغاء القيود الأئتمانية المفروضة على المصارف التجارية والسماح لها بإدارة سياساتها الأئتمانية بما يعكس مخاطر السوق وإعادة هيكلة المصارف الحكومية وخصصه العديد منها، زيادة على الإجراءات الملزمة لتصدير رؤوس أموال المصارف ورفع معدل كفايتها لتتماشى مع المعايير الدولية.

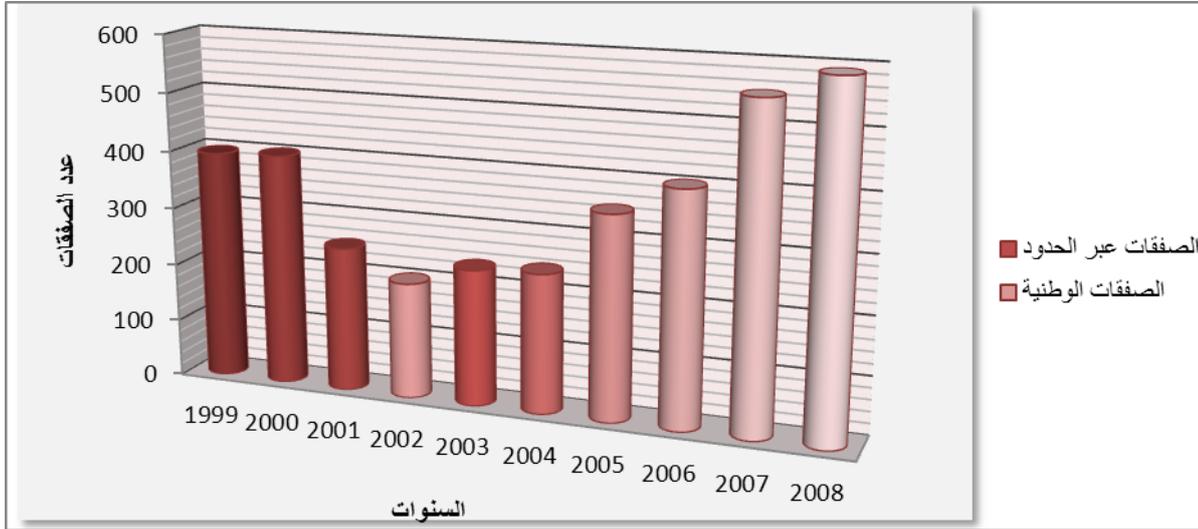
-استخدام التقنيات المصرفية الحديثة التي تعود بداياتها إلى قيام مؤسسة النقد العربي السعودية عام 1986 بإنشاء نظام آلي لمقاصة الشبكات، ثم اتجهت إلى استخدام النقود البلاستيكية من خلال تطوير نظام وطني لأجهزة الصرف الآلي، وبدأ هذا النظام بالعمل في عام 1990 وعرف بإسم شبكة المدفوعات الوطنية فعُرِّزَ لدعم عمليات طرفيات نقاط البيع في عام 1993، وفي عام 1999 تمكنت من ربط 1600 جهاز صرف آلي و(16000) طرفية بيع، وهذا جعل العملاء حاملي بطاقات الصرف البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخصاً من الوصول إلى حساباتهم خلال 24 ساعة ومن كل مكان من السعودية. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ربطت الإمارات والبحرين وقطر بشبكات الصرف الآلي ثم السعودية وعمان، ثم العمل بمشروع موحد لإستخدام البطاقات الذكية بين دول المجلس، أما عن استخدام الانترنت فيبلغ عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت ثلاثة عشر مصرفاً في نهاية عام 1999 .

كما أدت زيادة أسعار النفط وتدفق الأموال عن طريق اقتصاد الشرق الأوسط إلى احتفاظ البنوك في بعض بلدان المنطقة على مستويات عالية من السيولة. وبغض النظر عن اعتماد بعض الأمم في الشرق الأوسط على الانتعاش العقاري لزيادة السيولة، فقد أدت الثقة التي تمتلكها بعض البنوك الخليجية بشكل جزئي إلى الارتفاع المؤخر في عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفية في منطقة

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص16، تاريخ الزيارة: 2013125/03/07، عن الموقع الإلكتروني: www.Amf.org.ae

الشرق الأوسط شهدت معظم دول الشرق عمليات متنوعة من الاندماج والاستحواذ كان بعضها داخل هذه الدول وبعضها عبر الحدود، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل(2-3): صفقات الاندماج والاستحواذ الوطنية عبر الحدود في الشرق الأوسط خلال: 1999 -



2008

المصدر: صالح السحباني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص07.

يوضح الشكل أعلاه ارتفاع حصة صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في إجمالي الصفقات من 56 % في عام 1999 إلى 70 % في عام 2008 في حين أن حصة صفقات الاندماج المحلية لم تتغير تقريبا، ومن العوامل الرئيسية المحركة لنشاط الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط صفقات نشاط الاستحواذ الخارجية، والتي تتسم بكونها أكثر تذبذبا من نشاط الصفقات المحلية.

ونظرا للطبيعة المعقدة لعمليات الاندماج والاستحواذ خارج الحدود، فإن الغالبية العظمى من هذه العمليات لم تحقق نتائج إيجابية وإن عمليات الوساطة الخارجية تشتمل على مستويات من التعقيد تفوق كثيرا عمليات الوساطة العادية، وتتمثل هذه في حوكمة الشركات وقوة أفراد الموظفين العاديين وأنظمة الشركات والعوامل تعتبر معوقات أساسية يمكن أن تحول دون تحقيق الصفقات. وقد أظهر بحث قامت به بي دبليو سي أن الشرق الأوسط قد سجل زيادة جوهرية في صفقات الاندماج والاستحواذ المصرفية حيث ارتفعت من 1.5 مليار دولار في 2011 إلى ما يقارب 7 مليارات في 2012 وهي حصيلة ست معاملات. فقد مثلت الصفقات المصرفية على مدار العقد الماضي غالبية عمليات الاندماج والاستحواذ الخاصة بالخدمات المالية على المستوى العالمي. وبينما انخفض إجمالي عدد وقيمة معاملات الاندماج والاستحواذ المصرفية العالمية بشكل منتظم على مدار السنوات القليلة الماضية، فقد ظهر الشرق الأوسط كاستثناء في ظل الزيادة التي سجلت لعام 2012.(1) ومن الجدير بالذكر أن اتجاه بنوك الشرق الأوسط إلى صفقات الاندماج والاستحواذ الخارجي كانت انتقائية وكانت في طليعتها المؤسسات القطرية. وذلك لوجود رغبة مستمرة في الأسواق النامية القريبة مثل تركيا، الأصول المصرفية الخاصة الأوروبية والصيرفة الإسلامية في شرق آسيا

(1) صالح السحباني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-11.

والشرق الأقصى. ورغم ذلك، خلقت التغييرات السوقية في الشرق الأوسط الفرص للمؤسسات التي تمتلك السيولة. فقد تضمنت الست صفقات الخاصة بالاندماج والاستحواذ المصرفي والتي تم إبرامها في الشرق الأوسط في عام 2012 استثمارات متعددة ومتميزة عبر البحار من قبل بنوك خليجية، وبشكل ملحوظ في مصر، حيث أكد بعض كبار العاملين الأوروبيين في هذا القطاع توجههم نحو خفض النفقات في الأسواق الناشئة والأسواق التي لا تمثل سوقاً أساسياً لهم. وحيث إن ارتفاع قيمة الصفقات في الشرق الأوسط من 1.5 مليار دولار إلى ما يقارب 7 مليارات دولار ينسب جزئياً إلى الجهود نحو إعادة الهيكلة في المنطقة، إلا أنها تشير أيضاً إلى الثقة التي تمتلكها البنوك في الشرق الأوسط للاستثمار خارج أسواقهم المحلية.⁽²⁾

وتمثل الاقتصادات عالية النمو مثل الشرق الأوسط مقصداً لبعض كبار البنوك العالمية ذات التأثير المتزايد. إذ إن هنالك عدداً أكبر من المؤسسات التي تقوم بالبدء في عمليات الاستحواذ مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة المالية. إن هذا يتسق مع توجهات البنوك، وبشكل أكبر من الدول ذات الاقتصادات المتنامية بشكل كبير، والتي أصبحت أكثر نشاطاً في الاستحواذ سواءً في أسواقها المحلية أو خارجها، كما أن تلك البنوك تقوم بصياغة أسلوبها الخاص بما في ذلك اتفاقيات الشراكة والتوزيع.

المطلب الثالث: تجارب الاندماج المصرفي العربي

أولاً: تجارب دول مجلس التعاون الخليجي

1- عوامل و دوافع تنامي ظاهرة الاندماج في دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي على غرار مثيلتها من الدول العربية العديد من عمليات الاندماج، وقد شهدت هذه الدول ارتفاعاً في عدد عمليات الاندماج والاستحواذ في الآونة الأخيرة، وكانت العوامل الرئيسية المحركة لها ما يلي:⁽¹⁾

- التوجه نحو برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار الأجنبي في المنطقة.
 - وجود الأذرة الاستثمارية للحكومات المختلفة، مثل دبي القابضة وجهاز أبو ظبي للاستثمار وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، والتي استحوذت على حصص في شركات عالمية لتوزيع الإيرادات الحكومية.
 - وفرة السيولة في المنطقة حيث أدى ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية لأن تصبح دول المنطقة مصادر رئيسية لتوفير رؤوس الأموال.
 - أصبح نمط الاستثمار الذكي يسيطر على المستثمرين وصاروا يبحثون عن الفرص الجيدة هذه المرة مقارنة بالوضع الذي كان سائداً خلال فترة الطفرة النفطية الأخيرة.
- كما تتعدد الدوافع وراء ظاهرة الدمج المصرفي في الدول الخليجية ولعل أهم هذه الدوافع والتي أشار إليها الاقتصاديون الخليجيون هي:⁽²⁾

(2) أحمد بن السعيد، "زيادة صفقات الاندماج المصرفية إقليمياً رغم انحسارها الدولي"، مجلة العرب القطرية، ص 15، تاريخ الزيارة: 2013/04/26، عن الموقع الإلكتروني: www.alarab.qa/details

(1) علي شفيق، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التكتلات ولعبة الاستقطاب الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 210.

(2) المرجع نفسه، ص 215.

- صغر حجم السوق الخليجي وبالتالي صغر مؤسساته وتشابه نشاطها ودخولها في منافسة لا طائل منها
 - اجتياح العولمة لكل دول العالم مع إقرار اتفاقيتي الجات ومنظمة التجارة العالمية وما حملته من تحرير للتجارة وللخدمات وانفتاح السوق الخليجي لشركات كبرى عملاقة لا يقوى على منافسته
 - تزايد المتطلبات الرأسمالية في السوق الخليجية والتي بدأت تتجاوز القدرة الاقراضية للمصارف التجارية الصغيرة الموجودة اليوم
 - تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى الجودة وتخفيض الكلف والذي يمكن معه الاستفادة من الإحاطة بطبيعة السوق المحلي واحتياجاته
 - يرى البعض أن الاندماج الخليجي وسيلة للوصول إلى التكامل الاقتصادي الذي سيمكنها من تحقيق موقع داخل النظام العالمي الجديد
 - كما يرى البعض أن الاندماج يعد خطوة للإصلاح الهيكلي في الاقتصادات الخليجية.
- كما ويلاحظ ان عدد المصارف في الدول الخليجية اكبر مما يتطلبه السوق المحلية وجميعها تحقق ارباحا. وعلى رغم صحة هذا المؤشر الا ان غالبية هذه المصارف، تعتبر مصارف صغيرة الحجم بالمقياس الاقليمي والدولي في المعايير كافة، ومن هذا المنطلق يكون الاندماج بين المصارف الصغيرة ذا اثار ايجابية كبيرة بسبب التخفيض في الكلف الآتية:(1)
- * التخفيض في حجم الادارة العليا للمصارف وما يرتبط بها من كلف.
 - * التخفيض في حجم الموظفين وما يرتبط بذلك من كلف.
 - * التخفيض في كلف مباني الفروع.
 - * التخفيض في كلف الكهرباء والمياه وأجهزة الحاسوب وكلف الاتصالات والمواصلات وكلف استهلاك الورق والقرطاسية بشكل عام ومصاريف التشغيل كافة.

2- أمثلة عن تجارب الاندماج المصرفي في دول الخليج:

أ- التجربة السعودية:

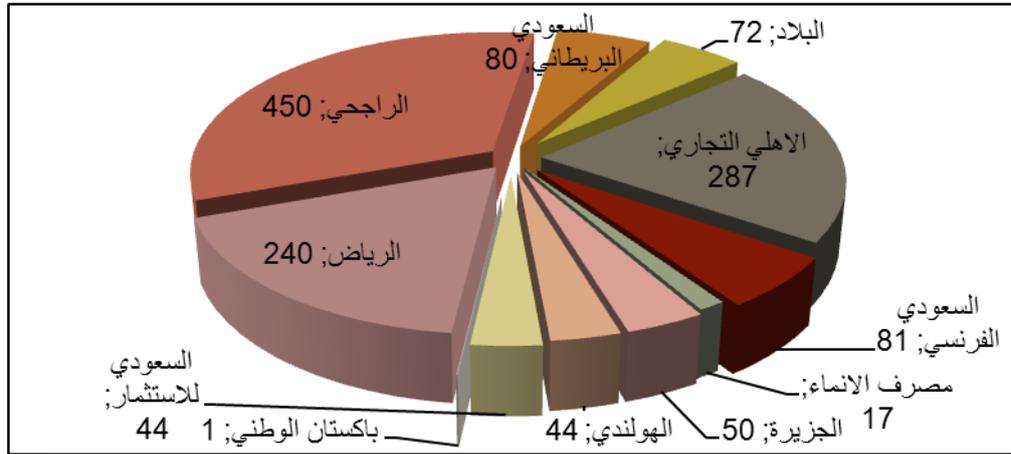
ان البنوك السعودية هي الأكبر حجماً في منطقة الخليج العربي والعالم العربي ففي عام 2003 بلغت حصة البنوك السعودية نحو 149 مليار دولار من إجمالي أصول المصارف التجارية العربية وهو ما يمثل نحو 22% من إجمالي أصول المصارف التجارية العربية، وسجلت نسبة أصول البنوك السعودية لإجمالي الناتج المحلي 83% تلك التي عادة ما تكون هذه النسبة قليلة في الدول النامية عند مقارنتها مع مثيلاتها في اليابان 167% وفي بريطانيا 390% وفي الولايات المتحدة 90%. ويعمل حالياً في المملكة 8 مصارف سعودية-أجنبية ولها 1201 فرعاً في نهاية النصف الأول من عام 2002.(2)

(1) المرجع نفسه، ص 220.

(2) ضيف روفية، "استراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمين، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 169.

كما ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في السعودية بنهاية نوفمبر 2010 إلى 1581 فرعاً، حيث تم افتتاح 62 فرعاً جديداً للبنوك خلال عام 2010، وبمعدل أقل من 6 فروع جديدة في الشهر، وتعتبر هذه الزيادة في عدد الفروع ضعيفة مقارنة بالعام السابق الذي تم خلاله افتتاح أكثر من 100 فرع وبمعدل 9 فروع بالشهر الواحد. وجاءت هذه الزيادة بنسبة كبيرة من بنك الرياض بـ 24 فرعاً جديداً بمعدل فرعين تقريباً في الشهر الواحد ليصل إجمالي فروع البنك إلى 240 فرعاً، تلاه مصرف الراجحي والسعودي البريطاني (ساب) بـ 8 فروع لكل منهما، كما تم خلال العام الحالي افتتاح أول فرع لبنك باكستان الوطني خلال شهر أغسطس الماضي، والشكل أدناه يوضح عدد البنوك السعودية التي قامت بافتتاح فروع جديدة لسنة 2010:

الشكل رقم (3-3): إجمالي عدد فروع البنوك السعودية لسنة 2010



المصدر: كوثر الأبجي ، مرجع سبق ذكره. ص 45.

ومن الأمثلة على حالات الاندماجات التي جرت في السعودية:

التجربة الرائدة التي جرت عام 1997 بين البنك السعودي التجاري المتحد وبنك القاهرة السعودي وأطلق على البنك الجديد اسم البنك السعودي المتحد بموجودات بلغت حينها 7.5 مليار دولار، ثم سعت المصارف السعودية إلى تخطي الاندماجات المحلية والخصوص في تجربة الاندماجات عبر الحدود لمواجهة ما ينتظر الصناعة المصرفية السعودية لمواجهة التركيز Concentration في هذا القطاع على الصعيد العالمي، وأنجزت حالات متعددة من الاندماجات ومن أبرزها تشكيل المصرف (السعودي-الأوروبي) الذي يتكون من اتحاد ثلاثة مصارف قائمة في السعودية (مصارف بريطانيا وهولندا وفرنسا) وثلاثة مصارف اقليمية ليتكون منها جميعاً مصرف واحد كبير برأس مال يصل إلى 2 مليار دولار في المرحلة الأولى من إنشائه، ثم الإعلان عن مشروع الإندماج بين البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد الذي سيكون باسم البنك السعودي الأمريكي (سامبا)،

وأيضاً فتحت عدة تراخيص لمصارف خليجية لفتح فروع لها في المملكة وهي الخليج الدولي، وبنك الإمارات الدولي، وبنك الكويت الوطني، والبحرين الوطني.(1)

ب- التجربة البحرينية:

عرفت المصارف البحرينية بدورها العديد من عمليات الاندماج المصرفي بين مصارف وبنوك تقليدية وإسلامية تنوعت بين اندماجات واستحوادات، وخلقت كيانات مصرفية برؤوس أموال كبيرة ساهمت في تعزيز تنافسيتها وزيادة النمو الاقتصادي بالمملكة. و قد عملت البحرين على تطوير أنظمتها المالية في الخليج بما تتطلبه الاتفاقيات الجديدة ومنها "بازل 3"، ما جعلها تتقدم دول الخليج في عمليات الاندماج والاستحواد لتشكل كيانات مالية قوية.

ويعمل في المملكة البحرينية أكثر من 100 مصرف ومؤسسة مالية يبلغ مجموع الموجودات فيها أكثر من 200 مليار دولار، من ضمنها نحو 27 مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية في أكبر تجمع لهذه الكيانات في المنطقة. ومعظم المصارف الإسلامية المنتشرة في مختلف الدول والتي يبلغ عددها نحو 450 مصرفاً، لا يتجاوز رأس مال المصرف الواحد منها 25 مليون دولار بحسب الإحصاءات الأخيرة.(1)

و من الأمثلة على حالات الاندماجات التي جرت في البحرين:

شهدت البحرين العديد من عمليات الاندماج و الاستحواد خاصة في السنوات الأخيرة فقد تم اندماج المصرف الأهلي التجاري مع المصرف الكويتي المتحد في لندن لتكوين شركة قابضة في البحرين بقيمة 304 ملايين دولار ويمتلك المصرف الأهلي البحريني 62.36% من حصة الشركة الجديدة و النسبة الباقية وهي 38.76% يمتلكها الكويتي المتحد. وفي منتصف العام 2009، قام مصرف السلام بالاستحواذ على البنك البحريني السعودي، وفي نهاية العام نفسه اندمج مصرف البحرين الشامل مع بنك الإثمار. أما في نهاية العام 2012، استحوذ بنك إثمار على بنك "إجارة"، وتمت عملية اندمج كل من "كابيفست" و "بنك إيلاف" و "بيت إدارة المال" تحت مؤسسة مصرفية في كيان واحد في مطلع العام 2013. و سنحاول تحليل بعض بعض صفقات الاندماج المصرفي البحريني مبرزين أهم المزايا المحققة من هذه الصفقات كما يلي:(2)

-استحواد بنك الإثمار على بنك اجارة:

تمت هذه العملية- استحواد بنك الإثمار على بنك اجارة- بعد موافقة مساهمي كل من المصرفين خلال اجتماعين منفصلين للجمعية العمومية غير العادية والذين انعقدا في 21 أكتوبر 2012 بالبحرين. و ذلك بهدف تحقيق مزيد من التطور في أعماله التجارية الأساسية واستمرار نموه. و أدى الاندماج بين البنكين إلى:

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي، ورقة عمل عن تطوير القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، وزارة التخطيط، الرياض، أيام (23-19) اكتوبر 2002، ص 60.

(1) عدنان الهندي، "الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) خالد جناحي، "الاستحواد والاندماج"، مجلة الصيرفة الالكترونية الاسلامية، تاريخ الزيارة: 2013/04/20، عن الموقع

✦ زيادة رأسمال بنك الإثمار بمقدار 56,7 مليون دولار أمريكي ليصبح 758 مليون دولار بعد أن أصدر البنك 226,7 مليون سهماً إلى كل مساهمي بنك الإجارة الأول، باستثناء تلك التي يملكها بنك الإثمار أو نيابة عنه بقيمة اسمية قدرها 0,25 سنت أمريكي لكل سهم. ويتضمن اندماج بنك الإثمار وبنك الإجارة الأول تبادل للأسهم بين المصرفين بنسبة أربعة أسهم في بنك الإثمار مقابل سهم واحد .

✦ عزز هذا الاندماج قاعدة وملاءة رأسمال بنك الإثمار، وحسن قاعدة المساهمين. فقد شهدت أسهم بنك الإثمار نمواً بنسبة أكثر من 160 بالمائة في عام 2012، على الرغم من انخفاض جميع مؤشرات الأسهم في البحرين بمقدار 6,83 خلال نفس العام. وصنفت أسهم بنك الإثمار من أكثر الأسهم تداولاً (من حيث عدد الصفقات) ضمن قائمة تضم 41 شركة محلية في عام 2012، واحتلت أسهم البنك ثاني أعلى مرتبة من حيث قيمة ومقدار الأسهم المتداولة .

✦ كما سيدعم هذا الاندماج مكانة بنك الإثمار كبنك إسلامي للتجزئة ويعمل على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف. وسيترجم ذلك بشكل أساسي إلى إعادة التركيز على تطوير الأعمال الأساسية لبنك الإثمار في مجال التجزئة والعمليات المصرفية التجارية، وكذلك التركيز على دعم نموه المتواصل بصورة عامة.

الجدير بالذكر أن بنك الإجارة الأول كان متخصصاً في تأجير المعدات كبنك تجزئة إسلامي وتجاري، وسيخلق اندماج هاتين المؤسستين فرصة مواتية من أجل تحقيق المزيد من التطور في الأعمال التجارية الأساسية لبنك الإثمار في الوقت الذي سيساعد فيه على خفض النفقات وتحسين الكفاءات.

ج- التجربة القطرية:

اتجهت بعض الشركات القطرية الحكومية والخاصة، إلي إبرام صفقات استحواذ في عدة قطاعات بالمنطقة العربية، وخصوصاً في القطاع المصرفي، ليزيد إجمالي تلك الصفقات علي 7.3 مليار دولار منذ بداية الربيع العربي، شملت العراق والكويت ومصر وليبيا والإمارات العربية المتحدة. أبرز صفقات الاستحواذ التي أبرمتها الشركات القطرية: صفقة شراء بنك قطر الوطني QNB لحصة نسبتها 40% ، من البنك التجاري الدولي الإماراتي مقابل 82 مليون دولار، واستحواذه على 49% من مصرف التجارة والتنمية الليبي، مقابل 186 مليون دولار، وكان بنك كيو إنفست (Q- INVEST) قد استحواذ على حصة نسبتها 60% من المجموعة المالية المصرية "هيرميس" مقابل 250 مليون دولار، بالإضافة الى استحواذ مصرف الريان على 60% أيضاً من شركتين قطريتين للصيانة والطاقة في صفقة قيمتها 126 مليون دولار⁽¹⁾.

(1) أحمد بن السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

جدول (10-3) يوضح بعض من صفقات الاستحواذات الخارجية

صفقة الاستحواذ	قيمة الصفقة /مليار دولار
QNB يستحوذ على 40 % من البنك التجاري الدولي الاماراتي	0.082
QNB يستحوذ على 49% من مصرف التجارة و التنمية الليبي	0.186
QNB يستحوذ على 77.17% من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال مصر	---
كيوتل تستحوذ على كامل اسهم وطنية للاتصالات الكويتية	2.2
كيوتل ترفع حصتها في أسيا سيل العراقية الى 60%	1.47
كيوانفست تستحوذ على 60 % من المجموعة المالية المصرفية "هرميس"	0.250
كيوانفست تستحوذ على 60 % من شركتين قطريتين للصيانة و الطاقة	0.126
المجموع	7.314

المصدر: أحمد بن السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

كما شهد مطلع العام 2013 تنفيذ عملية الاستحواذ النهائية لبنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال-مصر والتي قدرت بـ 2.5 مليار دولار، وذلك بعد اتمام الموافقات والتراخيص الاعتيادية من الجهات المالية والرقابية الرسمية في مصر وقطر. وتوصلت مجموعة QNB أكبر مؤسسة مالية بدولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى اتفاق نهائي للاستحواذ على كامل حصة بنك سوسيتيه جنرال البالغة 77,17 % في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال – مصر (NSGB). تأتي صفقة الاستحواذ ضمن إستراتيجية مجموعة QNB لتوسيع تواجدتها في الأسواق الناشئة التي تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، خاصة مع وجود شرائح واسعة من المجتمع بحاجة الى المزيد من الخدمات المصرفية المبتكرة.

وتعتبر عملية الاستحواذ هذه أكبر صفقة مصرفية في منطقة الشرق الأوسط منذ الأزمة المالية العالمية وأحد أكبر الاستثمارات الخارجية في مصر خلال العامين الماضيين.⁽¹⁾

يعتبر البنك الأهلي سوسيتيه جنرال – مصر ثاني أكبر مصرف خاص (لا تمتلكه الدولة) يعمل في السوق المصري من خلال شبكة فروع تصل إلى 160 فرعاً تتوزع على كافة محافظات جمهورية مصر العربية، ويعمل به أكثر من 4,150 موظفاً، بإجمالي أصول وصلت في نهاية شهر سبتمبر 2012 إلى 63,3 مليار جنيه مصري بما يعادل 10,4 مليار دولار أمريكي.

ثانياً- تجارب الاندماج المصرفي في المغرب العربي

1- التجربة التونسية:

(1) المرجع نفسه، ص 25.

تم دمج الشركة التونسية للبنك، أكبر المصارف الحكومية، مع بنك الإسكانو البنك الوطني الزراعي، أو التخصيص الجزئي للمصارف الثلاثة بهدف إنشاء قطب مصرفي يُكرس شراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك في 2010. فباعَت أسهم بنك الجنوب إلى مصرف الوفاء التجاري المغربي، وغيّر المصرف التونسي اسمه إلى البنك التجاري، ثم دُمج البنك الوطني للتنمية السياحية و البنك الوطني للبلاد التونسية في الشركة التونسية للبنك، ولكن العملية أثقلت كاهل المصرف الحكومي، ما عطل الانتقال إلى مرحلة التخصيص الجزئي التي كانت الحكومة تخطط لها. وترتبط تونس باتفاقات مع الاتحاد الأوروبي أتاحت لمصارف أجنبية، وخصوصاً الفرنسية، شراء حصص في مصارف تجارية محلية.

ولاحقاً اتحدت مجموعات اقتصادية بارزة في البلد لإنشاء مصرف الزيتونة، وهو المصرف الإسلامي الثاني الذي تم الترخيص له بالعمل بعد بنك البركة السعودي. و ذلك في مطلع عام 2011 إبان اندلاع الثورة(1).

2- التجربة المغربية:

على رغم تحرير النظام المالي والمصرفي المغربي المعتمد منذ عام 1990، وما تبعه من إصلاحات عام 2006 عبر زيادة رقابة المركزي، إلا أن القطاع يعاني احتكاراً من قبل ثلاثة مصارف تستحوذ على 66 في المئة من إجمالي الودائع والقروض المقدرة بنحو 750 بليون درهم (88 بليون دولار). ويواجه النظام المصرفي تحكماً غير مباشر من قبل المصارف الفرنسية، خصوصاً مصرف «بي أن بي باريبا» و «كريدي ليونيه» و «كريدي أغريكول»، التي تسيطر على ثمانية مصارف مغربية عبر امتلاكها أكثر من 50 في المئة منها، في حين يستحوذ القطاع العام على ثلث المصارف، خصوصاً «القرض الشعبي» و «بريد المغرب» و «العقاري» و «السياحي»، و «القرض الزراعي»، وكانت المصارف المغربية حققت أرباحاً زادت على 10 بلايين درهم العام 2012 على رغم تراجع عائدات أسهم بورصة الدار البيضاء التي تكبدت خسائر بلغت 15 في المئة للعام الثاني على التوالي(2).

واعتبر أن ضعف الشفافية والمعدلات المرتفعة المطبقة على القروض تتيح للمصارف تحصيل أرباح أكبر من قدرتها بنحو 30 في المئة خلال خمس سنوات، إذ تفرض المصارف التجارية فوائد تزيد على ستة في المئة، في حين لا تتجاوز الفوائد على القروض العقارية 2,5 في المئة في دول مثل إسبانيا، علماً بأن التضخم في المغرب لا يتجاوز اثنين في المئة. ولا تسمح المصارف للزبائن باختيار مؤسسات التأمين على القروض، ما يعزز فرص الاحتكار إذ دأب كل مصرف على تأسيس فرع متخصص في التأمين. وتفقد الأموال الهالكة بنحو 35 بليون درهم ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بإجمالي القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد والتي بلغت نحو 800 بليون درهم(1).

(1) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) محمد شرفي، "النظام المصرفي المغربي احتكار ونقص في الشفافية"، عن الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة: 2013/05/10.

هذا و يبقى النظام المصرف المغربي الأكثر ليبرالية و انفتاحاً في شمال أفريقيا، وله تاريخ من العلاقات الدولية إذ كان معظم المصارف في أوروبا الغربية والولايات المتحدة يملك فروعاً في المغرب قبل صدور «قانون المغربية» في سبعينات القرن الماضي والذي أمم بعض تلك المصارف تحت تأثير المد القومي. واعتبرت «وكالة النقدية»، التي تدير بطاقات الدفع الدولية، أن 10 ملايين مغربي أي ثلث السكان، يملكون بطاقة تسديد أو سحب أموال، استُخدمت العام الماضي لتداول 180 بليون درهم. عرفت المغرب كغيرها من الدول العديد من الاندماجات بعضها كان على المستوى المحلي بهدف تقوية القطاع المصرفي المغربي، و الآخر عبر الحدود. (2)

و من حالات الاندماج المحلي المغربي نذكر: (3)

اندماج مؤسستا زكورة والبنك الشعبي للقروض الصغرى، في 2009 بغرض توسيع دائرة المستفيدين من القروض الصغرى بالنسبة لمن لا يتوفرون على حسابات بنكية، أي لفائدة أكثر من 500 ألف زبون. ومن شأن عملية الاندماج هذه أن تفضي إلى تحويل نشاط مؤسسة زكورة للقروض الصغرى برمته إلى مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى التي ستحمل إسم مؤسسة زكورة الشعبي للقروض الصغرى.

أن هذه العملية ستسمح بتعزيز الركائز المالية للمؤسستين برأسمال خاص يبلغ 490 مليون درهم من قبل مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، وتمكين المؤسستين من التكامل والتنسيق الصناعي وأيضا الاستفادة من تجربة مجموعة البنك الشعبي، خاصة في مجال الحكامة وتدبير مخاطر الإقراض والتنظيم.

يشار إلى أن مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى جمعية لا تهدف إلى توزيع الأرباح، وتضم إلى غاية 31 ديسمبر 2008 في محفظتها للزبائن النشيطين ما يزيد عن 180 ألف مستفيد، وبلغ الجاري الإجمالي للقروض الصغرى 1050 مليون درهم، فضلا عن توفر المؤسسة على شبكة قوامها 211 فرعا وتشغيلها ل949 مستخدما.

أما مؤسسة زكورة للقروض الصغرى فجمعية مختصة في التمويلات الصغرى، لا تهدف هي الأخرى إلى توزيع الأرباح، وترتكز إلى غاية نهاية 2008 على شبكة قوامها 607 وحدة من بينها 179 فرعا رئيسيا ومحفظة للزبائن النشيطين تزيد عن 354 ألف مستفيد، مع تسجيلها لجاري إجمالي للقروض الصغرى بما يناهز 1023 مليون درهم، وتشغيلها ل1744 مستخدما.

أما بالنسبة للاندماجات عبر الحدود التي عرفها القطاع المصرفي المغربي: (1)

التجاري وفا بنك الذي تأسس بعد اندماج البنكين المغربيين البنك التجاري المغربي وبنك الوفاء سنة 2003. إستحوذ البنك سنة 2005 على 53.54% من رأس مال بنك الجنوب التونسي

(2) المرجع نفسه.

(3) خالد جناحي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(1) المرجع نفسه، ص 60.

بالتحالف مع بنك وساندر الإسباني. للبنك 522 فرع وأكثر من مليون زبون. تملك مجموعة أونا %14,96 من رأسماله. كما قام البنك:

- 2006 الاستحواذ على أكسي كايبتال التونسية. إطلاق مبادرة لإنشاء بنك ميدي كايبتال. الحصول على تصنيف Baa1 على الودائع لدى البنوك بالعملة المحلية التي منحتها وكالة موديز.

- 2007: شراء 35 % من أسهم بنك أفريقيا. الحصول على الموافقة من قبل هيئة الرقابة المالية ومصرف ميدي كايبتال.

- 2008: الحصول على أكثر من 5 % من جانب المصرف التجاري والصناعي في رأس مال بنك. BMCE تعزيز مشاركة البنك في رأس مال بنك أفريقيا من 35 % إلى 42.5 %

- 2009: نقل المصرف التجاري والصناعي في رأس مال البنك، أو 15.05 في المئة لصالح BFCM، بنك الائتمان الاتحادية. تعزيز مشاركة CM-CIC القابضة، من خلال BFCM في رأس مال البنك من 15.05 % إلى 19.94 %

فكان نتيجة الاندماجات أن أصبح أكبر مجموعة بنكية ومالية في منطقة المغرب العربي والثالثة على المستوى الإفريقي.

البنك الشعبي المغربي : حققت مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال النصف الأول من سنة 2008 ارتفاعا ملحوظا في ناتجها الصافي بنسبة 90.4 في المائة إذ انتقلت قيمته إلى ما يناهز 822 مليون درهم بدلا من 431 مليون درهم في الفترة ذاتها من السنة الماضية. هذا و عرفت المجموعة عددا كبيرا من الاندماجات في السنوات الأخيرة ففي 2012 قامت بصفقات اندماجية متتالية: (2)

- في افريل 2012، قام البنك ببيع حصة 5 % من أسهمه إلى المجموعة الفرنسية البنك الشعبي- مصرف الإدخار (BPCE) مقابل 1.74 مليار درهم مغربي أي ما يعادل 190 مليون دولار، وذلك بإعتبار قيمة السهم تساوي 201 درهم.

- في أوت 2012 أعلن البنك الشعبي المغربي البنك الشعبي أنه استحوذ على 50% من مجموعة أطلنتيك الإيفوارية، التي تضم سبعة أبناء، في كل من ساحل العاج والبنين والطوغو وبوركينا فاسو ومالي والنيجر.

- 2012، أعلن البنك عن صفقة ثانية مع شريك أجنبي، فوت بموجبها حصة 5 في المائة من رأسماله إلى الشركة المالية العالمية (IFC)، وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي، مقابل 1.74 مليار درهم مغربي، على أساس نفس قيمة السهم التي تم اعتمادها مع المجموعة الفرنسية البنك الشعبي-مصرف الإدخار. (BPCE)

كما استحوذ "اتجاري وفاء بنك" و"البنك الشعبي" المغربيين علي نسبة 80% من رأس مال فرع "بي انبي باريبا" في موريتانيا هذه الأخيرة التي علي الرغم من تواجد 10 بنوك علي أراضيها

لا يزال معدل الإستبنك لديها لا يتجاوز نسبة 6%، وتأسس وفا بنك بعد اندماج اكبر بنكين مغربيين هما التجاري المغربي والوفاء سنة 2013 ولبنك 522 فرع وأكثر من مليون عميل ولبنك تواجد في تونس والسنغال وأوروبا ومالي والكاميرون والكونغو والجابون.

و في نفس السياق فشلت مجموعة (التجاري وفا بنك) في الاستحواذ على رأسمال فرع المجموعة البنكية الفرنسية (بي إن بي باريبا) في مصر، بعد تفويت غالبية أسهم هذا الأخير من قبل المجموعة الأم إلى (بنك الإمارات دبي الوطني)، الذي يعتبر أكبر مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تمثل الصفقة المذكورة العثرة الثانية للمجموعة المغربية في سياق جهودها لدخول السوق المالية المصرية، بعد فشلها في صفقة شراء بنك «بيريوس مصر»، المعروف للبيع منذ مطلع العام الحالي، بعد تراجع المجموعة الأم بنك «بيريوس اليوناني»، الذي أوقف عملية بيع وحدته المصرية، مشيراً إلى أنه لن يقبل أي عروض شراء مهتمة بالوحدة في المستقبل القريب.

ثالثا- تجارب عربية أخرى:

التجربة اللبنانية:

تصدر لبنان قائمة الدول العربية بالنسبة إلى عمليات الاندماج التي حصلت في قطاعها المصرفي والتي شهدتها نظرياً عام 1994 وفعالياً منذ العام 1997 حتى بلغت نحو 23 عملية حتى عام 1999 ونجم عن ذلك تقلص في عدد المؤسسات المصرفية من 80 إلى 50 في نهاية العام السابق. ويتسم القطاع المصرفي اللبناني بتركز حاد يصل إلى أكثر من 70% من الأنشطة تقع في أيدي عدد قليل من المصارف التي بلغت نحو عشرة مصارف كبيرة. وتعرضت المصارف اللبنانية إلى ضغوطات مصرف لبنان بموجب قانون الاندماج المصرفي رقم (192) الذي صدر بتاريخ 4/2/1994 وحدد العمل به مدة خمس سنوات انتهت في نهاية عام 2003. وتتلخص الدوافع التي تقف وراء عمليات الاندماج في لبنان في الحاجة إلى رؤوس الأموال لتمويل إعادة الإعمار والإنماء وتشجيع عمليات الدمج المصرفي من خلال السياسة الجديدة المعتمدة على عدم إصدار تراخيص مصرفية جديدة وزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي. ومن تلك العمليات الاندماج البارز بين أربعة مصارف هي (يونيبانك، بنك المغترب، ليتكس بنك، البنك اللبناني للتجارة) لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد على 1.5 مليار دولار ورأس مال قدره 250 مليون دولار مما مثل موقفاً متقدماً ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربياً، كذلك بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه بالكامل مصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1988 وأيضاً قيام مجموعة لبنانية خليجية (آرك) بشراء ثلاثة بنوك صغيرة وتوحيدها في بنك واحد United Bank Lebanon (UBL) ومن ابرز عمليات (M&A) الحاصلة في لبنان هي: (1)

أ- الاندماجات المحلية: ومن الأمثلة ما يأتي:

- الاندماج بين المصرفين الكبيرين بنك بيلوس والبنك اللبناني للتجارة
- شراء بنك عودة عام 1997 بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط، ثم شراؤه بنك الشرق للتسليف فضلاً عن شراء 14 فرعاً من بنك ادكوم المتوقف

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 179.

- الاندماج بين بنك لبنان المتحد والبنك اللبناني للتجارة
- الاندماج البارز بين أربعة مصارف هي يونيبانك، بنك المغترب، لينكس بنك، البنك اللبناني للتجارة، لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد على 1.5 مليار دولار ورأس مال قدره 250 مليون دولار
مما مثل موقعاً متقدماً ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربياً.

ب- الاندماجات عبر الحدود:

- بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه بالكامل مصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1988.
- شراء بنك الاعتماد الياباني بنك أمريكان اكسبريس لبنان.
- قيام مجموعة لبنانية خليجية (آرك) بشراء ثلاثة بنوك صغيرة وتوحيدها في بنك واحد (UBL) United Bank Lebanon
التجربة المصرية:

أ - هيكل القطاع المصرفي في مصر:

✧ شهد القطاع المصرفي في مصر تحولات رئيسية في أواخر خمسينيات القرن العشرين والشابات منه، فلقد أصبح هذا القطاع نموذجاً للتطبيق الكامل للاشتركية، ذلك أنه أصبح كله قطاع عام، وهذا النمط من ملكية المصارف وإدارتها بما يزال يحدد الشكل العام للقطاع المصرفي وذلك بالرغم من البنوك التي أنشأها القطاع الخاص أو التي افتتحت كفروع لبنوك أجنبية.
✧ لقد جعلت التطورات التي شاهدها القطاع المصرفي المصري منذ الستينيات والتي ظلت تتتابع إلى الوقت الحاضر جعلت هيكل هذا القطاع يتحدي على النحو الآتي: البنوك التجارية: بنوك القطاع العام، بنوك مشتركة وخاصة.
✧ البنوك الاستثمار والأعمال: بنوك مشتركة وخاصة أجنبية.
✧ البنوك المتخصصة: بنك التنمية الصناعية، بنك العقاري المصري العربي لكل من هذه المؤسسات المصرفية فروع، وإن كانت النسبة المغالية منها فروع بنوك القطاع العام.
✧ تعتبر مصر من أوائل البلاد العربية التي سمحت بإنشاء مصارف إسلامية ويرجع هذا إلى عام 1975م، وفي الوقت الحاضر توجد مؤسستان مصرفيتان إسلاميتان ولكل فروع، كما توجد فروع إسلامية لبعض بنوك القطاع العام وبعض بنوك الاستثمار والأعمال.

ب - تطور الاندماج المصرفي المصري:

ويظهر ذلك في المراحل التالية: (1)

-مرحلة الستينيات من القرن العشرين: عند تطبيق الاشتراكية في القطاع المصرفي في أوائل الستينيات تطلبت الحاجة دمج بعض البنوك ولم يكن لآليات السوق دور في هذا الاندماج، وقد شملت عملية الاندماج القطاع المصرفي كله.

-مرحلة السبعينيات من القرن العشرين: تحد هذا العقد حالات محدودة للاندماج على النحو الآتي:

(1) رفعت السيد العوضي، إسماعيل على بسيوني، "الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، مصر، ص 133.

- دمج بنك بور سعيد في بنك مصر.
 - دمج البنك الصناعي في بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري.
 - دمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية
- الملاحظة التي قبلت عن الاندماج الذي حدث في نصف الستينات الاندماج الذي حدث في السبعينات حيث لم يكن لآليات السوق دور في هذا الاندماج لأن البنوك المندمجة كانت قطاعا عاما.
- مرحلة التسعينات من القرن العشرين:تحد هذا العقد أربع حالات اندماج هي:
- اندماج بنوك التنمية الوطنية مع البنك الوطني (1992 – 1993)
 - شراء بنك مصر لبنك الاعتماد والتجارة وذلك عقب إفلاسه (1993)
 - شراء البنك الأهلي المصري للبنك العربي الأمريكي (مقره نيويورك 1998)
 - دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي.
- هذه الحالات الأربع فيها ما هو اندماج قسري، أي ليس لآليات السوق دور فيه، (الحالة الثانية) وفيها ما يخضع لآليات السوق (الحالة الثالثة)

ج- تعقيب على الاندماج في القطاع المصرفي المصري:و ذلك من خلال مايلي:(1)

- يقترح استبعاد حالات الاندماج التي تمت في الستين ثم السبعينات من القرن العشرين بما أنها لم تكن استجابة لآليات السوق وبالتالي لا تتشابه مع الاندماجات التي تمت في البلاد المتقدمة والتي تسارعت حركتها منذ تسعينات القرن العشرين وإلى الآن.
- حالات الاندماج التي تمت في التسعينات جاءت في مناخ عالمي تتسارع فيه حركة الاندماج لآليات السوق، ومع ذلك فلم تكن حالات الاندماج في القطاع المصرفي المصري المتزامنة مع هذه الحركة العالمية استجابة لآليات السوق وهذا باستثناء حالة واحدة سبقت الإشارة إليها.
- مستقبل الاندماج في القطاع المصرفي المصري: تشير التوقعات إلى أن الجهاز المصرفي المصري سوف يشهد تغيرات هيكلية،وتشير هذه التوقعات بصفة رئيسية إلى تصريحين، التصريح الأول لمحافظ البنك المركزي والذي نشر في صحيفة الأهداف بتاريخ 12 سبتمبر 2004م والتصريح الثاني صدر عن اجتماع لرؤساء البنوك في مصر نشر في 13 سبتمبر 2004م.

ان الاستنتاج الذي يمكن الخروج به بعد استعراض الأمثلة عن حالات الاندماج في الدول العربية المختارة ان معظمها هي اندماجات محلية ويعود السبب إلى قلة الأصول ورؤوس الأموال للمصارف العربية في قائمة ألف مصرف كبير في العالم، أما الاندماجات عبر الحدود فهي قليلة جداً ويعود ذلك إلى تخلف الدول العربية في خلق الفرص الاستثمارية داخل المنطقة العربية على الرغم من توافر الإمكانيات الطبيعية والبشرية وهذا ما يفسر وجود نحو 800-1200 مليار دولار عربي استثمارات وودائع في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة.

(1) رفعت السيد العوضي،إسماعيل على بسيوني،مرجع سبق ذكره ،ص136.

الخلاصة:

لم تقتصر حالات الاندماج المصرفي على الدول المتقدمة بل شهدت الدول النامية ايضاً وعياً متزايداً بإيجابية الاعتماد على هذه الاستراتيجية ، وقد كان الهدف من تلك العمليات في هذه الدول اللحاق بالتقدم والتطور الاقتصاديين عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الكفيلة بدعم رأس مال بنوكها

و الدول العربية كغيرها من دول العالم بمواجهتها للعديد من التحديات لاسيما بعد تطبيق قوانين المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقيات معايير لجنة بازل ، خاصة وان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يستخدمان تلك المعايير لتنفيذ مشروعاتهما، كان لزاماً عليها الرفع من راسمالها وقد كان خيار الاندماج خيارها الأمثل ،ومن بين هذه الدول نجد بعض المصارف في لبنان والسعودية وقطر ،البحرين ومصر وتونس والمغرب..... الخ

الخاتمة العامة:

يعد الاندماج الاقتصادي عامة والاندماج المصرفي خاصة واحدة من أهم المستجدات العالمية، التي لها تأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، وعلى النشاط المصرفي والمالي على وجه الخصوص، نظرًا للآثار والنتائج الإيجابية التي تفرزها تلك العمليات، ففي ظل وجود ظاهرة العولمة وظهور التكتلات العالمية من انبثاق الوحدة الأوروبية، وفتح الأسواق العالمية، فضلًا عن إقامة مناطق للتجارة الحرة، وثورة الاتصالات، أصبحت ظاهرة الاندماجات أمرًا ضروريًا، كونالعصر الحالي يتميز بالميل نحو الوحدات الاقتصادية والتنظيمية الكبيرة والعلاقة، وذلك نتيجة ما تفرضه متغيرات هذا العصر من محددات سواء لتقوية كياناتها الاقتصادية أو الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام طوفان العولمة الكاسح وما يحتوي عليه من أخطار تنافسية شرسة تهدد بتدمير الكيانات والمنظمات الصغيرة، لذا سيطرة على العالم ما يعرف بظاهرة الاندماج والاستحواذ الاقتصادي حتى غدا المشروع الكبير في الوقت الراهن المحرك الفعال لتحقيق التقدم الاقتصادي، وبذلك فلا سبيل أمام المنظمات والكيانات الصغيرة والمتوسطة أو حتى الكبيرة سوى أن تندمج لتكون كيان عملاق قادر على المقاومة والحياة في ظل المنافسة الشرسة، أو تتهاوى أمام الكيانات العملاقة الأخرى، والاندماج يعد أحد الوسائل الهامة والفعالة لمواجهة الكيانات العملاقة إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

وفيما يأتي بعض الاستنتاجات التي لا تعني إعادة إلى الأفكار التي سبق ذكرها، وإنما هي تثبيت لأهم النتائج التي تطابقت مع فرضية الدراسة المبنية على حتمية ظاهرة الاندماج إلى حد ما، وفي ظل ما يجري من تغييرات جذرية في الاقتصاد العالمي، وهي كالاتي:

1- في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية استطاعت المؤسسات الكبيرة السيطرة على مثيلاتها الصغيرة بفعلا لمكاناتالضخمة التي تمتلكها، ثم الإبداع في التنظيم والإدارة والميل إلى التركيز في الإنتاج، بعدها انتقلت هذه الظاهرة لتشمل رأس المال لتنتشأ على أثرها الاحتكارات المصرفية بعد ارتفاع مستوى تركيز وتمركز الرأسمال المصرفي.

2- هناك العديد من المبررات والدوافع وراء ظاهرة الاندماج، نذكر منها:

أ- النمو، وهو احد أهم الدوافع وهناك نوعان من النمو الأول داخلي وهو ذو وتيرة بطيئة وغير مؤكدة النتائج والثاني نمو من خلال الاندماج والتملك والذي يكون أكثر سرعة على الرغم من احتمالات الفشل.

ب- هناك جملة من الأسباب الإستراتيجية التي تقف وراء حالات الاندماج والتملك في مقدمتها زيادة القدرة التنافسية وتقوية التناغم بين الوحدتين المندمجتين او استجابة للتطورات الحاصلة في السوق العالمية، وتلمس هذه الأسباب في الاندماجات الناجمة التي تحصل بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة الحجم وسجلت هذه الحالات نسبة تبلغ 75% في الولايات المتحدة.

ج- كانت اتفاقيات بازل (1) و (2) من الأسباب العملية التي تقف وراء اتجاه البنوك إلى الاندماج، واصل الفكرة في هذه الاتفاقيات تحديد رأس المال بالنسبة للمصارف المختلفة على قواعد أكثر اقتصادية، بما يتفق و الإجراءات لتحديد درجات المخاطرة والعمل على تشجيع المصارف على زيادة اختصاصها حتى تصل إلى الهدف النهائي المتمثل بزيادة دور الأسواق في مجال الرقابة على المصارف.

د- ان العولمة المصرفية لم تعد خياراً او بديلاً فحسب بل أصبحت اتجاهًا إجبارياً في ظل الالتزام بمعايير لجنة بازل، لذلك فان بقاء الدول على حواجز العزلة والانغلاق على الداخل أصبح في كثير من الأحيان ليس في صالح الدول التي تطبقها.

2- يعد الدمج بمختلف أشكاله احدى الوسائل الرئيسية لايجاد كيانات اقتصادية و مالية عملاقة قادرة على امتصاص الصدمات و المنافسة في السوق المالي العالمي.

3- شهد العالم حدثان التسعينيات من القرن المنصرم العديد من التجارب الرائدة في انجاز الصفقاتالضخمة من عمليات الاندماج والتملك وتختلف تلك التجارب بحسب الدول:

أ- التجربة الأمريكية: ان الولايات المتحدة راعية العولمة بكل أشكالها وتمتد جذور تجربتها إلى الموجات الأولى، وتعد عمليات الاندماج والتملك من إحدى الركائز الأساس لتدعيم الموقف التنافسي للمؤسسات المالية وغير المالية الأمريكية في مواجهة المنافسين من الاتحاد الأوروبي واليابان، وتقود الاندماجات الشركات القابضة المتعددة ذات الأصول البالغة أكثر من مليار دولار بعد انطلاقها محليا ودولياً على اثر إلغاء القوانين المقيدة للعمل المصرفي بين الولايات والمدن الأمريكية وتشير بعض التوقعات المستقبلية إلى ان حصة الولايات المتحدة، ستكون ثمانية من أصل عشرة مصارف على المستوى العالمي.

ب- التجربة الأوروبية: أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يصنف في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث انتاج الثروة وفي المرتبة الأولى من حيث المبادلات التجارية قبل اليابان، وتحاول الدول الأوروبية الخروج على الأنظمة والقواعد القديمة بعد التوحيد وانطلاق التعامل بالعملة الموحدة اليورو، والانطلاق من سوق إقليمي موحد يسعى إلى التواجد عبر القارة الأوروبية وخصوصاً في المجال المصرفي الذي يحظى بالأولوية في ظل التنافس مع رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية.

ج- التجربة العربية: أدركت الدول العربية أهمية عمليات الاندماج وخصوصاً في القطاع المصرفي كخط دفاعي لتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية خصوصاً بعد أن وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال المصرفي واستعداداً إلى استحقاقات منظمة التجارة العالمية، وتشهد لبنان والسعودية وعمان والأردن ومصر وعيا متزايداً لعمليات الاندماج والتملك، والملاحظة الأساسية على هذه العمليات التي تجري في الدول العربية أنها تتم بين المصارف باختلاف أحجامها بهدف الارتقاء في ترتيبها في قائمة مصارف دولها، أما التجارب العربية عبر الحدود فلا تزال محدودة جداً بالقياس على ما يجري عالمياً.

✦ و عموماً يمكن القول أن:

✓ الاندماج المصرفي ضرورة حتمية فيظل الانفتاح الكامل للأسواق المصرفية أمام المنافسة واحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية والكيانات المصرفية العملاقة.

✓ إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية، يمكن من تكوين بنوك قوية قادرة على المنافسة والاستمرار في ظل التنافس العالمي.

✓ لا يزال الاندماج المصرفي القوة الدافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

✓ المنافسة تفرض الاندماج المصرفي والاندماج يزيد من حدتها.

المقترحات:

- فيمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات بصفقتها مقترحات نوصي بها في السياق ذاته والتي أغلبها لصالح الدول النامية، ما دامت الدول المتقدمة هي المستفيدة من هذه العمليات، وكالاتي:
- من الضروري جدا تحقيق عمليات الاندماج المصرفي ضمن الدول العربية عامة و دول المغرب العربي بشكل خاص -لتنافس صفقات الاندماج و غيابها تماما في بعض الدول- سواء كان هذا الاندماج سيتم بين المصارف المحلية للدولة أو بين مصارف عدة دول، و ذلك بعد التحديات التي ستواجهها المصارف العربية مع اشتداد المنافسة العالمية و كذلك ضرورة أن تلتزم المصارف المركزية في الدول العربية بمعايير بازل و أفكارها و اتفاقياتها بعد أن وافقت على تطبيقها.
 - تفعيل التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة بين الدول النامية فهي تمثل خياراً ملحاً في ظل الاندماجات الاقتصادية المتسارعة بين الدول المتقدمة، ولا بد ان يعطي توسيع الاتحاد الأوربي درساً بليغاً على تخطي المصالح القطرية على حساب المصلحة الجماعية.
 - العمل على إنشاء شركات للتأمين على ودائع المصارف في الدول النامية تتحمل المصارف والمودعين تمويل الجزء الكبير من مواردها، حتى لا تصبح الدولة الضامن الوحيد للأخطاء التي تقع بين المصارف والمتعاملين معها، بل يقتصر الضمان الحكومي على الحالات التي لم يكن للمصارف دخل في حدوثها، مثل وقوع الأزمات المالية الكبيرة.
 - على الدول النامية ومنها العربية إصدار قوانين منع الاحتكار وتطبيق أحكامها على عمليات الاندماج والتملك المصرفيين، كما يجب ان يسبق هذه العمليات إجراء تغييرات هيكلية مالية وإدارية للمصارف المرشحة للاندماج حتى لا يتم دمج المصارف الضعيفة أو التي لا تعاني من اختلالات جوهرية بالشكل الذي يضمن نجاح العمليات الاندماجية.
 - ضرورة العمل على الإسراع في تحقيق عمليات الاندماج الناجح لتطوير الخدمات المصرفية ، من خلال تشجيعها وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.
 - العمل على أن تتم عمليات الاندماج وفق نظم سليمة حتى يستفيد النظام المصرفي من آثاره الإيجابية دون السلبية و تقوية ودعم آليات وأطر الرقابة والاستشراف على المصارف، بحيث يؤدي ضعف تلك النظم إلى فشل عمليات الاندماج.
 - خلق المناخ المناسب وبناء الثقة وإيجاد الشفافية في التعامل وتبادل وجهات النظر ما بين البنوك نفسها وما بين البنوك والبنك المركزي.
- ختاماً يمكننا القول: الاندماج المصرفي أصبح واحداً من ضرورات العصر الذي نعيش واقعه و تياراته الاجتياحية الآن، فقد كان لتسارع المتغيرات العالمية خلال العقدين الأخيرين و التي من أبرزها التدويل،و العولمة، و تحرير التجارة في الخدمات و الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أثر واضح فيتسارع عمليات الاندماج و التملك على كافة الأصعدة خاصة على الصعيد المصرفي و رغم كونه أحد الأدوات الرئيسية التي يتعين أن تلتفت إليها كافة البنوك العربية، إلا أن ثقافة الاندماج لا تزال بعيدة المنال،حتى على بعض الذين مارسوه،وهو ما دعا الخبراء و المتخصصين الى المطالبة بها، و الى تأكيد على ضرورة الانتباه اليها، حيث لا يكفي فقط القيام بعمليات الدمج المصرفي،بل ان أحد متطلبات و مؤكدات نجاحه،هو وجود ذلك النوع الفريد من ثقافة الاندماج و باعتباره ثقافة الوعي و الإدراك و الفهم لطبيعة و محتوى و مضمون الاندماج المصرفي.
- أفاق الدراسة:**

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جانبا هاما جديرا بالدراسة والبحث ونقترحه ليكون إشكالية نأمل أن تنال حقاها من الدراسة و التحليل في المستقبل وهي:
ما مدى إمكانية تطبيق إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الجزائري في ظل الغياب شبه التام لمثل هذه الإستراتيجية في مؤسساتنا؟

أولاً- الكتب:

I. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية، 2007.
2. انطوان الناشف ، خليل هندي،، موسوعة العمليات المصرفية ،دمج المصارف، الدار الحديثة للكتاب ، لبنان، 2000.
3. بول باران وبول سويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى، القاهرة، 1971.
4. تشارلز وجاريت جونز، "الإدارة الإستراتيجية"، ترجمة محمد الرفاعي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1996
5. توفيق صالح الحقار، التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة النهضة الليبية، ليبيا، 2013.
6. جعفر الجزار، البنوك في العالم أنواعها وكيف تتعامل معها، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1986
7. جليل هندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
8. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
9. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
10. خالد أمين عبد الله، الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
11. خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون تاريخ)
12. رفعت السيد العوضي، إسماعيل على بسيوني، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الثانية، مصر.
13. رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1999.
14. رشيد صالح عبد الفتاح، "البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي"، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
15. زياد سليم رمضان ، محمود أحمدة جودة ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2003.
16. سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية : التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
17. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، 2001.

18. صفوت عبد السلام عوض الله ، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2003.
19. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
20. ضياء مجيد الموسوي ،البورصات أسواق رأس المال و أدواتها، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
21. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك،الدار،الجامعية، الاسكندرية ، 2003 .
22. طارق عبد العال حماد،اندماج و خصخصة البنوك،الدار الجامعية، مصر، 2000.
23. عبد الحميد براهيمي،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992.
24. عبد الكريم جابر العيساوي،الاندماج والتمكك الاقتصادي،المصارف نموذج المصارف،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى، 2007.
25. عبد الكريم كامل أبو هات، النظم الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 2002.
26. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الأسكندرية، 2000.
27. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2005.
28. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات-الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2000.
29. عدنان الهندي، واقع وآفاق أسواق المالية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1995.
30. علي شفيق،مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التكتلات ولعبة الاستقطاب الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
31. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
32. عبد الخفار حنفي،" ادارة المصارف، السياسة المصرفية تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007.
33. غزلان محمد عزت إبراهيم، اقتصاديات النقود و المصارف، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000.
34. فواد افرام البستاني،منجد الطلاب ، بيروت، 1978.

35. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، دار نشر الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.
36. محمد ابراهيم موسى، اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة، الدار الجامعية الجديدة، 2008.
37. محمد ابراهيم موسى، اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2008.
38. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001.
39. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، والتوزيع، ط1، الأردن، 2003.
40. محمود أحمد التونسي، الاندماج المصرفي، دار النشر و التوزيع، القاهرة، 2007.
41. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
42. مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، 2009.
43. نادر ألفرد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة، عمان، 2006.
44. نبيه غطاس، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان، بيروت، 1980.
45. هاري ماجدوف، "الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم"، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1981.

II. الكتب باللغة الفرنسية:

1. DONALD DEPAMPHLL: **IS, MERGS, Acquisitions and Otcher Restructuring Activités**, ACADEMIC PRESS, 2001.
2. F.R.Jervis, **Mergers and ACQUISITIONS, MERGERS, ACQUISITIONS, AND OTHER RESTRUCTURING ACTIVITES**, ACADEMIC PRESS, New York, 2001
3. Jack Revell, **MERGERS AND ROLE of LARGE BANKS**, Namber2, 1987.
4. Jean claude lefort, **l' OMC à t-elle perdu le sud** , N° 2750, les document information de l'assemblé nationale; 2000.
5. M.S. Greenwood and M.J.Carter, **Business Economics, concepts and cases**, An international publishing company, 1998.
6. Stanley Foster Reed, Alexandra Reed Lajoux, **The Art of M &A, THIRD EDITION**, Mc Graw –Hill.

ثانيا- المجالات العلمية:

1. ابراهيم شحاته، تحديات العولمة التي تواجه المصارف العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر 2001.
2. اتحاد المصارف العربية، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
3. الاندماج في السوق المصرفية الحديثة، مجلة المصارف، يصدرها اتحاد المصارف الكويتية، السنة الثالثة، العدد 7، ابريل، 2003، ص38.
4. تحديات العولمة التي تواجه المصارف العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر 2001.
5. جوزف طرييه، الصيرفة الالكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، 2001، ص127.
6. حسين عبد العزيز، البنك الاهلي المصري اكثر من 110 عام من الريادة المصرفية في خدمة الاقتصاد المصري، مجلة المصارف العربية، العدد 328، مارس، 2008.
7. سعيد عبد الخالق محمود، القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002، ص156.
8. عامر عبد الرحمان الشيخ، الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، الأردن، 2002.
9. عبد الحسين جاسم محمد، قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الاوراق المالية -دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية- مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2011.
10. عبد الحسين جاسم محمد، قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الاوراق المالية -دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية- مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2011.
11. عدنان الهندي، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، 1999.
12. عدنان الهندي، إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229، لبنان، 2000.
13. علي بطار، الدمج المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية.
14. غالب ابو مصلح، التطورات الحديثة في بنية وأدوات السوق المالية العالمية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 186، المجلد السادس عشر، 1996، ص 55.

15. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، تشرين الأول، 1999 .
16. مجلة المصارف العربية، المصارف العربية استحقاقات التقوية المالية العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد 251، تشرين الثاني، 2001.
17. محسن أحمد الخضري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، لبنان، 1999، ص 173.
18. نبيل حشاد، امكانية دمج وتملك البنوك ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، نيسان، 2001.
19. هشام البساط، نظريات الدمج المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 132، المجلد 13، 1992.
20. وجدي مخاصره، اليورو والاتحاد النقدي الأوربي، مجلة البنوك، العدد الثامن، مجلد 17، أيلول، 1998

ثالثا- المذكرات

1. بداوي مصطفى ،المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية و المعرفية،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البليدةن2003-2004.
2. زياد ابو موسى، آفاق الاندماج المصرفي في البنوك الأردنية، اطروحة الدكتوراه (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006
3. ضيف روفية،استراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك و تأمين،جامعة منتوري ، قسنطينة،2004-2005.
4. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، ظاهره اندماج الأسواق المالية الدولية الرئيسية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2001.
5. هبة محمد الطنطاوي الباز، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية البنوك لمواجهتها، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة عين شمس،مصر،2003.
6. فضل علي ناجي،الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم ،دمج البنوك اليمنية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة،2006
7. محمد السعيد علي جويلي،امكانيات رفع كفاءة أداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس،القاهرة،2007

رابعاً: الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

1. بوزعرور عمار، درا مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر واقع وتحديات، ملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و تحولات الاقتصادية -واقع و تحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة.
2. كوثر الأبي، استراتيجية التطوير في القطاع المصرفي العربي في مواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فلادلفيا، مصر، أيام من: 14-16/03/2005.
3. عدنان يوسف، تكتلات مصرفية عربية تنافس المجموعات الدولية، المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2010-2011، يومي 24-25 أكتوبر، لبنان.
4. وضاف سعدي، وضاف عتيقة، الصناعة المصرفية و التحولات العالمية، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، شلف، الجزائر.

خامسا: التقارير:

I-باللغة العربية:

1. مؤسسة النقد العربي السعودي، ورقة عمل عن تطوير القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، وزارة التخطيط، الرياض (19-23)، أكتوبر، 2002

II- Documents de travail:

1. Jean claude lefort, l' OMC à t-elle perdu le sud , N° 2750, les document information de l'assemblée nationale; 2000.
2. Banque Centrale Européenne, **Lending Booms in the New Eu Member States Will Euro adoption Matter**, Working Paper, N°543, november 2005.

سادسا: مواقع الإنترنت:

1. أحمد بن السعيد، زيادة صفقات الاندماج المصرفية إقليمياً رغم انحسارها الدولي، مجلة العرب القطرية تاريخ الزيارة: 26/04/2013، عن الموقع الالكتروني: www.alarab.qa/details
2. تقرير الأنكواد، لسنة 2000، تاريخ الزيارة: 10/05/2013، عن الموقع الالكتروني: www.unov.org.
3. تقرير الأنكواد، لسنة 2000، تاريخ الزيارة: 10/05/2013، عن الموقع الالكتروني: www.unov.org.
4. تقرير صندوق النقد العربي 2011، التطورات النقدية و المصرفية التطورات في أسواق المال في الدول العربية، من الموقع www.amf.org.ae، تاريخ الزيارة: 18/04/2013.

5. حسن الخضر_الاندماج المصرفي، معهد العربي للتخطيط الكويتي، تاريخ الزيارة: 2013/04/22، عن الموقع: www.arab.apri.org
6. خالد جناحي، الاستحواذ والاندماج، مجلة الصيرفة الالكترونية الإسلامية، تاريخ الزيارة: 2013/04/20، عن الموقع الالكتروني: www.indexsignal.com.
7. صالح السحباني و اخرون، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، تاريخ الزيارة: 2013/04/22، عن الموقع الالكتروني www.arfs.com
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، تاريخ الزيارة: 2013/03/07، www.Amf.org.ae
9. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان، تاريخ الزيارة: 2013/03/19، عن الموقع الالكتروني: <http://www.gulfup.com>.
10. عبد المنعم هيكل، اندماج المصارف الأمريكية، تاريخ الزيارة: 2013/05/10. عن الموقع الالكتروني: www.okaz.com .
11. عبد الوهاب السعدون، الاندماج و الاستحواذ، تاريخ الزيارة: 2013/02/22، عن الموقع الالكتروني: <http://www.aleqt.com> .
12. محمد شرفي، "النظام المصرفي المغربي احتكار ونقص في الشفافية، تاريخ الزيارة: 2013/05/10، عن الموقع الالكتروني: <http://www.sauress.com>

قائمة الأشكال -

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صفقات الاندماج و الاستحواذ الاقتصادي	19
02	الاندماج حسب طبيعة النشاط للوحدات المندمجة	20
03	الاندماج حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة	23
04	الاندماج حسب طبيعة الادارة المصرفية السائدة	26
05	أشكال التكامل الاقتصادي	40
06	أبعاد الاندماج المصرفي	59
07	نصيب الولايات المتحدة في عدد الصفقات الاندماجية التي أنجزت في اكبر 25 بنكا في العالم	93
08	صفقات الاندماج والاستحواذ الوطنية عبر الحدود في الشرق الأوسط خلال: 1999 - 2008	115
09	اجمالي عدد فروع البنوك السعودية لسنة 2010	119

قائمة الجداول -

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أكبر 15 بنك من حيث الموجودات	49
02	أشهر القوانين المنظمة للنظام المصرفي الأمريكي	89
03	مؤشرات إحصائية عن المصارف الأمريكية للمدة (1980-1998)	91

94	الاندماجات المعلنة في الولايات المتحدة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003	04
101	عدد عمليات الاندماج والتملك وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوربي للمدة (1991-2001) بوصفها متوسطات	05
108	تطور الودائع لدى المصارف العربية لعامي 2010 و2011	06
109	القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية لعامي 2010 و2011	07
111	بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول العربية لعامي 2010 و2011	08
112	بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي عن عامي 2010 و2011	09
114	تطور عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي في المدة (95-1999)	10

الملخص:

شهد العقدان الأخيران الكثير من التطورات الاقتصادية، تزايدت ظاهرة التكتلات و مناطق التجارة الحرة، وتساعد دور الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية، في اطار ما يعرف بالعولمة، هذه الأخيرة التي انعكست على حجم نوع وأداء المؤسسات الاقتصادية، فعمليات التدويل المتزايدة دفعت بالأسواق نحو استخدام واسع للتقنيات التكنولوجية والابتكارات المتعددة، وتطوير أساليب تمويلية جديدة بررت بوضوح موجات الاندماج التي عرفتتها معظم القطاعات الاقتصادية منها والمصرفية، حيث غدت حركة رؤوس الأموال هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي، ولاسيما داخل القطاع المصرفي.

ويتم الاندماج حاليا بين المؤسسات المالية و المصرفية بسرعة كبيرة، الأمر الذي جعل معظم هذه المؤسسات تضع استراتيجيات جديدة من شأنها جعل المؤسسة المندمجة أكثر قوة، و لعل أهم الدوافع و المسوغات لهذه الظاهرة تتمثل في:

مواجهة المنافسة الدولية التي تفرضها الكيانات العملاقة و الاستفادة من وفرات الحجم، و السعي للانتشار جغرافيا، و الارتقاء بمعايير العمل الى مستويات دولية متعارف عليها.

الكلمات المفتاحية:

الاندماج- الاندماج المصرفي- الكيانات العملاقة- العولمة-اقتصاديات الحجم- المنافسة.

Abstract:

Saw the last two decades a lot of economic developments, increasing phenomenon blocs and free trade zones, and the escalation of the role of companies Almtaadh national and international organizations, within the framework of what is known as globalization, the latter of which reflected on Hjmo type and performance of economic institutions, processes of internationalization increasingly pushed the market towards the widespread use technological techniques and multiple innovations, and the development of new methods of financing clearly justified the merger waves known to most economic sectors, including banking, which has become the movement of capital is the driving force for the global economy, especially in the banking sector.

And is currently merger between the banking and financial institutions very quickly, which made most of these institutions develop new strategies that will make the merged institution more powerful, and perhaps the most important motives and justifications for this phenomenon are:

The face of competition imposed by international entities and take advantage of the giant and Fiat size, and strive to spread geographically, and raise labor standards to international levels canonical.